المركز الديمقراطي العربي؛ برلين- ألمانيا
مركز مؤشر للاستطلاع والتحليلات- ألمانيا

مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية

دورية دولية محكمة

تعنى بنشر نتائج البحوث الاستطلاعية
في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية

المجلد 3، العدد 16 نوفمبر 2024
Issue 3, Vol.15, December 2024
ISSN: 2701 - 9233

المركز الديمقراطي العربي

مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية

DEMOCRATIC ARABIC CENTER, GERMANY

Journal (Index) of exploratory studies

International scientific periodical journal
Deals with the field of exploratory studies of social and human sciencies

مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
http://indexpolls.de

مجلة مؤشر للدراسات الإستطلاعية

Journal Index For Exploratory Studies

مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية

دورية دولية محكمة

تعنى بنشر البحوث الميدانية والتطبيقية

في مجالات العلوم الإجتماعية والإنسانية

تصدر عن

المركز الديمقراطي العربي

ومركز مؤشر للإستطلاع والتحليلات بألمانيا

Director of the Index Center
for Survey and Analytics
SAAD Elhadj

President of the Democratic
Arab Center
Ammar Sharaan

Editor-in-chief
Dr. Violla Makhzoum
Deputy Editor-in-Chief
Dr. Leila CHIBANI
Chairman of the advisory committee
Dr.Rabih Baalbaki
managing editor
Dr.sultan Nasser Eddin

Volume
03
Issue
16
Year
December 2024

ISSN: 2701-9233

Germany: Berlin 10315
http://democraticac.de http://indexpolls.de
Tel: 0049-code
030-89005468/030-89899419/030-57348845

مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية
Journal index of exploratory studies
المجلد 03، العدد 16
ISSN: 2701-9233

رئيس الهيئــة العلميــة

د. محمد رمال

د. إيمان صالح (لبنان)
د. اياد بندر (فلسطين)
د.محمد راضي (المغرب)
د. رشدي زعيتر (لبنان)
د.إسماعيل حسونة (فلسطين)
د. ريمار حرز (لبنان)
د. سليم سهلي (الجزائر)
د. حنان الطويل (لبنان)
د. علي عبد الهادي عبد الأمير (العراق)
د.وهيبة بوربعين (الجزائر)
د.غسان جابر (لبنان)
د.عائشة بن النوي (الجزائر)
د.محمد نعمة (لبنان)
د.أطلس فينيكس (الولايات المتحدة الأمريكية)
د.فاطمة رحال (لبنان)
د.ادريس الدعيفي (المغرب)
د.بياريت فريفر (لبنان)
د.سميح عزالدين (لبنان)
د.رائد محسن (لبنان)
د.مريم رسطوم(المغرب)
د.أمل صفوان هواري(لبنان)

د. هاجر المفضلي (المغرب)
د.عدنان يعقوب (لبنان)
د.آلاء عبد الكريم (العراق)
د.سوزان زمار (لبنان)
د.جمال مسلماني (لبنان)
د. قزوي ججيقة (الجزائر)
د.بيان كمال الدين (لبنان)
د.محمد الحوش (المغرب)
د.غادة عزام (لبنان)
د.عبد الإله زنطار (المغرب)
د.حسن الدمان (المغرب)
د.ميثم منفي كاظم العميدي (العراق)
د.يحي زلزلي (لبنان)
د.أمين بري (لبنان)
د.ريم القريوي (تونس)
د.وفاء برتيمة (الجزائر)
د.سماح رمضان (لبنان)
د.هاجر البدوي (المغرب)
د.زينب عجمي (البنان)
د.صبري المدهون (مصر)

Chair of the Scientific Committee

Mohamad Rammal

Eman saleh (Lebanon
Mohammed Radi (Morocco)
EsmailHassounah (Palestine)
Salim Sahli (Algeria)
Ali Abudlhadi Abudlalmeer (Iraq)
Ghassan Jaber (Lebanon)
MohammadNaameh (Lebanon)
Fatima Rahal (Lebanon)
Pierrette Freyfer (Lebanon)
Hajar Lamfadli (Morocco)
Alaa Abdulkareem (Iraq)
Jamal Meselmani (Lebanon)
Bayan Kamal Eddine (Lebanon)
Ghada Azzam (Lebanon)
Hassan Edman (Morocco)
Yahya Zalzali (Lebanon)
Rym Grioui (Tunisia)
Samah Ramadan (Lebanon)
Raed Mohsen (Lebanon)
Meriem restoum(Morocco)
Amel safouan houari(Lebanon)

Iyad Bandar (Palesstine)
Rushdy zytr (Lebanon)
RimazHerz (Lebanon)
Hanan Tawil (Lebanon)
Wahiba Bourabaine (Algeria)
Aicha Bennoui (Algeria)
Atlas Phoenix (Usa)
Driss Daifi (Morocco)
Samih Ezzedine (Lebanon)
Yaakoub Adnan (Lebanon)
Suzan Zammar (Lebanon)
Djedjiga Guezoui (Lebanon)
Mohammed Elhouch (Morocco)
Abdelilah Zentar (Morocco)
Maitham Al Amidi (Iraq)
Amine Berry (Lebanon)
Wafa Bertima (Algeria)
Hajar Elbadaoui (Morocco)
Zeinab Ajami (Lebanon)
Sabri Al-madhoun(Egypt)

محددات النشر

- يجب أن تندرج المقالات العلمية ضمن واحدة من المجالات التالية: السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا؛ علوم التربية؛ علم النفس؛ علوم الاعلام والتواصل؛ علم الإدارة؛ العلوم السياسية؛ الديموغرافيا؛ الجغرافيا الاجتماعية.
- تميل المجلة بشكل خاص إلى تفضيل الدراسات الميدانية على الدراسات النظرية (هذا لا يعني بالضرورة رفض المقالات النظرية)؛ إذ من المستحسن أن يعتمد الباحثون في مقالاتهم المرسلة على إحدى هذه المناهج: المنهج الكمي ممثلا في استعمال الاستبيان وأدوات المعالجة الإحصائية. والمنهج الكيفي ممثلا في التقنيات الاثنوجرافية من قبيل توظيف المقابلات وتحليل الخطاب والملاحظة بالمشاركة...
- تقبل المجلة المقالات المحررة باللغات العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية.
- تحث المجلة الباحثين على اتباع الشروط والمعايير الواردة في دليل النشر الخاص بالجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA).
- تقبل المجلة المقالات بأحجام لا تزيد عن **20** صفحة.
- لا تقبل المجلة البحوث المنشورة سابقا، أو التي هي قيد الدراسة للنشر في مجلة أخرى.
- يقدم العمل في ملف وورد فقط، ويرسل إلى البريد الإلكتروني التالي:
  j.index@democraticac.de
- يجب الالتزام بالضوابط الشكلية للتحرير وفقاً للقالب الخاص بالمجلة (يمكن تحميل القالب من خلال الدخول على صفحة المجلة: https://cutt.us/PrMYV
- حجم الخط (**14**) ونوع الخط "ساكال مجلة" (Sakkal Majalla) بالنسبة للغة العربية، وحجم الخط 13 ونوع الخط "تايم نيو رومان" (Time New Roman) بالنسبة للغات الأجنبية؛ وأن تترك مسافة 1,15 بين الأسطر؛ وتفعل روابط الويب بوضع خط تحتها، لكي يتم فتحها.
- تزرع الصور التوضيحية والجداول والأشكال حسب ورودها في النص، ولا توضع في آخره.
- عدم استخدام الهوامش، ويمكن استخدام التوضيحات في النص، كما يجب إضافة الوصف التفصيلي في ملاحق منفصلة.
- لا يجب أن ترد أسماء المؤلفين في متن النص أو قائمة المصادر؛ وإذا كان لزاما فعل ذلك فيتم استبدالها بكلمة (المؤلف)؛ ويعتبر المؤلف مسؤولا عن إعادة تصحيح هذه التغييرات في حال قبول المقالة للنشر.
- يتم رفض أو قبول البحوث اعتمادا على تقارير المحكمين الدوليين.
- عند قبول البحث يتسلم الباحث إشعارا بالقبول، وفي حال طولب بالتعديل يمنح مهلة لإتمام جميع التصويبات والإجراءات (إن وجدت).

INSTRUCTIONS FOR AUTHORS

- Scientific articles must fall within one of the following fields: Sociology and Anthropology; Educational Sciences; Psychology; Media and Communication sciences; Management Science; Political Science; Demography; Social Geography.
- The journal in particular tends to favor field studies over theoretical studies (this does not necessarily means rejecting theoretical articles); It is recommended that researchers rely on their articles on one of these methods: the quantitative approach represented by the use of questionnaires and statistical processing tools. The qualitative approach is represented in ethnographic techniques such as the use of interviews, discourse analysis, and participatory observation…
- The journal accepts articles written in Arabic, English or French. o the journal urges researchers to follow the terms and standards of the American Psychological Association (APA) Publication Guide. o The journal accepts articles of no more than 20 pages.
- The journal does not accept previously published research, or that is under study for publication in another journal .
- The work is submitted in«Word file»only, and sent to the journal's e-mail.
- The formal controls for editing must be adhered to the template of the journal .
- Font size (14) and font type Sakkal Majalla for the Arabic language, while font size 13 and font type Time New Roman must be adhered to for foreign languages; It should also leave a space of 1.15 between lines; Web links are activated by underlining them, to be opened.
- The illustrations, tables, and figures are planted as they appear in the text, and are not placed at the end of it .
- Margins are not used, explanations can be used in the text, and detailed descriptions should be included in separate appendices.
- The authors' names should not appear in the body of the text or the list of sources; If it is necessary to do so, it shall be replaced by the word (author); The author is responsible for re-correcting these changes if the article is accepted for publication.
- Research is rejected or accepted depending on the reports of international arbitrators .
- Upon acceptance of the research, the researcher receives a notification of acceptance, and if the amendment is requested, he is given a deadline to complete all corrections and procedures (if any).

Details and information | تفاصيل ومعلومات

البريد الإلكتروني | E-mail	j.index@democraticac.de
الهاتف | Phone	00213660061297 00213778725481
العنوان | Address	Germany: Berlin 10315
الموقع الإلكتروني | Website	- الصفحة الرسمية على المركز الديمقراطي العربي - الموقع الخاص بالمجلة
مواقع التواصل الاجتماعي Facebook Accounts	https://www.facebook.com/MajallatIndex https://www.facebook.com/groups/indexpolls?_rdc=1&_rdr
المجلة مفهرسة ضمن | The following is a list of the Indexing databases	

قاعدة بيانات شمعة توثق وتفهرس المقالات التربوية للمجلة

شمعة shamaa
شبكة المعلومات العربية التربوية
Arab Educational Information Network

قاعدة بيانات المكتبة الوطنية الألمانية

DEUTSCHE NATIONAL BIBLIOTHEK
GERMAN NATIONAL LIBRARY
المكتبة الوطنية الألمانية

قاعدة بيانات معرفة e-Marefa

معرفة
E-MAREFA

مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية
Journal index of exploratory studies
المجلد 03، العدد 16
ISSN: 2701-9233

قائمــة المحتويــات | Contents

الباحث	عنوان المقال	الصفحة
د. فيولا مخزوم جامعة القديس يوسف بيروت مهى جعفر جامعة القديس يوسف بيروت	الفيديو التعليميّ السرديّ وأثره في مهارة التعبير الكتابيّ السرديّ لدى متعلّمي الحلقة الثالثة الأساسيّة من وجهة نظر معلّمي/ات اللّغة العربيّة	09
د. سوسن عبد الفتاح علي القُرشي المعهد العالي لتأهيل وتدريب المعلمين	مدى تضمين محتوى كتب الأحياء بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية للمفاهيم البيئية والتنمية المستدامة	40
أحمد غربا Federal University of Kashere, Gombe State Nigeria	اسهامات اللغويين الغربيين في تطوير اللغويات المعرفية	83
أ. هناء عمر محمد كازوز جامعة الزيتونة . طرابلس- ليبيا	سبل وكيفية استغلال مياه السيول المحتجزة في السدود المائية " سد وادي المجينين جنوب طرابلس انموذجاً"	97
د.ياسمين خالد حلمى دحروج جامعة عين شمس (القاهرة)	تنمية القدرة اللغوية والمهارات الاجتماعية للأطفال طيف التوحد	107
موسى جخدم جامعة عمار ثليجي-الأغواط	متطلبات تطبيق أو استخدام الإدراة الإلكترونية للحد من الفساد الإداري في ظل التحديات المعاصرة (دراسة ميدانية)	124
أنس العزيزي العلوي [1]جامعة محمد الخامس بالرباط	تطبيق معايير الجودة الشاملة في التدبير الحضري ورهان الاستدامة، حالة التكتل الحضري الرباط – سلا – تمارة (المغرب)	139
WEHBE, Mohammad.[1], TERRO, Souria[2] *Lebanese University; Lebanon*	L'impact de l'adoption des outils technologiques sur la qualité d'audit : cas de cabinets d'audit libanais	161
د. هادية الشامي / ميساء سويف	أهمية العمل المرن في تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل اللبناني	186
Dr.Rania Mansour Doha Institute for Graduate Studies	Analyzing the effect of the COVID-19 lockdown on crime rates in Lebanon	203

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

أهلاً وسهلاً بكم في العدد السادس عشر من مجلة "مؤشر للدراسات العلمية"، المجلة العلمية المحكَّمة التي تصدر بشكل دوري كل ثلاثة أشهر، لتواصل رسالتها في نشر العلم والمعرفة من خلال أبحاث ودراسات تهدف إلى إثراء المجال الأكاديمي وتعزيز الحوار العلمي بين الباحثين في مختلف التخصصات.

يأتي إصدار هذا العدد في وقتٍ بالغ الصعوبة، حيث يمر لبنان بظروف قاسية نتيجة العدوان الاسرائيلي الغاشم الذي يتعرض له، والذي يطال الوطن وأهله في كل زاوية. ورغم تلك التحديات الكبيرة، يظل العلم والأبحاث العلمية شعلة مضيئة في مواجهة الظلام، ويظل الباحثون والمفكرون هم الحُماة الحقيقيون للمعرفة في الأوقات العصيبة. ونحن في "مؤشر للدراسات العلمية" نؤمن بأن العلم هو السلاح الأقوى لمقاومة الجهل والتحديات، وأنه مهما كانت الظروف، فإن إصرارنا على إتمام هذه المجلة واستمرار إصدارها هو دليل على قوة الإيمان بأهمية البحث العلمي في بناء الأوطان.

في هذا العدد، يقدم الباحثون المشاركون مجموعة من الدراسات التي تعكس التنوع المعرفي والأكاديمي في مختلف المجالات. ونحن فخورون بأن نعرض هذه الأبحاث التي تمثل نتاجاً من التفاني والإصرار، بالرغم من كل الظروف التي نمر بها. نسعى من خلال هذه المجلة إلى إبراز أبحاث جديدة ومبتكرة تسهم في تحسين الواقع الأكاديمي والاجتماعي في لبنان والعالم العربي.

ختاماً، نؤكد على أننا في "مؤشر للدراسات العلمية" نواصل العمل بلا توقف، مدفوعين بتطلعاتنا نحو نشر المعرفة وتقديم الدعم للباحثين والعلماء في وطننا الغالي لبنان. في هذا الزمن الذي يشهد تحديات شديدة، يبقى العلم والبحث العلمي هو أملنا الوحيد في المستقبل.

نسأل الله أن يحفظ لبنان وأهله من كل مكروه، وأن يحقق لنا الأمان والاستقرار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. فيولا مخزوم

رئيس التحرير

مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية
Journal index of exploratory studies
المجلد 03، العدد 16
ISSN: 2701-9233

الفيديو التعليميّ السرديّ وأثره في مهارة التعبير الكتابيّ السرديّ لدى متعلّمي الحلقة الثالثة الأساسيّة من وجهة نظر معلّمي/ات اللّغة العربيّة

The Narrative Educational Video and Its Impact on Narrative Writing Skills Among Third-Cycle Basic Learners from the Perspective of Arabic Language Teachers.

د.فيولا مخزوم (دكتوراه في العلوم التربوية)
Violla Makhzoum (Ph.D.)
جامعة القديس يوسف في بيروت، كلية العلوم التربوية، لبنان
violla.makhzoum@net.usj.edu.lb
حساب : https://doi.org/10.47631/
مهى جعفر(ماجستير في العلوم التربوية)
Maha jaafar
جامعة القديس يوسف في بيروت، كلية العلوم التربوية، لبنان
maha.jaafar@net.usj.edu.lb

المستخلص

تهدف الدراسة إلى تعرّف أثر الفيديو التعليميّ السرديّ في مهارة التعبير الكتابيّ السرديّ لدى متعلّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة من وجهة نظر معلّمات ومعلّمي اللّغة العربيّة، في مدارس قضاء صور الخاصّة أنموذجًا. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، والإجابة عن أسئلتها والتّحقُّق من صحّة فرضيّاتها، اِعْتُمد المنهج الوصفيّ التحليليّ، فضلًا عن المقاربة الإحصائيّة؛ إذْ وُظِّفَتْ مجموعةٌ مِنَ الأساليب الإحصائيّةِ كاِخْتبار KMO واِخْتبار بارتليت، ومعامل ألفا كرونباخ، والمتوسّطاتِ الحسابيّةِ والوسيطات والمنوالات، والاِنْحرافات المعياريّة، واِخْتبار سبيرمان الاِرْتباطيّ، كما صُمّمت أداة الدراسة المتمثّلة باِسْتبانةٍ. واِخْتيرَت عيّنةٌ مكوّنةٌ من اِثنيْن وستّين (62) مُعلّمةً ومُعلّمًا لصفوف الحلقة الثالثة من التعليم الأساسيّ (السابع/ الثامن/ التاسع) في مدارس قضاء صور الخاصّة/ جنوب لبنان، بالإضافة إلى خمسة (5) خبراء تربويّين. وتبيَّن من خلال تطبيق أدوات الدّراسة على العيّنة أنَّ الفيديو التعليميّ الرقميّ يؤثّر بشكلٍ إيجابيٍّ في مهارة التعبير الكتابيّ السرديّ لدى متعلّمي الحلقة الثالثة من التعليم الأساسيّ. كما تمَّ التأكُّد من صحَّة الفرضيّات، إذ بيَّنت نتائج الدراسة أنَّ اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ يؤثّر في اِكْتساب المتعلّمين عدّة مهارات، منها: مهارة الكتابة السرديّة، وإغناء المخزون المعجميّ

الخاصّ بالسرد، ومهارة إنشاء نصٍ وفق تسلسل بنية السرد القصصيّ، ومهارة إنشاء نصٍ وفق شروط النمط السرديّ، ومهارة إنشاء نصٍ بلغةٍ سليمةٍ، وتطوير الفعاليّة الإبداعيّة في كتابة النصّ السرديّ، وتطوير الثّقة بالذّات عند كتابة النصّ السرديّ، هذا وقدّمت الدراسة مجموعةً من المقترحات في ضوء النتائج الّتي تمّ التوصُّل إليها.

الكلمات المفتاحيّة: الفيديو التعليميّ، السّرد القصصيّ، التعبير الكتابيّ، اللّغة العربيّة.

Abstract

The study aims to identify the effect of narrative educational video on the skill of narrative written expression among learners in the third basic cycle from the perspective of Arabic language teachers in private schools in the Tyre district as a model. In order to achieve the study's objectives, answer its questions, and verify its hypotheses, a descriptive-analytical methodology was adopted, along with a statistical approach. Methods were adopted, such as the KMO test, Bartlett's test, Cronbach's alpha coefficient, means, medians, modes, standard deviations, and Spearman correlation test. The study tools, represented by a questionnaire and interview, were designed, and a sample consisting of sixty-two (62) teachers for the third cycle of basic education (seventh/eighth/ninth grades) in private schools in the Tyre district/South Lebanon, in addition to five (5) educational experts, was selected. The application of the study tools to the sample revealed that digital educational positively influence the skill of narrative written expression among third-grade students in basic education, and the validity of the hypotheses was confirmed. The study results indicated that the adoption of narrative educational videos affects learners in acquiring several skills, including narrative writing skill, enriching narrative vocabulary, creating a text following the sequence of narrative structure, creating a text according to narrative style conditions, writing in correct language, enhancing creative effectiveness in narrative writing, and building self-confidence in narrative writing. The study provided a set of suggestions based on the findings.

Keywords: Educational video, Storytelling, Written Expression, Arabic Language.

المقدّمة

في ظلِّ الثورة التكنولوجيّةِ الرقميّة اليوم، باتَ الجيلُ الجديدُ أكثر تلاؤمًا وتواؤمًا مع اِسْتعمال التكنولوجيا الرقميّة في يوميّاتِه ضمنَ تفاصِيلِها الدقيقة. فنرى الطِّفلَ مُسَمَّرًا أمام شاشةٍ تأخذه إلى عالمٍ من معلوماتٍ متنوّعةٍ وغنيّةٍ، ويتعامَلُ

مع تطبيقاتٍ حديثةٍ تُسَيِّرُ نمَطَ تعلُّمِه وتبدِّلُه وتطوّره. ولا بُدَّ للتربيةِ في سياقِ هذا التداعي التكنولوجيّ المعرفيّ الغنيّ على المتعلِّم، أن تواكِبَ مستلزماتِ العصر في التعلُّم، وأنْ تبحثَ عن اِعْتمادِ مواردَ واِسْتراتيجيّاتٍ تعلميّةٍ تُحاكي قدرات المتعلِّمين في عصرِنا، وترتقي بمهاراتِهم في اِسْتعمال التكنولوجيا في التعلُّم. وذلك بغيةَ تعزيز قدراتِهم على مواجهة صعوبات العصر الحديثِ وتحدّياته ومتطلّباته؛ فالقرن الواحد والعشرون تميّز عن باقي العصور بثورته المعرفيّة الرقميّة وبتطوّره التقنيّ خصوصًا في مجال الذّكاء الاِصْطناعيّ وأنظمة شبكات التواصل وتطبيقاتِها المعتمِدَة على المرئيّ والمسموع، ما فرض على الأنظمة التربويّة التماشي مع هذا التحوّل المعرفيّ النوعيّ، ومن ثمّ إعداد أجيالٍ قادرةٍ على التصدّي للتحدّيات المُستحدثة، مثال أزمة "كورونا" والاِضْطرار إلى اِعْتماد التعلُّم مِنْ بُعدٍ. هذا وتؤدّي طرق التدريس دورًا رئيسًا في عمليّة التعلُّم والتعليم، فإذا كانت مناسبةً ومدروسةً ولامستْ بيئة وعصر المتعلِّم أثارت اِهْتمامه وشوَّقته إلى التعلُّم، والعكسُ صحيحٌ؛ وانْطلاقًا من خاصيّةِ العصر الحديث، ومِنَ اِرْتباط المتعلِّمين بهواتفهم النقّالة ومختلف أجهزتهم الذكيّة على أنواعِها، أصْبَحَ من المفيدِ طرحُ الوسائلِ السمعيّة والبصريّة كونها وسائل فعّالةً في التعلُّم في المدارس، فهي تتمتَّع بخاصيَّة تحويل المعلومات إلى تجاربَ معيشةٍ، والإسهام في تنمية قابليّة الفهم والإدراك لدى المتعلِّم.

وترى ماهرة أنَّ التّعلُّمَ والتعليمَ عمليَّةٌ مهنيَّةٌ مُستدامةٌ تتطلَّبُ تطوُّرًا وتلاؤمًا مباشرَيْن مع متطلّبات كلّ عصرٍ؛ فالوسائل التعليميّة الّتي يلجأ إليها المعلّمون، وبوساطتِها يتعلَّمُ المُتعلِّمُون، تؤدّي دورًا مهمًّا في تحقيق الأهداف المنشودة أو عدم تحقيقها. والتّقنيات الفاعلة هي تلك الّتي تتيحُ للمتعلِّم اِسْتخدام عدّة حواس (ماهرة، 2020). وهذا ما تؤيّده النظريّة البنائيّة -وِفْقَ عطيّة- الّتي ترتكز على توفّر الواقعيّة المعرفيّة للمتعلِّم (عطيّة، 2016، يناير).

ومن ضمن التقنيّات التعليميّة الحديثة في حقل التربية والتعليم، برزت وسيلة الفيديو بوصفها إحدى نتاجات التكنولوجيا وأُسْتُثْمرَ (الفيديو) لإكساب المتعلِّمين المهارات والقدرات اللّغويّة بمستوياتِها المتنوّعة. فالفيديو، بِاحْتوائه على مكوّناتٍ صوتيّةٍ ومرئيّةٍ يُسْهِمُ في تيسير فهم المعارف الّتي يتضمّنُها، بالإضافةِ إلى ذلكَ فهو يَسْمَحُ بتعديل مضمونِه عبر الإضافةِ أو الحذْفِ مِنْ دونِ إعادةِ النظر في تركيبة المادّة المصوَّرة. كما أنَّه يمكن الوصول إلى أجزاءٍ من هذه المادّة بطريقةٍ مستقلَّةٍ عن التراتب الزمنيّ (Andrew, et al, 2014) بحسبان أنّ الفيديو يسمح للمتعلِّمين بإضافة التعليقات، وتناقله في ما بينهم كذلك (عطيّة، 2018)، و(فلاك، مزاري 2019).

هذا وتعدُّ مهارة الكتابة من أكثر المهارات اللّغويّة تعقيدًا، فهي فنٌّ اِتّصاليٌّ يُعنى بنقل الأفكار والاِنْفعالات ويعبّر عن حاجاتٍ وغاياتٍ، ويتطلَّب الاِحْتكام إلى قواعد وأصول (لطفية، 2020)، كما أنّه يُعدُّ عمليَّةَ تفكيرٍ مُتقدّمةً على سائر العمليّات العقليّة الأخرى الّتي حدّدها بلوم كالتذكّر والحفظ مثلًا. وكلُّ نتاجٍ كتابيٍّ يتطلَّب اِسْتحضار مؤشراتٍ خاصّة به: من مفرداتٍ، إلى خصائص تتعلَّق بالنّمط، وصولًا إلى تماسك الأفكار سواءٌ أكان سردًا أم وصفًا أم إيعازًا؛ فالكتابةُ

هي المحصِّلة النّهائيّة للمهارات اللّغوية الأخرى كلّها (بارد وأحمد، 2016)، إذ إنّها ترتبط اِرْتباطًا وطيدًا بمهارة القراءة وتُجَسِّد مهارة التعبير الشّفهيّ من خلال رموزها (Hadi, 2014) .

ويعرّف طعميّة الكتابة عمومًا بأنّها القدرة على تخيّل الأفكار وتنظيمها وعرضِها ضمن فقراتٍ متسلسلةٍ ومتناغمةٍ في ما بينها، بطريقةٍ تراعي صحّة قواعد اللّغة المعتمدة فيها من تراكيب الجمل إلى صيغ الأفعال إضافةً إلى الاِخْتيار المناسب للمفردات (طعميّة، 2004).

كما تُعَدُّ القصّة بشكلٍ خاصٍّ أسلوبًا تعليميًّا جاذبًا يسمح بطرح مواضيعَ جديدةٍ؛ فالقصّة لا تكتفي بعرض تعريفاتٍ أو مفاهيمَ عامّةٍ للمنهج الدراسيّ، بل تقوم بطرحٍ معمّقٍ للأفكار وبتبسيطٍ للمفاهيم المجرّدة والنظريّات المعقّدة (Abou nada, 2013). بالإضافة إلى أنّها وسيلة اِتّصالٍ يستخدمها المتعلِّم للتعبير عن ذاته، فالكتابة الصّحيحة هي بمثابة ركيزةٍ من ركائز الثقافة؛ تبدأ برسم الحروف أو الكلمات والجمل، وتنتهي بالتعبير الإبداعيّ الّذي يُعَدُّ مفخرةً من مفاخِر العقل الإنسانيّ (الرشيد، 2018).

وتُعزى بعض الصعوبات التعلميّة الّتي يُعاني منها التلامذة في مهارة الكتابةِ إلى تدنّي درجة دافعيّتهم نحو الكتابةِ؛ فلا بُدَّ إذًا من وجود دافعيّةٍ في المتابعة كما في الإنتاج لديهم كي يتمكّنوا من تحقيق تلك المهارة. (خضاونة، 2008) .

فالدّافعيّة تؤدّي دورًا بارزًا في تنمية القدرات، كما تشارِكُ في دفع التلامذة إلى تطوير ذواتِهم في هذه المهارة. لذا، من الضروريّ أنْ يهتمّ المعلّمون في أثناء مسارهم المهنيّ باِخْتيار وسائل تعليمٍ تُسْهِمُ في تحسين مستوى التلامذة في مهارة الكتابة (Nurul, Rianti, punarama 2019) .

كذلك يُعتَبَرُ التحفيز موضوعًا أساسيًّا من مواضيع العلوم التربويّة، بناءً على أهميّةِ دورِه في صقل طاقات التلامذة ومواهبهم، وفي تنمية قدراتهم التعليميّة (صغيرو، قرين 2019). فالاِسْتثارةُ أسلوبٌ يُفْضي إلى اِكْتساب خبراتٍ جديدة، ويُغيّر من الحالة النفسيّة والفيزيولوجيّة للمتعلّمين، كما يدفع بالمرء إلى اِسْتنتاجاتٍ جديدةٍ تُشْعِرُه بقدرته على الوصول إلى ما يريد (الفقي، 2011)؛ وهنا تكمُنُ حاجةُ العمليّةِ التعليميّةِ إلى الاسْتثارة لكي تحقّقَ غاياتِها وأهدافِها.

والدافعيّة تُحفّز المتعلِّم للاِنْتباه إلى الهدف التعليميّ المرجو والإقبال عليه بشغفٍ من أجل تحقُّقِه؛ وتعدّ من الوسائل التعليميّة الناجحة في توضيح الدروس وتبسيطها، إذ يُقبل المتعلّمون على كلّ ما يُقدَّم إليهم بحماسٍ ما يُعزّز نجاح العمليَّة التعلّمية (النجار، 2022) .

1. الإطار العام للبحث

1.1. إشكاليّة الدّراسة

اِنْطلاقًا من أهميّة مهارة الكتابة القائمة على تحقيق تواصل الأفراد في ما بينهم، وعلى التعبير عن ذوات المتعلِّمين وعن آرائهم ووجهات نظرهم حول ما يدور في فضاء هذا الكون، واِسْتنادًا إلى الصّعوبات الّتي يواجهها التلامذة في التعبير الكتابيّ النّابعة من تعلّق التلامذة بوسائل التّواصل الاِجْتماعيّ واِعتماد الكتابة بالعاميّة أو بالرّموز الأجنبيّة، بالإضافة إلى اِهْتمام الأهل والمسؤولين بالمواد العلميّة، واخْتيار وسائل تقليديّة في تعلميّة اللّغة العربيّة، وهي وسائل غير مواكبة لعصرنا المعلوماتيّ والألكتروني، هذه الأسباب كلّها تركت تأثيرًا سلبيًّا في واقع اللّغة العربيّة لا سيّما مهارة الكتابة عند المتعلِّمين (نظام، 2018، خريف). وهذا ما تؤكّده المعدّلات المتدنيّة في الشّهادة الرسميّة في مادّة اللّغة العربيّة عمومًا، وفي التعبير الكتابيّ خصوصًا منذ عام 2016 (الخوري، 2020).

هذا بالإضافة إلى أنّ المرحلة الأساسيّة من التعليم المدرسيّ، والّتي تنتهي بالشهادة المتوسّطة، تعتمد في مهارة التعبير الكتابيّ على السّرد بشكلٍ رئيسٍ. هذا النّمط يشكّل ركيزةً أساسيّةً في المرحلتيْن الثانية والثالثة من التعليم الأساسيّ. واِنْطلاقًا من أهميّة السرد والصعوبات الّتي يواجهها التلامذة أثناء تطبيق مهارة الكتابة فيه، ومن واقع تراجع نتائج علامات التلامذة في مادّة اللّغة العربيّة في الامْتحانات الرسميّة، واِسْتنادًا إلى بعض الدّراسات السابقة، لا سيّما (الخوري، 2020) و(وفلاك ومزاري، 2019) اللّتين حمّلتا الوسائل التقليديّة مسؤوليّة تراجع مستويات التعلُّم، ودراسة (متولي، 2022) ودراسة (شالة ومايدي، 2021) اللّتين وضّحتا أهميّة الفيديو التعليميّ ووظيفته ومجالاته في تعليم اللُّغة العربيّة، ودراسة (المالكيّ، 2020) التي أكّدت على ضرورة اِسْتخدام المعلِّمين لاِسْتراتيجيّات التعلُّم القائمة على دمج التدريس بالفيديو التفاعليّ بحيث تكون العمليّة التعليميّة التعلُّميّة حول الطالب بحسبانه محورًا لهذه العمليّة. وانْطلاقًا من عدم وجود دراسةٍ تركّز على تأثير الفيديو الرقميّ في تحسين مهارة التعبير الكتابيّ القائم على النّمط السرديّ عند المتعلِّمين في الحلقة الثالثة من التعليم الأساسيّ، في مادّة اللّغة العربيّة، وعلى وجه التّحديد في لبنان، كان **طرح الإشكاليّة الآتية: " تأثير الفيديو التعليميّ السرديّ في مهارة التعبير الكتابيّ السرديّ لدى متعلّمي الحلقة الثالثة من التعليم الأساسيّ من وجهة نظر معلّمي ومعلِّمات اللّغة العربيّة."**

وتتميّز هذه الدّراسة عن سابِقاتِها بأنّ معظم ما سبقها قدْ اِرتكز على دور الوسائل السمعيّة والبصريّة في تحسين المهارات الشفويّة ومهارة الفهم الكتابيّ والدّافعيّة عند المتعلِّمين وفي مراحل دراسيّة عليا في الأغلب، بالإضافة إلى أنّ مقترحات تلك الدّراسات قد اقْتصرت على الجانب النظريّ. بينما تنفرد هذه الدّراسة بتسليط الضّوء على ماهيّة اِسْتخدام الطّرق الحديثة، خصوصًا الفيديو الرقميّ التعليميّ السّرديّ (سواءٌ أكان فيديو رسومٍ متحرِّكةٍ سرديٍّ قصيرٍ، أم قصّةً مرئيّةً مسموعةً)، في تطوير مهارة الكتابة السرديّة في مادّة اللّغة العربيّة لدى المتعلِّمين في الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة من وجهة نظر معلِّمي ومعلِّمات مادّة اللّغة العربيّة في تلك المرحلة على وجه التّحديد، طارحةً مقترحاتٍ

تطبيقيّةً على شاكلة نماذج مفصّلةٍ بدءًا من اِخْتيار الفيديو ومواصفاته، وصولًا إلى تحقيق الهدف ألا وهو إنشاء النصّ القصصيّ وفق معايير بنيته، وذلك من أجل تيسير عمليّة تحضير المعلِّم للدّرس.

2.1. تساؤُلات الدّراسة

اِسْتنادًا إلى مشكلة الدّراسة المطروحة كان لا بدّ من طرح أسئلةٍ فرعيّة ستجيبُ عنها الباحثتان في تحليل نتائج الدراسة، وهي:

- ما واقع توفُّر البنى التحتيّة التكنولوجيّة الملائمة لاِسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ في المدارس الخاصّة في قضاء صور؟
- ما واقع فعاليّة تدريب معلِّمات ومعلِّمي اللّغة العربيّة في الحلقة اثالثة من التعليم الأساسيّ على اِسْتعمال التّكنولوجيا الملائمة لاِسْتعمال الفيديو التعليميّ الرقميّ في المدارس الخاصّة في قضاء صور؟
- ما أثر اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في إكساب متعلِّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة في مهارة الكتابة السرديّة من وجهة نظر المعلّمات والمعلّمين؟
- ما أثر اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في إغناء المَخزون المعجميّ الخاصّ بالسّرد لدى متعلِّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة من وجهة نظر المعلّمات والمعلّمين ؟
- ما أثر اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في إكساب متعلِّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة مهارة إنشاء نصٍّ وفق تسلسل بنية السّرد القصصيّ من وجهة نظر المعلّمات والمعلّمين ؟
- ما أثر اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في إكساب متعلِّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة مهارة إنشاء نصّ وفق شروط النمط السرديّ من وجهة نظر المعلّمات والمعلّمين ؟
- ما أثر اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في إكساب متعلِّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة مهارة إنشاء نصّ بلغةٍ سليمةٍ من وجهة نظر المعلّمات والمعلّمين ؟
- ما أثر اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في تطوير الفعالية الإبداعيّة في كتابة النصّ السرديّ عند متعلِّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة من وجهة نظر المعلّمات والمعلّمين ؟
- ما هو أثر اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في تطوير الثّقة بالذّات عند متعلِّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة عند كتابة النصّ السرديّ من وجهة نظر المعلّمات والمعلّمين ؟

3.1. فرضيّات الدّراسة

إنْطلاقًا من الأسئلة المطروحة أعلاه، قامت الباحثتان بصياغة فرضيّات الدّراسة، والّتي ستعمد في فصل تحليل النتائج الى التحقُّق منها، وجاءت على الشكل الآتي:

- تتوفّر البنى التحتيّة التكنولوجيّة الملائمة لِاسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ في المدارس الخاصّة في قضاء صور.
- يتلقّى معلِّمات ومعلّمو اللّغة العربيّة التدريب اللّازم على اِسْتعمال التّكنولوجيا الملائمة لِاسْتعمال الفيديو التعليميّ الرقميّ في المدارس الخاصّة في قضاء صور.
- يؤثّر اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في إكساب متعلِّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة في مهارة الكتابة السرديّة.
- يؤثّر اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في إغناء المَخزون المعجميّ الخاصّ بالسّرد لدى متعلِّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة.
- يُؤَثّر اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في إكساب متعلِّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة مهارة إنشاء نصٍّ وفق تسلسل بنية السّرد القصصيّ.
- يؤثّر اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في إكساب متعلِّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة مهارة إنشاء نصٍّ وفق شروط النمط السرديّ.
- يؤثّر اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في إكساب متعلِّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة مهارة إنشاء نصّ بلغةٍ سليمةٍ.
- يؤثّر اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في تطوير الفعاليّة الإبداعيّة في كتابة النصّ السرديّ عند متعلِّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة.
- يؤثّر اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في تطوير الثّقة بالذّات عند متعلِّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة عند كتابة النصّ السرديّ.

4.1. أهداف الدّراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرّف على أثر الفيديو الرّقميّ التعليميّ في تحسين مهارة الكتابة السرديّة لتلامذة الحلقة الثالثة من التعليم الأساسيّ من وجهة نظر معلّمي ومعلّمات مادّة اللّغة العربيّة في تلك المرحلة، حيْث تعتمد الباحثتان المنهج الوصفي

التحليليّ في دراسة واقع المشكلة ووصفها وصفًا دقيقًا، بالإضافة إلى المقاربة الكمّيّة في تطبيق الاِسْتبيان وتحليل نتائجه. بالإضافة إلى ذلك فإنّ الدِّراسة المُستهدفة تتطلّع إلى تبيُّن:

- فعاليّة الفيديو التعليميّ السرديّ في إكساب متعلِّمي الحلقة الثالثة من التعليم الأساسيّ مهارة الكتابة السرديّة.
- فعاليّة الفيديو التعليميّ السرديّ في إغناء المَخزون المعجميّ الخاصّ بالسّرد لدى متعلِّمي الحلقة الثالثة من التعليم الأساسيّ.
- فعاليّة الفيديو التعليميّ السرديّ في إكساب متعلِّمي الحلقة الثالثة من التعليم الأساسيّ مهارة إنشاء نصٍّ وفق تسلسل بنية السّرد القصصيّ بلغةٍ سليمةٍ.
- فعاليّة الفيديو التعليميّ السرديّ في إكساب متعلِّمي الحلقة الثالثة صفة الثقة بالنفس ومهارة الإبداع عند قيامهم بإنشاء تعبيرٍ كتابيٍّ سرديٍّ.

5.1. منهج الدّراسة

من أجل تعرّف أثر الفيديو التعليميّ السرديّ في مهارة التعبير الكتابيّ السرديّ لدى متعلِّمي الحلقة الثالثة من التعليم الأساسيّ من وجهة نظر معلِّمي ومعلِّمات اللّغة العربيّة، تمَّ إعْتماد المنهج الوصفيّ التحليليّ في هذ الدراسة؛ يعدّ هذا المنهج واحدًا من مناهج البحث العلميّ المهمّة، ويعتمد طريقةً منهجيّةً في دراسة الموضوع بهيئته الطبيعيّة، كما يقوم على وصف الظاهرة وتقديم معلوماتٍ عنها بشكلٍ دقيقٍ. ويُعرف بأنّه منهج واقعيٌّ، يدرس الظاهرة كما هي في الواقع، ويعتمد الأساليب المختلفة من كميّةٍ وكيفيّةٍ للتعبير عن الظاهرة -موضوع الدِّراسة- وتفسيرها بغية فهمها وتحليلها (تدمري، 2015، 105).

6.1. مجتمع الدّراسة

يُقصد بمجتمع الدراسة مجموعة محدّدة من العناصر أو الأفراد الّتي تمتلك صفةً مُشتركةً أو أكثر، ويمثِّل كامل الأفراد والأشخاص الّذين يمثّلون الظاهرة موضوع الدراسة (ميلاد, 2011, 34). ويتكوَّن مجتمع هذه الدراسة، من جميع معلِّمي ومعلِمات صفوف الحلقة الثّالثة من التعليم الأساسيّ (السّابع/ الثّامن/ التّاسع) في عشرين مدرسةٍ (20) من مدارس قضاء صور/ جنوب لبنان الخاصّة، وعددهم إثنان وستّون (62) معلّمةً ومعلِّمًا، بالإضافة إلى خمسةٍ (5) من الخبراء التربويّين اللّبنانيّين.

7.1. عيّنة الدّراسة

العينّة العشوائيّة اوهي ٱنْتقاء الباحث أفرادًا ممثِّلين للمجتمع الأصليّ لكي يتمكَّن من تعميم النتائج على كافَّة أفراد المجتمع الأصليّ. وفي هذه الحالة يكون جميع أفراد المجتمع الأصليّ للبحث محدَّدين ومعروفين، فالتمثيل يكون دقيقًا لأفراد المجتمع الأصليّ (ميلاد، 2011، 63). وقد تمَّ اِخْتيار اثنين وستّين (62) معلّمًا ومعلّمةً من معلّمي صفوف الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي في عشرين (20) مدرسةٍ من مدارس قضاء صور/جنوب لبنان الخاصة.

8.1. حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعيّة:** كفاية التعبير الكتابيّ، والفيديو التعليميّ السرديّ.
- **الحدود البشريّة:** مجموعة من معلّمي ومعلِمات صفوف الحلقة الثّالثة من التعليم الأساسيّ (السّابع/الثّامن/التّاسع) في مدارس قضاء صور- جنوب لبنان الخاصّة تتمثّل (62) بإثنين وستّين معلّمةً ومعلّمًا، في (20) عشرين مدرسةٍ – (أنظر أسماء المدارس في الملاحق)، بالإضافة إلى مجموعةٍ مِن الخبراء التربويّين اللّبنانيّين (5) خمسة خبراء، وهم: الدكتور حسين عبد الحليم، الدكتور محمّد عسّاف، الأستاذة راوية إبراهيم، الأستاذة مريم نعنوع، الأستاذة غنى جفّال.
- **الحدود الزمنيّة:** القسم الأوّل من الفصل الثاني من العام الدراسيّ 2023-2024، والممتدّ من أوّل شهر شباط 2024 إلى أوّل شهر حزيران 2024.
- **الحدود المكانيّة:** مدارس قضاء صور.

2. نتائج الدراسة الميدانيّة وتفسيرها

1.2. صدق الأداة

جدول 1: إختبار KMO و بارتليت للفقرات بحسب كل محور من محاور الإسْتبيان

*	المحور	إختبار الصدق لكلّ محاور الدراسة			العدد
		إختبار كيزر- ماير- أولكن (KMO)	تقدير قيمة كاي مربع	دلالة إخْتبار بارتليت	
القسم الثاني: البنى التحتيّة لإسْتعمال التكنولوجيا في المدرسة	توفّر التكنولوجيا في المدرسة	0.786	150.335	0.000	5
لقسم الثالث: تدريب معلّمي/ات اللّغة العربيّة على إسْتعمال التّكنولوجيا في المدرسة:	تدريب المعلّمين والمعلّمات على إسْتعمال التكنولوجيا في المدرسة.	0.893	400.632	0.000	8
القسم الرابع: فعاليّة إسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ	الفعاليّة الحيويّة	0.897	566.952	0.000	11
	الفعاليّة الإبداعيّة	0.849	227.412	0.000	5
	الثّقة بالذّات	0.709	136.401	0.000	5
القسم الخامس: أثر الفيديو الرقميّ التعليميّ في إكْتساب المتعلّمين مهارات كفاية كتابة النصّ السرديّ	مهارات الكتابة السّرديّة	0.850	442.857	0.000	12

المصدر: من إعداد الباحثتان نتيجة التحليل الإحصائي من خلال برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه، تمَّ التأكُّد من وجود قاسمٍ مُشترَكٍ من التباين بين الفقرات من كلِّ محورٍ، أي وجود مساحاتٍ من التباين المشترك، وذلك من خلال اِخْتبار كيزر- ماير- أولكن(KMO) ، وتبيَّن من النتائج أن قيم KMO تراوحت بين0.709 و0.893 أيّ أنّها تجاوزت المحكّ الّذي وضعه Kaiser كيزر و المقدَّر ب (0.5). كما وقد تمَّ التحقُّق من دلالة اِخْتبار "بارتليت"، اِسْتنادًا إلى تقدير قيمة كاي مربع ودلالتها الإحصائيّة. وأظهرت النتائج أنَّ كاي مربع عند مستوى دلالة (0.000) أي أنّها دالَّة إحصائيًّا، وهو ما يُعطي مؤشّرًا على دلالة اِخْتبار بارتليت. وبالتالي يمكنُ القول: إنَّ هناك وجودٌ لعامل يلتقي عنده تباين المحاور.

2.2. ثبات الأداة

جدول 2: قيم معامل ألفا كرونباخ في كلّ محورٍ من محاور الاِسْتبيان

	المحور	معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha	
		عدد الأسئلة	قيمة ألفا كرونباخ
القسم الثاني: البنى التحتيّة لاِسْتعمال التكنولوجيا في المدرسة	توفّر التكنولوجيا في المدرسة	5	0.864
القسم الثالث: تدريب معلِّمي/ات اللّغة العربيّة على اِسْتعمال التّكنولوجيا في المدرسة	تدريب المعلِّمين والمعلِّمات على اسْتعمال التكنولوجيا في المدرسة.	8	0.927
القسم الرابع: فعاليّة اِسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ	الفعاليّة الحيويّة	11	0.946
	الفعاليّة الإبداعيّة	5	0.916
	الثِّقة بالذّات	5	0.842
القسم الخامس: أثر الفيديو الرقميّ التعليميّ في إكْتساب المتعلِّمين مهارات كفاية كتابة النصّ السرديّ		12	0.942
المجموع		46	0.906

المصدر: من إعداد الباحثتان نتيجة التحليل الإحصائيّ من خلال برنامج SPSS

نلحظُ من خلال الجدول **Erreur ! Source du renvoi introuvable.** الوارد أعلاه، أنّ معامل ألفا كرونباخ هي معاملاتٌ مرتفعةٌ، بحيث معامل ألفا لجميع فقرات محاور الاِسْتبيان بلغ 0.906، وهذا يدلُّ على أنَّ قيمة الثبات مرتفعةٌ لأداة

الدراسة وذات ثباتٍ كبيرٍ جدًّا، ما يجعلنا على ثقةٍ بصحّة الإسْتبيان وصلاحيّته لتحليل وتفسير نتائج الدراسة واخْتبار فرضيّاتها.

ومنه نستنتج أنَّ أداة الدراسة الّتي أعددناها لمعالجة المشكلة المطروحة، هي صادقةٌ وثابتةٌ في جميع فقراتها وهي جاهزةٌ للتطبيق على عيّنة الدّراسة.

3.2. تحليل محاور وأقسام الدراسة

سوف يتمّ إسْتخدام هذا المقياس (جدول 10) في الدراسة مقياس ليكرت .

جدول 3: مقياس الإسْتجابات لإسْتمارة الدراسة

الإسْتجابة	موافقٌ بشدّة	موافقٌ	محايدٌ	غير موافقٍ	غير موافقٍ بشدّة
الدرجة	5	4	3	2	1
القيمة	من 4.21 إلى 5	من 3.41 إلى 4.20	من 2.61 إلى 3.40	من 1.81 إلى 2.6	من 1 إلى 1.80

المصدر: Pimentel, J. L. (2010). A note on the usage of Likert Scaling for research data analysis. *USM R&D Journal, 18*(2), 109-112.

1.3.2. التحليل الإحصائي للبنى التحتيّة لإسْتعمال التكنولوجيا في المدرسة

في القسم الثاني من الدراسة، يتمّ تقديم تحليل لتوفر التكنولوجيا في المدرسة من وجهة نظر معلّمي اللّغة العربية؛ حيث تبينت النتائج التالية:

يظهر الجدول رقم 4 نتائج تطبيق الإحصاء الوصفيّ للقسم الثاني من الدراسة وهو البنى التحتيّة لإسْتعمال التكنولوجيا في المدرسة، فقد ظهر في الجدول أن متوسّط درجة الإسْتجابة قد وصل إلى درجةِ الموافقة وهي 3.41 وأعلى.

- الوسيط: يُعطي القيمة الوسيطيّة للتقييمات، وهي 4.0 لجميع البنود. هذا يشير إلى أنَّ معظم التقييمات تقع حول هذه القيمة، ما يعكس توافقًا جيّدًا في وجهات نظر المعلّمين بشأن توفُّر التكنولوجيا.

- الإنْحراف المعياريّ: يُظهر مقدار الإنْحراف القياسيّ للتقييمات، وهو بين 0.626 و 0.983. هذا يعني أنَّ التقييمات تتباين بشكلٍ طفيفٍ حول المتوسِّط.

يمكن القول: إنَّ المعلِّمين والمعلِّمات يعتقدون أنَّ التكنولوجيا متوفّرةٌ بشكلٍ جيّدٍ في المدرسة، ولكن هناك بعض التباين في التقييمات بين المعلِّمين.

جدول 4: جدولٌ وصفيٌّ يمثّل القسم الثاني: البنى التحتيّة لِاسْتعمال التكنولوجيا في المدرسة

توفّر التكنولوجيا في المدرسة	المتوسط الحسابيّ	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياريّ	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الرتبة
1.تتوفّر تكنولوجيا التعليم في المدرسة: أجهزة الكمبيوتر، وشاشات العرض، والألواح الذكيّة، وشبكة الإنترنت...إلخ.	4.26	4.00	4	.626	3	5	موافقٌ بشدّة
2.يتوفّر دمج التكنولوجيا بالتعليم في مختلف المواد في المدرسة.	4.03	4.00	4	.829	1	5	موافقٌ
3. تتوفّر صالة خاصّة بالمرئيّ والمسموع في المدرسة.	3.87	4.00	4	.983	1	5	موافقٌ
4.يتوفّر مسؤول تقنيّ تكنولوجيا في المدرسة.	4.18	4.00	4	.800	2	5	موافقٌ
5.يتوفّر برنامجٌ تكنولوجيٌّ للتّعليم في المدرسة، مثال: مايكروسوفت تيمز، غوغل جي سويت، زووم...إلخ.	4.08	4.00	4	.911	1	5	موافقٌ

المصدر: من إعداد الباحثتان نتيجة التحليل الإحصائي من خلال برنامج SPSS

2.3.2. تدريب معلِّمات ومعلِّمي اللّغة العربيّة على اِسْتعمال التّكنولوجيا في المدرسة

في القسم الثالث من الدراسة، يتمّ تقديم تحليلٍ لتدريب معلّمي اللّغة العربيّة على اِسْتخدام التكنولوجيا في المدرسة، يتبيّن من خلال الجدول أدناه:

يُظهر متوسِّط تقييمات تدريب معلِّمي اللّغة العربيّة على اِسْتخدام التكنولوجيا في المدرسة، وهو يتراوح بين (موافق) 3.73 و 4.23(موافق بشدّة). وهذا يشير إلى أنَّ معظم التقييمات تقع في المجال الموافق. يُظهر القيمة الوسيطيّة للتقييمات، وهي 4.0 لجميع البنود. وهذا يعني أنَّ معظم التقييمات تقع حول هذه القيمة، ما يعكس توافقًا جيدًا في وجهات نظر معلِّمي اللُّغة العربيَّة حول تدريبهم على اِسْتخدام التكنولوجيا.

يُظهر الإنْحراف المعياريّ مقدار الإنْحراف القياسيّ للتقييمات، وهو بين 0.615 و 1.079. وهذا يعني أنَّ التقييمات تتباين بشكلٍ طفيفٍ حول المتوسط. ويمكن القول: إنَّ معلّمي اللّغة العربيّة يرون أنَّ التدريب على اِسْتخدام التكنولوجيا في المدرسة مهمٌّ وهم موافقون على ذلك بشكلٍ عامٍ، ولكن هناك بعض التباين في التقييمات.

جدول 5: جدولٌ تدريب معلِّمي ومعلِّمات اللّغة العربيّة على اِسْتعمال التّكنولوجيا في المدرسة

تدريب المعلِّمين والمعلِّمات على اسْتعمال التكنولوجيا في المدرسة	المتوسّط الحسابي	الوسيط	المنوال	الإنحراف المعياريّ	الحدّ الأدنى	الحدّ الأعلى	الرتبة
1.يتمّ تدريب أساتذة اللّغة العربيّة على اِسْتعمال تكنولوجيا التعليم بشكلٍ مستمرّ.	3.94	4.00	4	1.022	1	5	موافقٌ
2.يتمّ إنْتساب أساتذة اللّغة العربيّة إلى دورات تدريبيّة خاصّة اخْتياريّة حول تقنيّات تكنولوجيا التعليم.	3.92	4.00	4	1.013	1	5	موافقٌ
3. يتمّ تدريب أساتذة اللّغة العربيّة على تقنيّات تحضير درسٍ إنْطلاقًا من فيديو رقميّ تعليميّ: تقسيم الحصّة، إعداد بطاقة اِسْتثمارٍ للفيديو...	3.87	4.00	4	1.079	1	5	موافقٌ
4.يتمّ تدريب أساتذة اللّغة العربيّة على تصميم أو تعديل أو تكييف فيديو تعليميّ لإسْتعماله في الحصص التعليميّة.	3.73	4.00	4	1.058	1	5	موافقٌ
5. يستعمل المعلِّم وسائل تكنولوجيا المعلومات لتطوير أداء المتعلِّمين في تعلميّة مادّة اللّغة العربيّة.	4.18	4.00	4	.615	3	5	موافقٌ

6. توجد أهميّة لدمج التكنولوجيا في المنهج التعليميّ.	4.23	4.00	4	.638	2	5	موافقٌ بشدّة
7. يستعمل المعلِّم الفيديو التعليميّ القائم على بنية السّرد لتطوير أداء المتعلِّمين في تعلميّة مهارة التعبير الكتابيّ السرديّ.	4.10	4.00	4	.740	1	5	موافقٌ
8 يعد المعلِّم نفسه مُلِمًّا بأحدث التقنيّات التعليميّة.	3.95	4.00	4	.777	2	5	موافقٌ

المصدر: من إعداد الباحثتان نتيجة التحليل الإحصائيّ من خلال برنامج SPSS في القسم الرابع من الدراسة، يتمّ تقديم تحليلٍ لفعّاليّة اِسْتخدام الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ

3.3.2. فعاليّة اِسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ- الفعالية الحيويّة.

- المتوسّط الحسابيّ: يُظهر متوسِّط تقييمات فعاليّة اِسْتخدام الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ، وهو يتراوح بين 4.06(موافق) و(موافق بشدّة)4.39 . وهذا يعكس تقديرًا عاليًا من قبل المشاركين في الدراسة لفعاليّة اِسْتخدام الفيديو التعليميّ.

- الوسيط: يُظهر القيمة الوسيطيّة للتقييمات، وهي 4.0 لجميع البنود. هذا يعني أنَّ معظم التقييمات تقع حول هذه القيمة، ما يشير إلى توافق وجهات النظر بشأن فعاليّة اِسْتخدام الفيديو التعليميّ.

- الاِنْحراف المعياريّ: يُظهر مقدار الاِنْحراف القياسيّ للتقييمات، وهو بين 0.493 و 0.614، هذا يعني أنَّ التقييمات تتباين بشكلٍ طفيفٍ حول المتوسّط.

يشير تحليل البيانات إلى أنَّ المشاركين في الدراسة يرؤن أنَّ اِسْتخدام الفيديو الرقميّ التعليميّ يُعَدُّ فعّالًا في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ، وهذا يعكس إيجابيّتهم واِسْتعدادهم لتبنّي هذه التقنيّة في تدريس هذه المهارة.

جدول 6: جدولٌ وصفيٌّ يمثِّل الفعاليّة الحيويّة لاِسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة اللنصّ السرديّ

الفعاليّة الحيويّة	المتوسط الحسابيّ	الوسيط	المنوال	الإنحراف المعياريّ	الحدّ الأدنى	الحدّ الأعلى	الرتبة
1. تمّت ملاحظة أهميّةٍ لاِسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ في تدريس مهارة كتابة النصّ السرديّ.	4.06	4.00	4	.508	3	5	موافقٌ
2. يعد تحديث المحتوى عبر الفيديو التعليميّ السرديّ أمرًا ضروريًّا للتواصل مع اِحْتياجات وتطلُّعات المتعلِّمين.	4.16	4.00	4	.578	3	5	موافقٌ
3. يعتد اِسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ مُعزّزًا لإمكانيّة توفير	4.15	4.00	4	.596	2	5	موافقٌ

موارد إضافيّة لتحفيز فهم المتعلِّمين لمفاهيم الكتابة السرديّة.							
4. يجذب اِسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ في حصص التعبير إنْتباه المتعلِّمين.	4.39	4.00	4	.583	3	5	موافقٌ بشدّة
5. يزيد اِسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ من تفاعل المتعلِّمين مع محتوى مهارات الكتابة السرديّة.	4.32	4.00	4	.594	3	5	موافقٌ بشدّة
6. يُسهم اِسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ التعليميّ في توفير التنوُّع في المُحتوى ما يلائم تلبية اِحْتياجات متنوّعة عند المتعلِّمين.	4.23	4.00	4	.556	3	5	موافقٌ بشدّة
7. يُسهم اِسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ في تعزيز التّفاعل بين المعلِّم والمتعلِّمين أثناء عمليّة تعلُّم مهارات الكتابة السرديّة.	4.24	4.00	4	.592	3	5	موافقٌ بشدّة
8. يزيد اِسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ في حصص التعبير الكتابيّ من تركيز المتعلمين على موضوع السرد.	4.23	4.00	4	.525	3	5	موافقٌ بشدّة
9.يزيد اِسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ في حصص التعبير الكتابيّ من حماسة المتعلِّمين في الكتابة السرديّة.	4.21	4.00	4	.547	3	5	موافقٌ بشدّة
10. يعد اِسْتعمال الفيديو الفيديو التعليميّ السرديّ وسيلةً تعلّميّةً فعّالةً كونه يتكامل مع مناهج تدريس مهارات الكتابة السرديّة.	4.23	4.00	4	.493	3	5	موافقٌ بشدّة
11. يشير المتعلِّمون إلى رضاهم عن اِسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تدريس مهارات الكتابة السرديّة.	4.13	4.00	4	.614	2	5	موافقٌ

المصدر: من إعداد الباحثتان نتيجة التحليل الإحصائيّ من خلال برنامج SPSS

4.3.2. فعاليّة اِسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ- الفعاليّة الإبداعيّة(Creativity)

في الجدول رقم 7، تمَّ تقديم تقييماتٍ لفعاليّة اِسْتخدام الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ من خلال الفعاليّة الإبداعيّة:

المتوسّط الحسابيّ: يتراوح متوسّط تقييمات الفعاليّة الإبداعيّة بين 4.05(موافق) و 4.23(موافق بشدّة)، ما يشير إلى أنَّ المشاركين يرون بشكلٍ عام أنّ اِسْتخدام الفيديو التعليميّ يعزّز الإبداع في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ.

الوسيط: جميع القيم الوسيطيّة تساوي 4.00، ما يعني أنّ معظم التقييمات تقع حول هذه القيمة، وهذا يشير إلى توافق وجهات النظر في الفعاليّة الإبداعيّة للاِسْتخدام.

الاِنْحراف المعياريّ: يوضِّح مقدار الاِنْحراف القياسيّ للتقييمات، وهو بين 0.503 و 0.556، ما يشير إلى أنَّ التقييمات تتباين بشكلٍ طفيفٍ حول المتوسط.

يشير تحليل البيانات إلى أنَّ المشاركين في الدراسة يرَوْن بشكلٍ عام أنَّ اِسْتخدام الفيديو التعليميّ يعزّز الإبداع في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ، ما يظهر تقديرهم واِسْتعدادهم لتبنّي هذا المورِد التقنيّ في تدريس هذه المهارة.

جدول 7: جدول وصفي يمثل الفعالية الابداعية لاِسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ

الفعاليّة الإبداعيّة	المتوسِّط الحسابيّ	الوسيط	المنوال	الإنْحراف المعياريّ	الحدّ الأدنى	الحدّ الأعلى	الرتبة
1.يبرُزُ تحسُّنٌ في قدرة المتعلِّمين على تطوير محتوى نصوصٍ سرديّةٍ بأسلوبٍ إبداعيٍّ باِسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ.	4.05	4.00	4	.556	2	5	موافقٌ
2.يبرُز اِرْتفاع مستوى الاِبْتكار الّذي يظهره المتعلّمون في تطوير محتوى نصوصٍ سرديَّةٍ باِسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ.	4.11	4.00	4	.546	3	5	موافقٌ
3.يبرز دور اِسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ في تعزيز التنوُّع في أساليب الإبداع لدى المتعلِّمين.	4.16	4.00	4	.518	3	5	موافقٌ
4.يبرز تطوُّرٌ في مهارات الإبداع لدى المتعلِّمين بعد توجيههم إلى اِسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ في تعلُّم مهارات الكتابة السرديّة.	4.10	4.00	4	.503	3	5	موافقٌ
5.يعد الفيديو التعليميّ السرديّ وسيلةً فعّالةً في تحفيز المتعلِّمين على تطوير أفكارهم والتّعبير عنها بشكلٍ إبداعيٍّ في النُّصوص السرديّة.	4.23	4.00	4	.556	3	5	موافقٌ بشدّة

المصدر: من إعداد الباحثتان نتيجة التحليل الإحصائيّ من خلال برنامج SPSS

5.3.2. فعاليّة اِسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ- الثِّقةُ بالذّات

في الجدول رقم 8، يتمّ تقديم تقييمات للثقة بالذات في اِسْتخدام الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ:

المتوسّط الحسابيّ: يتراوح متوسِّط تقييمات ثقة الذات بين 3.98 و 4.05، ما يشير إلى أنَّ المعلّمين المشاركين يرَوْن بشكلٍ عام أنَّ اِسْتخدام الفيديو التعليميّ يعزّز ثقة المتعلِّمين بأنفسهم في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ.

الوسيط: جميع القيم الوسيطيّة تساوي 4.00، ما يعني أنَّ معظم التقييمات تقع حول هذه القيمة، ويشير هذا إلى توافق وجهات النظر في ثقة الذات.

الاِنْحراف المعياريّ: يوضِّح مقدار الاِنْحراف القياسيّ للتقييمات، وهو بين 0.459 و 0.528، ما يشير إلى أنَّ التقييمات تتباين بشكلٍ طفيفٍ حول المتوسط.

يدلّ تحليل البيانات على أنَّ المشاركين في الدراسة يرون بشكلٍ عامٍّ أنَّ اِسْتخدام الفيديو التعليميّ يعزّز ثقتهم بأنفسهم في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ، ما يظهر تقديرهم واِسْتعدادهم لتبنّي هذه التقنية في تدريس هذه المهارة.

جدول 8: جدول وصفيّ يمثل الثقة بالذات لاِسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ

الثِقة بالذات	المتوسّط الحسابيّ	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياريّ	الحدّ الأدنى	الحدّ الأعلى	الرتبة
1.يُسهم اِسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ في تحسين مهارات كتابة النصّ السرديّ بشكلٍ عامّ.	4.05	4.00	4	.526	2	5	موافقٌ
2. يُسهم اِسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ في إظهار المتعلِّمين للاِكْتفاء لناحية تلبية اِحْتياجاتِهم الفرديّة وتعزيز إيجابيّة تجربتهم في كتابة النُّصوص السرديَّة .	3.98	4.00	4	.528	2	5	موافقٌ
3. يُسهم اِسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ في إظهار المتعلِّمين لاِسْتعدادٍ أكبر للمشاركةِ في أنشطةِ كتابةِ النُّصوص السرديَّة.	4.05	4.00	4	.459	3	5	موافقٌ
4. يُسهم اِسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ في تطوير التفاعل والتقدير بين الزّملاء المتعلِّمين خلال تعلُّم كتابة النّصوص السرديّة.	3.98	4.00	4	.461	3	5	موافقٌ
5. يُسهم اِسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ في تعزيز الثِّقة بالذّات لدى المتعلِّمين في قدرتهم على التعبير الإبداعيّ والفعَّال في كتابة النُّصوص السرديّة.	3.98	4.00	4	.528	2	5	موافقٌ

المصدر: من إعداد الباحث نتيجة التحليل الإحصائيّ من خلال برنامج SPSS

6.3.2. أثر الفيديو الرقميّ التعليميّ في اِكْتساب المتعلِّمين مهارات كفاية كتابة النصّ السرديّ

في الجدول رقم 9، يتمّ تقديم تقييم لأثر الفيديو الرقميّ التعليميّ في اِكْتساب المتعلمين مهارات كفاية كتابة النص السرديّ، مع التركيز على الفهم اللّغويّ:

- المتوسط الحسابيّ: يبلغ المتوسط الحسابي 4.23، وهو مؤشر على أن المشاركين يوافقون بشدة على أن استخدام الفيديو التعليمي السردي يسهم في تحسين فهمهم للمفردات والتعابير اللغوية المستخدمة في المضمون.

- الوسيط: الوسيط هو 4.00، ما يشير إلى أنَّ معظم المشاركين يوافقون على أنَّ هناك تحسُّنًا في فهمهم للمضمون.

- الإنْحراف المعياريّ: الإنْحراف المعياريّ يبلغ 0.525، وهو مؤشِّرٌ على أنَّ التقييمات تتّفق بشكلٍ جيّدٍ حول المتوسط.

يشير هذا التقييم إلى أنَّ الفيديو التعليميّ السرديّ له تأثيرٌ إيجابيٌّ بشكلٍ كبيرٍ على فهم المشاركين للمفردات والتعابير اللّغويّة في المضمون السرديّ.

جدول 9: جدولٌ وصفيٌّ يمثِّل أثر الفيديو الرقميّ التعليميّ في اِكْتساب المتعلِّمين مهارات كفاية كتابة النصّ السرديّ (الفهم اللُّغويّ)

مهارات الكتابة السّرديّة	المتوسط الحسابي	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الرتبة
1.الفهم اللّغويّ (فهم المضمون) يُظهر المتعلّمون تحسُّنًا في فهمهم للمفردات والتعابير اللّغويّة المستعملة في المضمون بفضل اِسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ. (اِسْتعمال الحقل المعجميّ الملائم للموضوع، والمفردات الدّالّة على الخيال، كما تسمية الأماكن والشّخصيّات واِسْتعمال الصّفات الملائمة لها).	4.23	4.00	4	.525	3	5	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثتان نتيجة التحليل الإحصائي من خلال برنامج SPSS

في الجدول رقم 10، يُقدَّم تقييمٌ لأثر الفيديو الرقميّ التعليميّ في اِكْتساب المتعلِّمين مهارات كفاية كتابة النصّ السرديّ، ويركّز هذا الجدول على مهارة تطوير هيكليّة النصّ السرديّ أي بنية السرد.

- المتوسط الحسابيّ: يبلغ المتوسّط الحسابيّ 4.29، ما يشير إلى أنَّ المشاركين يوافقون بشدّةٍ على أنَّ اِسْتخدام الفيديو التعليميّ السرديّ يساعدهم على تنظيم الأفكار وبناء هيكلٍ سرديٍّ وفْقًا لبنية السرد المحدّدة.

- الوسيط: الوسيط هو 4.00، ما يعني أنَّ معظم المشاركين يوافقون بشدّةٍ على أنَّ الفيديو التعليميّ السرديّ يساعد في تطوير هيكل السرد.

- الإنْحراف المعياريّ: الإنْحراف المعياريّ يبلغ 0.555، وهو مؤشّرٌ على أنّ التقييمات متفاوتةٌ إلى حدٍّ ما بالنّسبة إلى المتوسط.

يشير هذا التقييم إلى أنَّ الفيديو التعليميّ السرديّ له تأثيرٌ إيجابيٌّ وبارزٌ في مساعدة المتعلِّمين على تطوير هيكل السرد وفقًا لبنية السرد المحدَّدة.

جدولٌ وصفيٌّ يمثِّل أثر الفيديو الرقميّ التعليميّ في اِكْتساب المتعلِّمين مهارات كفاية كتابة النصّ السرديّ (تطوير الهيكل السرديّ)3جدول :

مهارات الكتابة السّرديّة	المتوسط الحسابيّ	الوسيط	المنوال	الإنْحراف المعياريّ	الحدّ الأدنى	الحدّ الأعلى	الرتبة
2.تطوير الهيكل السرديّ(بنية السّرد): يساعد اِسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ المتعلِّمين على تنظيم الأفكار وبناء هيكلٍ سرديٍّ وفْقَ بنية السّرد. (بنية السّرد: الوضع الأوّل- الحدث المبدِّل – العقدة (الأزمة) – الحلّ -الوضع النّهائيّ – العبرة).	4.29	4.00	4	.555	3	5	موافق بشدّة

المصدر: من إعداد الباحثتان نتيجة التحليل الإحصائيّ من خلال برنامج SPSS

في جدول رقم 11، يتمُّ تقديم تقييمٍ لأثر الفيديو الرقميّ التعليميّ في اِكْتساب المتعلِّمين مهارات كفاية كتابة النصّ السرديّ، ويركّز هذا الجدول على عدّة جوانب مهمّة لمهارة كتابة النصّ السرديّ.

- اِسْتخدام الوصف في النصّ السرديّ: يشير التقييم إلى أنَّ اِسْتخدام الفيديو التعليميّ السرديّ يحسّن قدرة المتعلِّمين على اِسْتخدام الوصف وتقديم التفاصيل بشكلٍ أفضل في كتابة النصّ السرديّ.
- اِسْتخدام الحوار في النصّ السرديّ: يظهر التقييم أنَّ اِسْتخدام الفيديو التعليميّ السرديّ يحسّن قدرة المتعلِّمين على اِسْتخدام الحوار بين الشخصيّات بشكلٍ أفضل في كتابة النصّ السرديّ.
- الإلْتزام بمؤشِّرات النمط السرديّ: يوضح التقييم أنّ اِسْتخدام الفيديو التعليميّ السرديّ يطوّر قدرة المتعلِّمين على اِسْتخدام مؤشّرات النمط السرديّ بشكلٍ أفضل في كتابة النصّ السرديّ، ما يشمل تحديد الزمان والمكان والشخصيّات واِسْتخدام الروابط الزمانيّة والمكانيّة والجمل الإنشائيّة والصور الفنيّة.
- الإبداع والتخيُّل: يسهم الفيديو التعليميّ السرديّ في تحفيز خيال المتعلِّمين وتنمية قدراتهم الإبداعيّة في كتابة النصّ السرديّ، بما في ذلك اِسْتخدام الصور الفنيّة والمحسِّنات البديعيّة.
- الغنى والتميُّز: يسهم اِسْتخدام الفيديو التعليميّ السرديّ في إظهار المتعلِّمين للقدرة على الغنى والتميُّز في الألفاظ والتعابير (الغنى المعجميّ) المستخدَمة في تعبيرهم الكتابيّ السرديّ.

- الإخراج والشكل (هيكل النصّ): يسهم الفيديو التعليميّ السرديّ في تطوير قدرة المتعلِّم على الإلْتزام بالتعليمات المطلوبة منه لوصف شكل التعبير الكتابيّ المطلوب منه تأليفه، بما في ذلك وضع عنوانٍ مُناسبٍ للنصّ وتقسيم النصّ شكلاً والإلْتزام بعدد الكلمات المطلوبة.

يوضح الجدول أنَّ اِسْتخدام الفيديو التعليميّ السرديّ يؤدي دورًا فعّالًا في تطوير مهارات كتابة النصّ السرديّ لدى المتعلِّمين، وفق شروط النمط السرديّ.

جدول 11: جدولٌ وصفيٌّ يمثّل أثر الفيديو الرقميّ التعليميّ في اِكْتساب المتعلِّمين مهارات كفاية كتابة النصّ السرديّ (مهارة إنشاء نصّ وفق شروط النمط السرديّ)

مهارات الكتابة السرديّة	المتوسط الحسابيّ	الوسيط	المنوال	الإنحراف المعياريّ	الحدّ الأدنى	الحدّ الأعلى	الرتبة
3.اِسْتعمال الوصف في النصّ السرديّ	4.26	4.00	4	.571	3	5	موافقٌ بشدّة
4.اِسْتعمال الحوار في النصّ السرديّ	4.21	4.00	4	.631	2	5	موافقٌ بشدّة
5.اِلْتزام مؤشّرات النمط السرديّ مؤشّرات النّمط السّرديّ	4.31	4.00	4	.589	3	5	موافقٌ بشدّة
6.الإبداع والتخيُّل (اِسْتعمال الصّور الفنيّة والمحسّنات البديعيّة):	4.23	4.00	4	.556	3	5	موافقٌ بشدّة
7. الغنى والتميُّز (الإتيان بجديدٍ غير مسبوقٍ)	4.18	4.00	4	.587	3	5	موافقٌ
9.الإخراج والشّكل (هيكل النصّ)	4.15	4.00	4	.649	2	5	موافقٌ

المصدر: من إعداد الباحثتان نتيجة التحليل الإحصائيّ من خلال برنامج SPSS

في جدول رقم 12، تمّ تقديم تقييم لأثر الفيديو الرقميّ التعليميّ في اِكْتساب المتعلِّمين مهارات كفاية كتابة النصّ السرديّ، مركِّزًا على مهارة إنشاء النصّ بلغةٍ سليمةٍ. ويتضمَّن الجدول تقييمَيْن:

1. اللّغة (المستوى اللّغويّ: الصّرف والنّحو): يشير التقييم إلى أنَّ اِسْتخدام الفيديو التعليميّ السرديّ يسهم في تحسين المستوى اللّغويّ عند المتعلِّمين خصوصًا في مجالات الصرف والنحو والإملاء السليم.

2. التّغذية الرّاجعة: يبيّن التقييم أنَّ اِسْتخدام الفيديو التعليميّ السرديّ يُسهِم في خلْق تأثيرٍ إيجابيٍّ لجهة تحسين كتابة النصوص السرديّة لدى المتعلّمين بعد تقديم التغذيّة الراجعة به.

هذه النتائج تبرز أهميّة اِسْتخدام الفيديو التعليميّ الرقميّ في تعزيز اِسْتخدام الطّلاب للُّغة العربيّة وقواعدها الصرفيّة والنحويّة بشكلٍ صحيحٍ، وتحفيزهم على تطوير مهارات الكتابة السرديّة والتعبير بلغةٍ سليمةٍ ومفهومةٍ.

جدول 4: جدولٌ وصفيٌّ يمثِّل أثر الفيديو الرقميّ التعليميّ في اِكْتساب المتعلِّمين مهارات كفاية كتابة النصّ السرديّ (مهارة إنشاء نصّ بلغةٍ سليمةٍ)

مهارات الكتابة السّرديّة	المتوسط الحسابيّ	الوسيط	المنوال	الإنحراف المعياريّ	الحدّ الأدنى	الحدّ الأعلى	الرتبة
8. اللّغة (المستوى اللّغويّ: الصّرف والنّحو): يسهم اِسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ في تحسين المستوى اللّغويّ عند المتعلِّمين عند كتابة النصّ السرديّ: (الْتزام السّلامة اللّغويّة لجهة قواعد الصّرف والنّحو والإملاء السّليم).	4.06	4.00	4	.569	3	5	موافقٌ
10.التّغذية الرّاجعة: يُسهم اِسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ في خلق تأثيرٍ إيجابيٍّ في تحسين كتابة النُّصوص السرديّة لدى المتعلِّمين بعد تقديم التغذية الراجعة باِسْتعماله.	4.15	4.00	4	.596	2	5	موافقٌ

المصدر: من إعداد الباحثتان نتيجة التحليل الإحصائيّ من خلال برنامج SPSS

في جدول رقم 13، يُستعرَضُ تقييمٌ لأثر الفيديو الرقميّ التعليميّ السرديّ في اِكْتساب المتعلِّمين مهارات كفاية كتابة النصّ السرديّ، مركّزًا على التفاعل لدى المتعلِّمين وتحسين الثقة بالكتابة. يتضمَّن الجدول تقييميْن:

-التفاعل لدى المتعلِّمين (مدى الاِستجابة): يشير التقييم إلى أنَّ اِسْتخدام الفيديو التعليميّ السرديّ يسهم في تحسين اِسْتجابة المتعلِّمين لتحفيزاتهم، وهذا يسهم في تطوير مهارات الكتابة السرديَّة لديهم.

-تحسين الثقة بالكتابة: يبيّن التقييم أنَّ اِسْتخدام الفيديو التعليميّ السرديّ يسهم في زيادة مستوى الثقة بالكتابة لدى المتعلِّمين.

هذه النتائج تُظهر أنَّ الفيديو التعليميّ السرديّ يمكن أن يكون أداةً فعّالةً لتعزيز التفاعل والثقة بالكتابة بين المتعلِّمين، وبالتالي تحسين مهاراتهم في الكتابة السرديّة.

جدول 13، جدولٌ وصفيٌّ يمثِّل أثر الفيديو الرقميّ التعليميّ في اِكْتساب المتعلِّمين مهارات كفاية كتابة النصّ السرديّ (التفاعل لدى المتعلِّمين وتحسين الثقة بالكتابة)

مهارات الكتابة السرديّة	المتوسط الحسابيّ	الوسيط	المنوال	الإنحراف المعياريّ	الحدّ الأدنى	الحدّ الأعلى	الرتبة
11. التفاعل لدى المتعلِّمين (مدى الإسْتجابة): يسهم اِسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ في تحسين اِسْتجابة المتعلِّمين لتحفيزاته، ما يسهم في تطوير مهارات الكتابة السرديّة لديهم.	4.21	4.00	4	.577	3	5	موافقٌ بشدّة
12. تحسين الثقة بالكتابة: يسهم اسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ في زيادةٍ مستوى الثِّقة بالكتابة لدى المتعلِّمين.	4.23	4.00	4	.584	3	5	موافقٌ بشدّة

المصدر: من إعداد الباحثتان نتيجة التحليل الإحصائيّ من خلال برنامج SPSS

7.3.2. خلاصة الأقسام

البنى التحتيّة لاِسْتعمال التكنولوجيا في المدرسة: تمّ تقييمه بمتوسِّط 4.08، ما يظهر الموافقة على اِسْتخدام التكنولوجيا في البنية التحتيّة المدرسيّة.

تدريب معلِّمي/ات اللّغة العربيّة على اِسْتعمال التّكنولوجيا في المدرسة: تمّ تقييمه بمتوسِّط 3.98، ما يشير إلى الموافقة على ضرورة تدريب معلِّمي اللّغة العربيّة على اِسْتخدام التكنولوجيا.

فعاليّة اِسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ:

- الفعالية الحيويّة: تمَّ تقييمها بمتوسِّط 4.21، مشيرًا إلى موافقةٍ قويّةٍ.
- الفعاليّة الإبداعيّة: تمَّ تقييمها بمتوسِّط 4.12، ما يُظهِر موافقةً على الجانب الإبداعيّ.
- الثقة بالذات: تمّ تقييمها بمتوسِّط 4.0، مُشيرًا إلى تأثيرٍ إيجابيٍّ على الثقة بالذات.

أثر الفيديو الرقميّ التعليميّ في اِكْتساب المتعلِّمين مهارات كفاية كتابة النصّ السرديّ: تمّ تقييمه بمتوسِّط 4.207، مُشيرًا إلى فعاليّة عالية في تحسين مهارات كتابة النصّ السرديّ.

هذه النتائج تظهر القبول والإيجابيّة العامّة تجاه اِسْتخدام الفيديو الرقميّ التعليميّ عمومًا والسرديّ خصوصًا في التعليم وتأثيرها الإيجابيّ على تحسين مهارات كتابة النصّ السرديّ وثقة المتعلِّمين بأنفسهم في مجال كتابة التعبير الكتابيّ السرديّ.

جدول5: جدولٌ وصفيٌّ كخلاصةٍ لجميع الأقسام

خلاصة الأقسام		المتوسط الحسابيّ	الوسيط	المنوال	الإنْحراف المعياريّ	الحدّ الأدنى	الحدّ الأعلى	الرتبة
البنى التحتيّة لاِسْتعمال التكنولوجيا في المدرسة		4.08	4	4	0.67513	1.8	5	موافق
تدريب معلِّمي/ات اللّغة العربيّة على اِسْتعمال التّكنولوجيا في المدرسة		3.98	4	4	0.72135	1.75	5	موافقٌ
فعاليّة اِسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ	الفعاليّة الحيويّة	4.21	4	4	0.45468	3	5	موافقٌ بشدّة
	الفعاليّة الإبداعيّة	4.12	4	4	0.46391	3	5	موافقٌ
	الثّقةُ بالذّات	4.0	4	4	0.39243	3	5	موافقٌ
أثر الفيديو الرقميّ التعليميّ في إكْتساب المتعلِّمين مهارات كفاية كتابة النصّ السرديّ.		4.207	4.0417	4	0.45637	3	5	موافقٌ

المصدر: من إعداد الباحثتان نتيجة التحليل الإحصائي من خلال برنامج SPSS

بناءً على جدول اِخْتبار التوزيع الطبيعيّ، يظهر أنَّ جميع القيم المُدرَجة في الجدول أقلّ من مستوى الدلالة المعتاد (0.05)، ما يدلُّ على أنَّ البيانات في جميع الأقسام لا تتّبع توزيعًا طبيعيًّا بناءً على اِخْتبارات Kolmogorov-Smirnov و Shapiro-Wilk.يجب أخذ هذا في عين الحسبان عند تحليل البيانات واِسْتنتاج النتائج، وقد يتطلَّبُ الأمر اِسْتخدام الإجراءات غير المعلميّة non-parametric tests لتحليل البيانات.

جدول 15: إختبار التوزيع الطبيعيّ لمتغيّرات الدراسة

	Kolmogorov-Smirnov			Shapiro-Wilk		
	Statistic	درجة الحرية	قيمة الدلالة	Statistic	درجة الحرية	قيمة الدلالة
البنى التحتيّة لاِسْتعمال التكنولوجيا في المدرسة	.176	62	.000	.920	62	.001
تدريب معلِّمي/ات اللّغة العربيّة على اِسْتعمال التّكنولوجيا في المدرسة	.152	62	.001	.942	62	.005
فعاليّة اِسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ: الثّقةُ بالذّات	.313	62	.000	.824	62	.000
أثر الفيديو الرقميّ التعليميّ في إكْتساب المتعلِّمين مهارات كفاية كتابة النصّ السرديّ	.175	62	.000	.920	62	.001

فعاليّة إسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ: الفعاليّة الحيويّة	.196	62	.000	.926	62	.001
فعاليّة إسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ: الفعاليّة الإبداعيّة	.278	62	.000	.856	62	.000

المصدر: من إعداد الباحثتان نتيجة التحليل الإحصائيّ من خلال برنامج SPSS

3. إختبار فرضيّات الدّراسة

1.3. رض الفرضية الأولى

الفرضيّة الأولى: يؤثّر اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في إغناء المَخزون المعجميّ الخاصّ بالسّرد لدى متعلّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة.

بالاِعْتماد على جدول رقم 15 وجدول رقم 16،، تبيَّن أنَّ هناك اِرْتباطًا إيجابيًّا متوسطًّا ((r = 0.509 بين فعاليّة الاِسْتخدام الحيويّ للفيديو التعليميّ السرديّ من جهة وفهم المضمون اللّغويّ واِسْتعمال الحقل المعجميّ الملائم للموضوع من جهةٍ أُخرى. قيمة الدلالة المنخفضة تشير إلى أنَّ هذا الاِرْتباط ذو دلالةٍ إحصائيّةٍ عاليةٍ. وبالتالي، يمكنُ القول: إنَّ اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ قد يُسهِمُ في تحسين فهم المضمون اللّغوي لدى المتعلّمين، ما يدعم صحة الفرضيّة الأولى للدّراسة.

جدول 16: إختبار سبيرمان الإرتباطيّ بين الفعاليّة الحيويّة لاِسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ والفهم اللُّغويّ

إختبار سبيرمان الإرتباطيّ		القسم الرابع: فعاليّة إسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ: الفعاليّة الحيويّة
1.الفهم اللّغويّ (فهم المضمون): يُظهِر المتعلّمون تحسُّنًا في فهمهم للمفردات والتعابير اللّغويّة المستعملة في المضمون بفضل إسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ. (إسْتعمال الحقل المعجميّ الملائم للموضوع، والمفردات الدّالّة على الخيال، كما تسمية الأماكن والشّخصيّات وإسْتعمال الصّفات الملائمة لها).	معامل الإرتباط	.509
	قيمة الدلالة	.000

المصدر: من إعداد الباحثتان نتيجة التحليل الإحصائي من خلال برنامج SPSS

2.3. عرض الفرضية الثانية

الفرضيّة الثانية: يؤثّر اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في إكساب متعلّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة مهارة إنشاء نصّ وفق تسلسل بنية السّرد القصصيّ.

بالإسْتناد إلى الجدول رقم 17، تبيَّن أنَّ هناك اِرْتباطًا إيجابيًّا معتبرٌ (r = 0.446)بين فعاليّة اِسْتخدام الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ ومهارة تطوير هيكل السرد وفق بنية السرد القصصيّ. قيمة الدلالة المنخفضة (p < 0.001) تدلُّ على أنَّ هذا الاِرْتباط ذو دلالةٍ إحصائيّةٍ عاليةٍ. وبالتالي، يمكن القول: إنَّ اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ يسهم في تنمية مهارة تطوير هيكل السرد لدى المتعلِّمين، وهذا يدعم الفرضيّة الثانية للدراسة.

جدول17 : إختبار سبيرمان الإرتباطيّ بين الفعاليّة الحيويّة لاِسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ و مهارة إنشاء نصٍّ وفق تسلسل بنية السّرد القصصيّ

إختبار سبيرمان الإرتباطي		القسم الرابع: فعاليّة اِسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ: الفعاليّة الحيويّة
2.تطوير الهيكل السرديّ(بنية السّرد): يساعد اِسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ المتعلِّمين على تنظيم الأفكار وبناء هيكلٍ سرديّ وفْقَ بنية السّرد. (بنية السّرد: الوضع الأوّل- الحدث المبدّل – العقدة (الأزمة) – الحلّ - الوضع النّهائيّ – العبرة).	معامل الإرتباط	.446**
	قيمة الدلالة	.000

المصدر: من إعداد الباحثتان نتيجة التحليل الإحصائي من خلال برنامج SPSS

3.3. عرض الفرضية الثالثة

الفرضية الثالثة: يؤثِّر اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في إكساب متعلِّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة مهارة إنشاء نصّ وفق شروط النمط السرديّ.

بالإسْتناد إلى الجدول رقم 18 والجدول رقم 25، تبيّن أنَّ هناك اِرْتباطًا إيجابيًا مُعتبرًا بين فعاليّة اِسْتخدام الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلُّميّة كتابة النصّ السرديّ ومهارة إنشاء النصّ وفق شروط النمط السرديّ. القيمة الإحصائيّة المنخفضة (p < 0.001) تشير إلى أنَّ هذه العلاقة ذات دلالةٍ إحصائيّةٍ عاليةٍ. لذلك، يمكنُ القول: إنَّ اِسْتخدام الفيديو التعليميّ السرديّ يُسهِمُ في تنمية مهارة إنشاء النصّ وفق شروط النمط السرديّ لدى المُتعلِّمين، ما يدعم الفرضيّة الثالثة للدراسة.

جدول 6:إختبار سبيرمان الإرتباطيّ بين الفعاليّة الحيويّة لاِسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ و مهارة إنشاء نصّ وفق شروط النمط السرديّ

اختبار سبيرمان الارتباطي		القسم الرابع: فعاليّة إسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ: الفعاليّة الحيويّة
3.إسْتعمال الوصف في النصّ السرديّ: يحسّن إسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ قدرة المتعلّمين على إسْتعمال الوصف وتقديم التفاصيل بشكلٍ أفضل في كتابةِ النصّ السرديّ .	معامل الارتباط	.386**
	قيمة الدلالة	.002
4.إسْتعمال الحوار في النصّ السرديّ: يحسّن إسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ قدرة المتعلّمين على إسْتعمال الحوار بين الشخصيّات بشكلٍ أفضل في كتابةِ النصّ السرديّ .	معامل الارتباط	.467**
	قيمة الدلالة	.000
5.الْتزام مؤشّرات النمط السرديّ: يطوّر إسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ قدرة المتعلّمين على إسْتعمال مؤشّرات النّمط السرديّ بشكلٍ أفضل في كتابةِ النصّ السرديّ .	معامل الارتباط	.434**
	قيمة الدلالة	.000
6.الإبداع والتخيُّل (إسْتعمال الصّور الفنيّة والمحسّنات البديعيّة): يسهم الفيديو التعليميّ السرديّ في تحفيز خيال المتعلّمين وتنمية قدراتهم الإبداعية في كتابة النصّ السرديّ : (إسْتعمال الصّور الفنيّة، والمحسّنات البديعيّة، والتعابير المجازيّة).	معامل الارتباط	.450**
	قيمة الدلالة	.000
7. الغنى والتميُّز (الإتيان بجديدٍ غير مسبوقٍ): يسهم إسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ في إظهار المتعلّمين للقدرة على الغنى والتميّز في الألفاظ والتعابير المستعملة في تعبيرهم الكتابيّ السرديّ. (الإتيان بعباراتٍ وصورٍ جديدةٍ، وإعادة إسْتعمال تعلُّمٍ سابقٍ).	معامل الارتباط	.567**
	قيمة الدلالة	.000
9.الإخراج والشّكل (هيكل النصّ): يسهم إسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ في تطوير قدرة المُتَعلِّم على إلْتزام التعليمات المطلوبة منه لجهة توصيف شكل التعبير الكتابيّ المطلوب منه تأليفه.	معامل الارتباط	.550**
	قيمة الدلالة	.000

المصدر: من إعداد الباحثتان نتيجة التحليل الإحصائيّ من خلال برنامج SPSS

4.3. عرض الفرضية الرابعة

الفرضيّة الرابعة: يؤثّر اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في إكساب متعلّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة مهارة إنشاء نصّ بلغةٍ سليمةٍ.

بالاِسْتناد إلى الجدول رقم 19 والجدول رقم 26، يتبيَّن أنَّ نتائج اِخْتبار سبيرمان للفرضيّة الرابعة تظهر وجود علاقةٍ إيجابيّةٍ ذات دلالةٍ إحصائيّةٍ بين فعاليّةٍ اِسْتخدام الفيديو التعليميّ السرديّ ومهارة إنشاء النصّ بلغةٍ سليمةٍ. قيم الاِرْتباط الإيجابيّة المُعتبرة (معامل الاِرْتباط) والقيم المنخفضة للدلالة (قيمة الدلالة) تشير إلى أنَّ اِسْتخدام الفيديو التعليميّ السرديّ يُسهِم في تحسين مستوى اللُّغة لدى المتعلّمين وتحسين كتابة النصوص السرديّة بشكلٍ عام بعد تقديم التغذية الراجعة. هذه النتائج تدعم الفرضيّة الرابعة للدراسة.

جدول 7:اختبار سبيرمان الإرتباطيّ بين الفعاليّة الحيويّة لإسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ و مهارة إنشاء نصّ بلغةٍ سليمةٍ

إختبار سبيرمان الإرتباطيّ		القسم الرابع: فعاليّة إسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ: الفعاليّة الحيويّة
8. اللّغة (المستوى اللّغويّ: الصّرف والنّحو): يسهم إسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ في تحسين المستوى اللّغويّ لدى المتعلّمين عند كتابة النصّ السرديّ: (إلْتزام السّلامة اللّغويّة لجهة قواعد الصّرف والنّحو والإملاء السّليم).	معامل الإرتباط	.490**
	قيمة الدلالة	.000
10.التّغذية الرّاجعة: يُسهم إسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ في خلق تأثيرٍ إيجابيّ في تحسين كتابة النُّصوص السرديّة لدى المتعلّمين بعد تقديم التغذية الراجعة بإسْتعماله.	معامل الإرتباط	.565**
	قيمة الدلالة	.000

المصدر: من إعداد الباحثتان نتيجة التحليل الإحصائيّ من خلال برنامج SPSS

5.3. عرض الفرضية الخامسة

الفرضيّة الخامسة: يؤثّر اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في تطوير الفعالية الإبداعيّة في كتابة النصّ السرديّ عند متعلّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة.

نتيجة اِخْتبار سبيرمان للفرضيّة الخامسة تُظهر وجود علاقةٍ إيجابيّةٍ ذات دلالةٍ إحصائيّةٍ بين الفعاليّة الإبداعيّة و الفعاليّة الحيويّة لإسْتخدام الفيديو التعليميّ السرديّ لدى متعلّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة. القيمة العالية لمعامل الإرْتباط (0.725) مع قيمة الدلالة الصغيرة (0.000) تشير إلى أنَّ اِسْتخدام الفيديو التعليميّ السرديّ يرتبط بشكلٍ كبيرٍ ومعنويٍّ بتطوير الفعالية الإبداعيّة في كتابة النصّ السرديّ لدى المتعلّمين. بالإسْتناد إلى الجدول رقم 14 والجدول رقم 27 يتبيّن قبول الفرضيّة الخامسة حيث يؤثّر اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في تطوير الفعالية الإبداعيّة في كتابة النصّ السرديّ عند متعلّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة.

جدول 18:إختبار سبيرمان الإرتباطيّ بين الفعاليّة الحيويّة والفعاليّة الإبداعيّة لإسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ

إختبار سبيرمان الإرتباطيّ		القسم الرابع: فعاليّة إسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ: الفعاليّة الإبداعيّة
القسم الرابع: فعاليّة إسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ: الفعاليّة الحيويّة	معامل الإرتباط	.725**
	قيمة الدّلالة	.000

المصدر: من إعداد الباحث نتيجة التحليل الإحصائي من خلال برنامج SPSS

6.2. عرض الفرضية السادسة

الفرضية السادسة: يؤثّر اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في تطوير الثّقة بالذّات عند متعلِّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة عند كتابة النصّ السرديّ.

نتائج اِخْتبار سبيرمان تظهر وجود علاقةٍ إيجابيّةٍ ومعنويّةٍ إحصائيًّا بين اِسْتخدام الفيديو التعليميّ السرديّ وتطوير الثقة بالذات لدى متعلميّ الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة عند كتابة النصّ السرديّ. يشير معامل الإرْتباط العالي (0.625) والقيمة المنخفضة للدلالة (0.000) إلى أنَّ اِسْتخدام الفيديو التعليميّ السرديّ يُسهم بشكلٍ كبيرٍ في زيادة الثقة بالذات لدى المتعلِّمين في مهارة كتابة النصّ السرديّ. بالاِسْتناد إلى أدناه يتبيَّن قبول صحة الفرضيّة السادسة حيث يؤثّر اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في تطوير الثّقة بالذّات عند متعلِّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة عند كتابة النصّ السرديّ.

جدول19:إختبار سبيرمان الإرتباطيّ بين الفعاليّة الحيويّة و الثِّقة بالذّات لاِسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ

إختبار سبيرمان الإرتباطيّ		القسم الرابع: فعاليّة اِسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ: الثِّقة بالذّات
القسم الرابع: فعاليّة اِسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ: الفعاليّة الحيويّة	معامل الارْتباط	.625**
	قيمة الدلالة	.000

المصدر: من إعداد الباحثتان نتيجة التحليل الإحصائيّ من خلال برنامج SPSS

7.3.عرض الفرضيّة السابعة

الفرضيّة السابعة: يؤثّر اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في إكساب متعلِّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة في مهارة الكتابة السرديّة.

نتائج اِخْتبار الفرضيّة السابعة تظهر أنَّ هناك تأثيرًا إيجابيًّا ومعنويًّا لاِسْتخدام الفيديو التعليميّ السرديّ على إكساب متعلِّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة في مهارة الكتابة السرديّة. فقد وجد أنَّ 97٪ من المعلِّمين (60 من أصل 62) يروْنَ أنَّ هذه المهارة تطوّرت بشكلٍ ملحوظٍ بعد اِسْتخدام الفيديو التعليميّ السرديّ. وبالمقابل، لم يكن هناك سوى 3٪ (2 من أصل 62) الّذين يروْنَ أنّه لا يوجد تحسّنٌ في هذه المهارة عند المتعلِّمين بفعل اِسْتعمال الفيديو التعليميّ. ويكون ذلك معنويًّا بقيمة ($p< 0.05$)، ما يشير إلى أنَّ اِسْتخدام الفيديو التعليميّ السرديّ يُسهم بشكلٍ فعّالٍ في تحسين مهارة الكتابة السرديّة لدى المتعلّمين.

جدول 20: إختبار ثنائيّ القطب للقسم الخامس: أثر الفيديو الرقميّ التعليميّ في إكْتساب المتعلِّمين مهارات كفاية كتابة النصّ السرديّ

الإخْتبار ثنائيّ القطب		تصنيف	N	النسب الملحوظة	النسبة المتوقّعة	قيمة الدلالة
القسم الخامس: أثر الفيديو الرقميّ التعليميّ في إكْتساب المتعلِّمين مهارات كفاية كتابة النصّ السرديّ	مجموعة1	<= 3	2	.03	.50	.000
	مجموعة 2	> 3	60	.97		
	المجموع		62	1.00		

المصدر: من إعداد الباحثتان نتيجة التحليل الإحصائي من خلال برنامج SPSS

نتائج إخْتبار سبيرمان تُظهر وجود علاقةٍ إيجابيّةٍ ومعنويّةٍ إحصائيًّا بين أثر الفيديو الرقميّ التعليميّ في إكْتساب المتعلِّمين مهارات كفاية كتابة النصّ السرديّ وفعاليّة إسْتخدام الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ. تشير القيم العالية لمعامل الإرْتباط (0.697 للفعاليّة الحيويّة، 0.603 للفعاليّة الإبداعيّة، و(0.469) لثقة الذات إلى أنَّ إسْتخدام الفيديو التعليميّ السرديّ يُسهم بشكلٍ كبيرٍ في تعزيز مهارات كتابة النصّ السرديّ لدى المتعلِّمين.

جدول 8:إخْتبار سبيرمان الإرتباطيّ بين أثر الفيديو الرقميّ التعليميّ في إكْتساب المتعلِّمين مهارات كفاية كتابة النصّ السرديّ وفعاليّة إسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ

إختبار سبيرمان الإرتباطيّ		القسم الخامس: أثر الفيديو الرقميّ التعليميّ في إكْتساب المتعلِّمين مهارات كفاية كتابة النصّ السرديّ
القسم الرابع: فعاليّة إسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ: الفعاليّة الحيويّة	معامل الإرْتباط	.697**
	قيمة الدلالة	.000
القسم الرابع: فعاليّة إسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ: الفعاليّة الإبداعيّة	معامل الإرْتباط	.603**
	قيمة الدلالة	.000
القسم الرابع: فعاليّة إسْتعمال الفيديو الرقميّ التعليميّ في تعلميّة كتابة النصّ السرديّ: الثِّقة بالذّات	معامل الإرْتباط	.469**
	قيمة الدلالة	.000

المصدر: من إعداد الباحثتان نتيجة التحليل الإحصائيّ من خلال برنامج SPSS

نتيجة إخْتبار الفرضيّة السابعة والأخيرة، تبيَّن أنّه يؤثِّر إعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في إكساب متعلِّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة في مهارة الكتابة السرديّة.

الخاتمة

تنادي الاتّجاهات الحديثة في التدريس بأهميّة الالْتزام بِاسْتخدام التكنولوجيا كمصدرٍ رئيسيٍّ في عمليّة التعليم، وتسعى جميع الهيئات التربويّة لتوفير المستلزمات والأدوات اللّازمة لإدخال التكنولوجيا في تدريس المواد المختلفة ومنها مادّة اللّغة العربيّة الّتي تُعَدُّ من المواد المهمَّة للمتعلِّم، للحفاظ على هويّته ووجوده. وانْطلاقًا من هذا الأمر، جاءت هذه الدراسة لتتعرَّف على أثر اِسْتعمال الفيديو التعليميّ السرديّ في تنمية مهارات الكتابة السرديّة من وجهة نظر معلِّمات ومعلِّمي مادّة اللّغة العربيّة، وتمَّ تخصيص جانبين ضمن الدراسة من أجل تحقيق أهدافها، تضمّن الجانب النظريّ فصلين، الأوّل تحدَّث عن إشكاليّة الدراسة وفرضيّاتها، وأهميّتها وأهدافها والأسئلة الّتي ستجيب عنها الدراسة. أمّا الفصل الثاني فقد تناول مصطلحات الدراسة من خلال تقديم معلوماتٍ كافيةٍ عنها وفق تسلسلٍ وتنظيمٍ محدّديْن.

وفيما خصَّ الجانب التطبيقيّ، فقد بدأ بالحديث عن منهجيّة الدراسة من حيث منهجها، والمجتمع والعيّنة المستهدفة، وأدوات الدراسة واِسْتخراج خصائصها السيكومتريّة من صدق وثبات، ثم الانتقال إلى عرض النتائج الّتي تمَّ الحصول عليها، ثمَّ مناقشة هذه النتائج وتحليلها بربطها مع غيرها من الدراسات.

ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة والتحقُّق من صحّة فرضيّاتها، اِخْتارت الباحثتان في الدراسة عيّنةً مكوّنةً من اِثْنين وستّين (62) معلمَةً ومعلِّمًا لمادّة اللُّغة العربيّة وتمَّ تطبيق الاِسْتبانة عليهم، وبعد الحصول على البيانات وتحليلِها ومناقشتِها، تمَّ التوصُّل إلى عددٍ من النتائج:

- تتوفَّر البنى التحتيّة لاِسْتخدام التكنولوجيا في التعليم، إلَّا أنَّه في بعض الأحيان لا يتمُّ اِسْتثمارها بالشكل الأمثل.
- يعتمد اِسْتخدام مصادر التكنولوجيا في التعليم على وجود معلِّمٍ لديه قناعةٌ بِاسْتخدامها وعلى درايةٍ بكيفيّة الاِسْتخدام.
- يؤثّر اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في إغناء المَخزون المعجميّ الخاصّ بالسّرد لدى متعلِّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة.
- يؤثّر اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في إكساب متعلِّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة مهارة إنشاء نصّ وفق تسلسل بنية السّرد القصصيّ.
- يؤثّر اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في إكساب متعلِّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة مهارة إنشاء نصّ وفق شروط النمط السرديّ.

- يؤثّر اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في إكساب متعلِّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة مهارة إنشاء نصّ بلغةٍ سليمةٍ.
- يؤثّر اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في تطوير الفاعليّة الإبداعيّة في كتابة النصّ السرديّ عند متعلِّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة.
- يؤثّر اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في تطوير الثّقة بالذّات عند متعلِّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة عند كتابة النصّ السرديّ.
- يؤثّر اِعْتماد الفيديو التعليميّ السرديّ في إكساب متعلِّمي الحلقة الثالثة من المرحلة الأساسيّة في مهارة الكتابة السرديّة.

وبذلك نستنتج أنَّ لاِسْتخدام مصادر التكنولوجيا بشكلٍ عامّ، والفيديو الرقميّ بشكلٍ خاصّ، تأثيرٌ فعّالٌ في تطوير المهارات المختلفة لدى المتعلِّم، ومنها مهاراته في الكتابة السرديّة في مادّة اللّغة العربيّة.

المراجع

- ماهرة، أنتن أنيسول. (2020). **تطوير الوسيلة التعليميّة على نوع الفيديو للمهارات اللغويّة المؤسَّس على أندرويد.** (رسالة ماجستير)، جامعة فونوروغو الإسلاميّة، قسم تعليم اللّغة العربيّة. موقع: http://etheses.iainponorogo.ac.id/id/eprint/1051
- عطية، إيمان وقمر الدولة، محمد. (2018). مهارات التعبير الكتابيّ لدى المرحلة الإبتدائيّة. **مجلّة بحوث الشّرق الأوسط.** (جامعة عين شمس، كليّة التربية، مصر)، (45) 510-572.
- فلاك، فريدة ومزاري، فايزة. (2019). التعليم الإلكترونيّ كرهانٍ فاعلٍ في العمليّة التعليميّة التعلميّة: الفصول الافْتراضيّة أنموذجًا. **مجلّة التمكين الاجْتماعيّ، 1**(2)، 43-95. موقع: http://journals.kagh-univ.dz>sej>get.
- لطفيّة، أرما. (2020). **تحليل صعوبة تعلُّم المفردات وتنفيذها على مهارة الكتابة: بحثٌ تحليليٌّ في الصفّ الثامن بمدرسة الخيريّة المتوسّطة السالميّة ببيبيتان سيرانج.** كليّة التربية والتّدريس. جامعة سلطان مولان حسن الدين الإسلاميّة الحكوميّة بنتن. موقع: http://repository.uinbanten.ac.id/id/eprint/7560
- بارد، سيل وأحمد، فتحي. (2016). **مهارة الكتابة والصّعوبات الّتي تواجه تعليمها وتعلّمها بالصفّ الأوّل في مرحلة الأساس بالمجتمعات متعدّدة اللّغات.** (أطروحة دكتوراه)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كليّة الدّراسات العليا. موقع:http://repository.sustech.edu/handle/123456789/16799

- طعميّة، رشيد. (2004). **الأسس العامّة لمناهج اللّغة العربيّة، إعدادها وتطويرها وتقويمها**. دار الفكر العربي، القاهرة.
- الرشيد، عبد. (2018). تعليم مهارة الكتابة مركز ترقية اللّغة (أهدافها ومشكلاتها واقتراحات لحلّها). **مجلّة العربي، 2**(2). موقع:http://.journal2.um.ac.id/index.php/alarabi/article/view/7328
- خضاونة، رعد. (2008). **أسس تعليم الكتابة الإبداعيّة**. عالم الكتب الحديث، عمان.
- صغيرو، إيمان وقرين، منى. (2019). **دور التحفيز والدافعيّة في التعلّم - دراسة ميدانيّة لتلاميذ السنة الرابعة إبْتدائيّ**. (رسالة ماجستير)، جامعة محمد بو ضياف- المسيلة، كليّة الآداب واللّغات، قسم اللّغة والأدب العربيّ. موقع: http://repository.sustech.edu/handle/123456789/16799
- الفقي، عبد الله ابراهيم. (2011). **إنتاج برامج الوسائط المتعدِّدة**. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- نظام، غنوة. (خريف، 2018). واقع اللّغة العربيّة في لبنان اليوم في أسباب التردّي واقْتراحات الحلول (نماذج مختارة من نصوص إعلاميّة وتربويّة). **مجلّة الحداثة**، (195-196)، 209-2020. بيروت. موقع: http://alhadathamagazine.blogsspot.com/2022/01/b;og_post_15.html?m=1
- فلاك، فريدة ومزاري، فايزة. (2019). التعليم الإلكترونيّ كرهانٍ فاعلٍ في العمليّة التعليميّة التعلميّة: الفصول الاِفْتراضيّة أنموذجًا. **مجلّة التمكين الاِجْتماعيّ، 1**(2)، 43-95. موقع: http://journals.kagh-univ.dz>sej>get.
- متولي، لينة. (2022). تقنية الفيديو التعليمي وأثرها في تحقيق الأهداف المعرفية لمتعلِّمي اللُّغة العربيّة لُغَةً ثانيةً. **مجلَّة كليّة التربية بإتاي البارود، 35**(2)، 1687-1742.
- شالة، نادية ومايدي، هنية. (2021). إسْتثمار تقنيّة الفيديو في عرض قصَّة ومدى فاعليَّتها في تنمية مهارة التعبير الشفويّ لدى تلاميذ الصفّ الثالث الإبتدائيّ. **مجلَّة النصّ، 7**(2)، 132 - 149.
- المالكي، سلمان سالم سالم. (2020). أثر اِسْتخدام الفيديو التفاعليّ في تنمية مهارة الاِسْتيعاب السمعيّ بمادة اللّغة الإنجليزيّة لدى طلّاب الصفّ الأوّل المتوسّط، **المجلّة التربويّة لتعليم الكبار**، كليّة التربية، جامعة أسيوط، **2**(1)، 131-167.
- عطية، داليا. (يناير،2016). التفاعل بين أسلوب عرض محاضرات الفيديو الرقميّة (تسجيل أحداث الشاشة/الشاشة المصحوبة بالنصّ والتلميحات البصريّة) والأسلوب المعرفيّ وأثره على تنمية مهارات تصميم القصص الرقميّة التعليميّة وتطويرها لدى طلاب كليّة التربية. **مجلّة المنظومة**، مصر، **26** (1). موقع:http://mandumah.com/record/1120960/Descreption#tabnav

- الخوري، إيزابيل. (سبتمبر، 2020). تحدّيات اللّغة العربيّة في المدارس اللّبنانيّة الخاصّة واقع وعوائق. **مجلّة أوراق ثقافيّة**، (9). لاص. موقع: http:// awraqthaqafya.com/1012
- Andrew, A., Ruth, B., Christiaan, W. (2014). Teachers Flipping Out Beyond the Online Lecture: Maximising the Educational Potential of Video, Journal of Learning Design, 7(3), 2014.
- ABOU NADA, Hanaa**.** (2013). *The Effectiveness of Using a Storytelling Technique on Developing Reading Comprehension Skills for the Sixth Graders in Gaza Governorates*. **(**Unpublished Dissertation**)**, Gaza, Palestine, Al - Azhar University.
- HADI, Farjul. (2014, aug 1). أهميّة الجوانب في تعليم الكتابة العربية , *Jurnal Ilmiah Didaktika, 15*(1), 1-12, doi:10.22373/jid.v15i1.552.
- PURNAMA, Sari & RIANTI, Inayati & NURUL, Latifatul. (2019, oct). Iseedu. *Journal of Islamic Educational Thoughts and Practices, 3*(2), 230-249, ISSN 2615-3335. Available at: <https://journals.ums.ac.id/index.php/iseedu/article/view/12499>. Date accessed: 12 dec. 2022. doi:https://doi.org/10.23917/iseedu.v3i2.12499.

مدى تضمين محتوى كتب الأحياء بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية للمفاهيم البيئية والتنمية المستدامة

د. سوسن عبد الفتاح علي القُرشي

المعهد العالي لتأهيل وتدريب المعلمين

Susanalkershe48@gmail.com

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى معرفة مدى تضمين محتوى كتب الأحياء بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية للمفاهيم البيئية والتنمية المستدامة، ومعرفة الأنماط البيداغوجية المتَّبعة في تقديم هذه المفاهيم، والتعرف إلى نوعية الرسوم

والنصوص المرتبطة بها، وقد أُعدت قائمة بمفاهيم البيئة والتنمية المستدامة اللازم توافرها في محتوى هذه الكتب واللازم إكسابها لطلبة هذه المرحلة، وتحليل الوثيقة التعليمية (البرنامج الرسمي) وكتب الأحياء للصفين الثاني والثالث الثانوي بالمرحلة الثانوية للعام الدراسي 2014/2013 لمعرفة مدى تطابقهما، ولتحقيق هدف البحث تم إعداد أداة تحليل المحتوى وفق عدة معايير هي معيار قائمة المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة الضروري توافرها في محتوى الكتب والتي تتكون من سبعة أبعاد رئيسة في البيئة والتنمية المستدامة هي: البيئة ومكوناتها- التلوث البيئي- القضايا والمشكلات البيئية- التنمية المستدامة والاستدامة البيئية- الاستدامة الاجتماعية- الاستدامة الاقتصادية والسياسية- مفاهيم التنمية المستدامة تضمنت (115) مفهوماً فرعياً، ومعيار تحليل الأنماط البيداغوجية، وأخيراً معيار تحليل الرسوم والنصوص المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة، وقد تم إجراء الضبط الموضوعي للأداة، واستخدام المنهج الوصفي التحليلي القائم على أسلوب تحليل المحتوى باعتبار الفقرة هي وحدة التحليل، كما استخدمت الأساليب الإحصائية المتمثلة بالتكرارات والنسب المئوية للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة البحث، ومعادلة هولستي (Holisti) لحساب نسبة الاتفاق بين التحليلين الأول والثاني، وأسفر البحث عن: عدم وجود تطابق كلي بين محتوى الكتب من المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة والوثيقة التعليمية، وتدني نسبة المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة عن (50%)، وانعدام التوازن في توزيعها بين وحدات هذه الكتب، وإغفال الكتب المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة المهمة والضرورية للبيئة اليمنية، وسيادة النمط التلقيني في تقديم غالبية المفاهيم يليه النمط الزجري، وغياب النمط بالإقناع، وقلة النمط التشاركي في محتوى الكتب، والمقاربة المتَّبعة في تقديم الرسوم والنصوص المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة أغلبها خطية ولا تمثل تغذية راجعة.

الكلمات المفتاحية: تضمين، كتب الأحياء، المرحلة الثانوية، المفاهيم البيئية، التنمية المستدامة.

Abstract:

This study aims to investigate the extent to which environmental concepts and sustainable development are embedded in the textbook of Biology of Secondary School in the Republic of Yemen. It also aims to explore the pedagogical patterns and environment-related texts and pictures followed in teaching those concepts. To achieve the aims of the study, the researcher prepared a list of sustainable development and environmental concepts required for those textbooks. In addition, analyzed the formal syllabus and Biology textbooks (2nd and 3rd) secondary school level during the year 2013-2014. To achieve the objective of the study, content analysis was used as a research instrument based on three measurement lists. The first one is the measurement list of environment and sustainable development (of seven dimensions) to be included in the textbooks – the environment and its components, pollution, environmental problems and issues, sustainable development, social sustainable development, polite

economic sustainable development, sustainable development concepts (including 115 sub-concepts). The second measurement list is pedagogical pattern analysis, and the third measurement list is the environmental and sustainable graphs analysis. Prior to implementation, the tool was validated. The researcher adopted the analytical deceptive paradigm which is based on content analysis. Statistical descriptions of frequencies and percentages were used in analyzing the answers of the first research questions. Holistic equation was used to measure the percentage of the concordance in the first and second analysis of the researcher. The analysis led to the following results: There is no total agreement between the textbook contents and environmental concepts and sustainable development as well as educational documents. Deteriorating of the percentage of the environmental concepts and sustainable development to large extent more than the expected percentage (50%) and the imbalance of its distribution in the textbook units. Necessary environmental concepts and sustainable development are ignored and marginalized in the textbooks. Concepts of environmental and sustainable development are poorly introduced (sit-and-listen teaching style, scolding). No cooperative and persuasive teaching styles. No feedback, stemming from comparing environmental texts and figures.

Keywords: Inclusion, biology books, secondary school, environmental concepts, sustainable development.

المقدمة:

لقد تنبه العالم اليوم إلى أن فهم البيئة، وحمايتها وتنميتها، وإيجاد الحلول المناسبة لمشكلاتها مسؤولية كل أفراد المجتمع؛ وهذا يقودنا إلى ضرورة قيام مؤسسات التعليم بدور إيجابي في الاهتمام بالتربية البيئية والتنمية المستدامة من أجل إعداد مواطن واعٍ بأهمية بقاء البيئة موطناً أمناً خالياً من التلوث، والأخطار في الحاضر والمستقبل، كون البيئة أمانة يجب أن تُسلم للأجيال القادمة بصورة خالية من التدهور، ولقد ألقى الاعتراف بأهمية البيئة مسؤولية كبرى على المؤسسات التعليمية والقائمين عليها لتحقيق أهدافها (الصباريني وآخرون، 1993، 38).

ويؤكد الفراء (1997، 39) أهمية البيئة وقضاياها فقد بُذلت جهود على المستويين العالمي والعربي تدعو إلى الاهتمام بالبيئة وتنميتها، وذلك من خلال الاهتمام بالتربية البيئية والوعي البيئي لِما لها من أهمية بالغة كمدخل أساسي لإدراك المشكلات البيئية ومخاطرها، لذلك عُقدت العديد من الندوات والمؤتمرات الدولية لدراسة المشكلات البيئية، وقد أوصت هذه المؤتمرات بضرورة تضمين المفاهيم البيئية في المناهج الدراسية على اختلافها لغرض تنمية الوعي البيئي لدى الطلبة وإحساسهم بالمسؤولية تجاه المشكلات البيئية وسبل معالجتها.

ويُضيف الصانع (2000، 13-14) أن كل تلك المؤتمرات والندوات أكدت في مداولاتها وتوصياتها ضرورة تضمين المفاهيم والقضايا والمشكلات البيئية في مقررات المناهج الدراسية لكل المراحل التعليمية في التعليمين النظامي وغير النظامي.

كما أن هناك العديد من المنظمات الدولية على اختلافها تعمل على تقديم العون، والمساعدة بالوسائل التعليمية وغيرها في مجالي البيئة والتربية البيئية (Palmer and Philip, 1994).

وقد جاء هذا رداً على الأخطار المتزايدة والمتفاقمة التي يواجهها الإنسان في بيئته، الناجمة عن النشاط البشري والسلوك غير الواعي للإنسان، والذي ارتدت أثاره السلبية عليه وتُمثل المفاهيم البيئية الأساس للمعرفة البيئية التي تُعد من أساسيات العلم البيئي التي ينبغي التركيز عليها في المناهج الدراسية كونها ضرورة في تعلُّم التربية البيئية (الحكيمي، 2012، 12).

ويؤكد المعافا (1998، 5) أن كثيرا من دول العالم قد أخذت بالمناهج القائمة على المفاهيم البيئية في مختلف برامجها التعليمية قناعةً منها بأن تعلُّم المفاهيم البيئية يُساعد المتعلمين على نقل أفكارهم ببساطة ويُسر لإدراك التعقيد، والتداخل في العوامل التي تؤدي إلى التوازن البيئي.

ولقد تبين من خلال الدراسات والبحوث التي أجريت على المستوى المحلي -مستوى البيئة اليمنية-أن المناهج الدراسية في وضعها الراهن تفتقر إلى المضامين البيئية، فإما أن تكون خالية منها، وإما أن تكون مشتملة على بعضها ولكن بشكل موجز، كما أن هذه المناهج تركز على المعارف المجردة دون ربطها بالواقع ومشكلاته البيئية (الصانع، 2000، 45).

واليمن واحدة من بلدان العالم التي تُعاني من المشكلات البيئية المتمثلة بزيادة استخدام المبيدات الكيميائية، والصرف الصحي، والتلوث بأنواعه، ومعالجة المواد الصلبة فقد كان على اليمن أن تسير على خُطى الدول الأخرى التي تولي المشكلات البيئية اهتماماً كبيراً لِما لها من آثار خطيرة في البيئة والإنسان، ومن هذا المنطلق فقد أولت اليمن البيئة اهتماماً بالغاً من خلال عقد الندوات والمؤتمرات التي تمثل خطوة أساسية في طريق الاهتمام بالتربية البيئية وكان من أهم توصياتها ضرورة تضمين المفاهيم البيئية في المناهج الدراسية المختلفة وفي جميع مراحل التعليم وهذا حسب ما أشار إليه (مركز البحوث والتطوير التربوي عدن، 1995، 7).

إذ تُمثل المناهج الدراسية وخاصة مناهج العلوم الطبيعية وسطاً ملائماً لتضمين البعد البيئي الذي يُساعد في تحقيق أهدافها وغاياتها الكبرى؛ كما تُساعد على تعلُم واكتساب المفاهيم البيئية المؤثرة في تغيير السلوك البيئي لدى الطلبة (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1987، 88). عِلاوةً على أنها تُعزز التربية البيئية لديهم وتنمي مهارات التفكير المختلفة إلى جانب الاهتمام بالتنمية المستدامة، التي تُعد مدخلاً مناسباً لتحديد القضايا البيئية واكتشافها وتحليلها، كما تُنمي لدى الطلبة روح العمل كفريق واحد لصيانة البيئة والمحافظة عليها (الصباريني، 2002، 21).

وتُشير ماكوين وآخرون (2009، 7) إلى أن الاستدامة هي قضية مهمة للعالم العربي بشكل عام واليمن بشكل خاص من ناحية بيئية واقتصادية واجتماعية؛ وذلك بسبب الخصوصية التي تتمتع بها هذه الدول من حيث ندرة مواردها الطبيعية وتميُزها، وبما أن مفهوم التنمية المستدامة يقترن دوماً بمفهوم حماية البيئة فإن هناك حاجة أخرى مُلحَّة وهي

نشر ثقافة "التنمية المستدامة" بين أفراد المجتمع كافة من أجل حماية البيئة وليس العكس، ومن هنا جاءت فكرة ما يُعرف بالتعليم من أجل تنمية مستدامة.

وعلى ضوء ذلك حددت منظمة اليونسكو مسؤولية الترويج لهذا النوع من التعليم دعماً لمستقبل مستدام بدأ من عام (2005) وحتى (2014) وهذا حسب ما حددهُ عقد الأمم المتحدة للتربية للتنمية المستدامة (العادلي، 2008، 55).

وتُعد مناهج العلوم بشكل عام ومناهج الأحياء بشكل خاص من العناصر الأساسية في التعليم من أجل التنمية المستدامة، كما تُحقق أهداف التربية للتنمية المستدامة من خلال المفاهيم البيئية والمهارات والاتجاهات المُدمجة في هذه المناهج (العجمية، 2008، 32). إضافةً إلى أن ما يتعلمُه الطالب من مفاهيم بيئية لا تُفقد بسهولة، وينتقل أثر تعلُمها إلى مواقف أخرى مشابهة، كما تُساعد الطالب على فهم بيئته بصورة أفضل ومن ثَمّ تزداد مشاركته في حماية هذه البيئة وتنميتها (السعيد، 2005، 30-31).

مشكلة البحث:

تشهد البيئة اليمنية تدهوراً ملحوظاً في مختلف جوانبها نتيجة للأنشطة البشرية التي همشت التشريعات، والقوانين البيئية، مما أدى إلى حدوث مشكلات بيئية مثل قلة المياه واستنزافها، والتصحر والتلوث، وزحف الرمال، وفقدان التنوع الأحيائي وغيرها، مما يدعو إلى الاهتمام بقضايا البيئة وذلك من خلال الاهتمام بها في المناهج الدراسية وتضمينها مفاهيم البيئة والتنمية المستدامة التي تساعد على المحافظة عليها من خلال إكساب أفراد المجتمع عامة وعي وسلوك بيئي (الحكيمي، 2012، 54).

وقد حاولت اليونسكو من خلال عقد اليونسكو للتعليم من أجل التنمية المستدامة الاهتمام بقضايا البيئة في المناهج الدراسية لتحقيق التنمية المستدامة لشعوب العالم كافة، لذا سعت العديد من دول العالم إلى تطوير المعارف المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة من خلال مناهجها الدراسية وهذا ما أشار إليه منشور الحكومة الاسترالية التي أدخلت العديد من المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة في مناهجها الدراسية (Australian Government, Department of the Environment and Heritage, 2005)، وأكدهُ تقرير اليونسكو للعام 2011 كما أشار إليه (Clément et Caravita, 2011) الذي بين الاستراتيجيات التي اتخذتها بعض الدول مثل السنغال والكاميرون وبريطانيا والبرازيل واستراليا وماليزيا وتونس وغيرها من دول العالم لتحقيق التنمية المستدامة. كما لوحظ من خلال نتائج بعض الدراسات على المستويين العربي والمحلي قصور وتدنً في تناول الكتب الدراسية للمفاهيم البيئية والتنمية المستدامة مثل دراسة: (المرزوقي، 2001)، و(صقر، 2010)، و(سويدان ورمضان، 2012)، و(المعمري، 2004)، و(الفقيه، 2006)، لذا ركز هذا البحث على معرفة مدى مواكبة كتب الأحياء اليمنية بالمرحلة الثانوية لتطور المعارف البيئية وتكيفها مع التغيرات التي طرأت على البيئة المحلية، ولأن المرحلة الثانوية تُمثل نقطة الانطلاق من التعليم

الثانوي إلى التعليم الجامعي أو إلى سوق العمل، ولأنها آخر مرحلة في المدرسة، ومن هذا المنطلق جاءت مشكلة البحث الحالي متمثلةً في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1-ما مدى توافر المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة في كتب الأحياء للصفين الثاني والثالث الثانوي بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية؟

2-ما هي الأنماط البيداغوجية المتَّبعة في عرض وتقديم المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة في كتب الأحياء للصفين الثاني والثالث الثانوي بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية؟

3-هل تتضمَّن كتب الأحياء للصفين الثاني والثالث الثانوي بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية مقاربة خطية أم نظامية (شاملة) عند التَّطرُّق للمفاهيم البيئية والتنمية المستدامة؟

أهداف البحث:

1-تحديد قائمة بالمفاهيم البيئية والتنمية المستدامة في محتوى كتب الأحياء بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية.

2-التعرف إلى مدى توافر المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة في محتوى كتب الأحياء بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية.

3-التعرف إلى الأنماط البيداغوجية المتَّبعة في عرض وتقديم المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة في محتوى كتب الأحياء بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية.

4-التعرف إلى نوعية الرسوم والنصوص المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة المُقدمة للطلبة في كتب الأحياء بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية.

وبناءً على ما سبق وفي ضوء ما تقدم جاء البحث الحالي لمعرفة مدى تضمين كتب الأحياء للمفاهيم البيئية والتنمية المستدامة، ولمعرفة اهتمام هذه الكتب بهذا النوع من التعليم.

أهمية البحث:

1-قد يُفيد هذا البحث واضعي ومطوري كتب الأحياء في المرحلة الأساسية، والثانوية في اليمن عند تطويرها بحيث تتضمَّن مفاهيم التنمية المستدامة والمفاهيم البيئية المرتبطة بالتنمية المحلية والعالمية.

2-يُسهم في معرفة المفاهيم العلمية المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة التي يفترض تضمينها في كتب الأحياء بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية.

3-يُقدم صورة واضحة عن محتوى كتب الأحياء بالمرحلة الثانوية المطبقة حالياً في اليمن من حيث مراعاتها وتناولها للمفاهيم البيئية والتنمية المستدامة.

4-يُسهم في معرفة الأنماط البيداغوجية المتَّبعة في عرض وتقديم المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة في محتوى كتب الأحياء بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية.

5-يُسهم في معرفة نوعية الرسوم والنصوص المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة المقدمة للطلبة في كتب الأحياء بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية.

6-يُقدم توصيات تُفيد في كيفية تضمين العديد من المفاهيم والرسوم والنصوص المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة في محتوى الكتب الدراسية "المدرسية".

حدود البحث:

- تحليل محتوى كتب الأحياء للصفين الثاني والثالث الثانوي بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية خلال العام الدراسي (2014/2013) في ضوء مفاهيم البيئة والتنمية المستدامة، والأنماط البيداغوجية، والرسوم والنصوص المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة.

- معرفة مدى توافر مفاهيم البيئة والتنمية المستدامة في كتب الأحياء للصفين الثاني والثالث الثانوي بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية.

- معرفة الأنماط البيداغوجية المتَّبعة في عرض وتقديم المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة في كتب الأحياء للصفين الثاني والثالث الثانوي بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية.

- معرفة نوعية الرسوم والنصوص المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة في محتوى كتب الأحياء للصفين الثاني والثالث الثانوي بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية.

مصطلحات البحث:

1-المفهوم:

عرفه خطايبة (2008، 39) بأنه: كلمة أو عبارة تُستعمل لوصف مجموعة من الأشياء أو الأفكار المترابطة.

2-المفهوم البيئي:

عرفه اللقاني ومحمد (1999، 115) بأنه: تصور عقلي مجرد يُعطي اسماً أو لفظاً ليدل على ظاهرة بيئية، ويتم تكوينه عن طريق تجميع الخصائص المشتركة لأفراد هذه الظاهرة.

إجرائياً تُعرفه الباحثة بأنهُ: مجموعة من الأشياء أو العمليات أو الأحداث المترابطة مع بعضها بعضاً التي تتناول البيئة أو أحد جوانبها البيئية.

3-التنمية المستدامة:

عرفها حسن (2007، 11) بأنها: استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة بالقدر الذي يحقق أهداف التنمية دون الإضرار باحتياجات الأجيال القادمة.

إجرائياً تعرف الباحثة التنمية المستدامة بأنها: الاستعمال الرشيد والاستثمار الفعال للموارد الطبيعية في البيئة لمواجهة احتياجات الحاضر دون إغفال ما تحتاجه الأجيال القادمة في احتياجاتهم الخاصة، وتحسين نوعية الحياة لجميع الأفراد دون استنزاف الموارد الطبيعية بما يتعدى إمكانيات البيئة المتاحة وابتكار طرائق مُستحدثة لتغيير سلوك الإنسان تجاه بيئته، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتغيير السياسات والممارسات على كافة المستويات بدايةً بالفرد ونهايةً بالمجتمع.

4-تحليل المحتوى:

عرفه سمارة والعديلي (2008، 53) بأنه: أسلوب بحثي يستهدف وصف المحتوى الظاهر لمادة دراسية وصفاً كمياً أو موضوعياً منظماً وفق معايير محددة مسبقاً.

ويُعرفه هولستي (Holisti) المشار إليه في طعيمة (2004، 70) بأنه: أي أسلوب بحثي يرمي للخروج باستدلالات عن طريق تشخيص صفات محددة للرسائل تشخيصاً موضوعياً منظماً.

إجرائياً تُعرفه الباحثة فيما يتعلق بمادة الأحياء للصفين الثاني والثالث في المرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية بأنه: أسلوب لوصف المحتوى المعرفي وصفاً كمياً وموضوعياً وفق الوثيقة التعليمية "البرنامج الرسمي" وقائمة المعايير وهي استمارة التحليل وما تتضمنه من مفاهيم رئيسة وفرعية، وفق الأنماط البيداغوجية والرسوم والنصوص المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة.

5-النقل التعليمي:

إجرائياً تعرفه الباحثة بأنه: عملية تحويل المعرفة العلمية أو العَالِمة إلى معرفة سهلة قابلة للاكتساب من قبل الطلبة بما ينسجم مع المستوى العقلي لهم، وصالحة للتدريس في المؤسسات التعليمية وخاضعة لشروط هذه المؤسسات، ويتم ذلك عبر عدة مراحل.

6-الأنماط البيداغوجية:

إجرائياً تعرفها الباحثة بأنها: الأساليب التعليمية والتقنيات التي يتم بواسطتها عرض المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة وتقديمها للطلبة في كتب الأحياء بالمرحلة الثانوية.

الدراسات السابقة:

أولا: دراسات متعلقة بالمفاهيم البيئية في المناهج الدراسية:

1-دراسة المرزوقي (2001):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تناول كتاب الأحياء للصف الأول الثانوي بدولة الإمارات العربية المتحدة لبعض جوانب التربية البيئية، وكانت أداة الدراسة عبارة عن قائمة بالمفاهيم التي يفترض أنها تلائم طلبة الصف الأول الثانوي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وتم تحليل محتوى كتاب الأحياء بموجب معايير الأداة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: نسبة الموضوعات المخصصة للبيئة في الكتاب كانت متدنية قياساً بعدد الصفحات، والمفاهيم الموجودة تشكل 34% مقارنة بالمفاهيم الضروري توافرها.

2-دراسة الفقيه (2006):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة تضمين المفاهيم البيئية في كتاب العلوم المطور للصف التاسع الأساسي في اليمن. واستخدمت الدراسة أداة التحليل لتحليل محتوى كتاب العلوم للصف التاسع بجزأيه "الأول والثاني"، وتوصلت الدراسة إلى أن مجموع الأفكار البيئية في محتوى كتاب العلوم المطور للصف التاسع الأساسي في اليمن (342) فكرة من المجموع الكلي للأفكار (5777).

3-دراسة صقر (2010):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تناول مقررات العلوم بالمرحلة الابتدائية العليا بالمملكة العربية السعودية لمفاهيم المخاطر البيئية. ولتحقيق غرض الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي

يعتمد أسلوب تحليل المحتوى، وتم إعداد أداة تحليل عبارة عن قائمة بالمفاهيم الرئيسة والفرعية للمخاطر البيئية التي ينبغي تضمينها في محتوى مقرر العلوم للصفوف الرابع والخامس والسادس بالمرحلة الابتدائية، وتكونت الأداة في صورتها النهائية من (4) مفاهيم رئيسة و(19) مفهوماً فرعياً و(90) بنداً، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: ضعف تناول مقررات العلوم بالمرحلة الابتدائية العليا لمفاهيم المخاطر البيئية الواردة في قائمة التحليل، وعرض المحتوى بصورة موجزة لا تتناول الحلول والمقترحات ولا الآثار المترتبة للمخاطر البيئية، وتناول المفاهيم بصورة مختصرة وعشوائية وليست منظمة لذلك فإنها لا تحقق التكامل والتتابع الأفقي داخل محتوى المقرر الواحد، والرأسي بين المقررات للفصول الثلاثة.

4-دراسة سويدان ورمضان (2012):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المفاهيم البيئية، والصحية المتضمنة في كتب العلوم للمرحلة الأساسية في فلسطين. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام أداة لقياس المفاهيم البيئية والصحية المتضمنة في كتب العلوم للصفوف: (الخامس والسادس والسابع) من المرحلة الأساسية، وتكونت الأداة في صورتها النهائية من (8) مجالات للمفاهيم البيئية، و(11) مجالاً للمفاهيم الصحية، وأظهرت النتائج أن نسبة المجالات البيئية التي غطتها كتب العلوم بلغت (66.7%)، ونسبة المجالات الصحية التي غطتها كتب العلوم بلغت (72.7%).

ثانياً: دراسات متعلقة بمفاهيم التنمية المستدامة في المناهج الدراسية:

على حد علم الباحثة لم تتوافر دراسات متعلقة على نحوٍ مباشر بتحليل محتوى المناهج الدراسية في ضوء مفاهيم البيئة والتنمية المستدامة معاً، أو بتضمين مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج الدراسية حتى عام 2014؛ فمعظم الدراسات المتوافرة حللت المناهج الدراسية إما وفق مفاهيم التربية البيئية أو وفقاً لأهداف التربية البيئية، وتوافرت دراسة واحدة هي دراسة الربعاني (2010) التي هدفت إلى معرفة مدى تضمين مؤشرات التنمية المستدامة للسكان في كتب الدراسات الاجتماعية بسلطنة عُمان. واستخدمت الدراسة أداة تمثلت ببطاقات تحليل تم بواسطتها جمع البيانات حيث تضمنت مجالي المؤشرات السكانية بواقع (29) مؤشراً، والمؤشرات الخاصة بالقوى العاملة بواقع (9) مؤشرات، ومن أهم نتائجها: أن كتب الدراسات الاجتماعية تضمنت عدداً قليلاً من مؤشرات التنمية المستدامة.

ثالثاً: دراسات متعلقة بتحليل الكتب الدراسية وفق الأنماط البيداغوجية والرسوم المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة:

1-دراسة أقورام وآخرين (2007) Agorram, *et. al.,*:

هدفت الدراسة إلى معرفة التصورات، والأنماط البيداغوجية المستعملة في الكتب الدراسية العلمية في المغرب عند التَّطرُّق للعلاقة بين الإنسان والبيئة للمرحلة الثانوية في الفترة الممتدة من (1986) إلى (2005)، واعتمدت الدراسة

معايير مشروع (Biohead Citizen)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: هيمنة النمطين البيداغوجيين التلقيني والزجري وهو ما لا يسمح للطلبة بالمشاركة في بناء معارفهم، واعتماد السلوك المسؤول تجاه أنفسهم وبيئتهم.

2-دراسة Berthou-Gueydan G.; Clèment C.; Clèment P (2008):

ركزت الدراسة على تحليل الكتب الدراسية الفرنسية للمرحلتين الإعدادية والثانوية للأعوام الدراسية (1996-2008)، واعتمدت الدراسة نفس المعايير المعتمدة في مشروع (Biohead Citizen)، وأسفرت الدراسة عن عدة نتائج أهمها: قلة النمط البيداغوجي بالإقناع في الكتب الفرنسية، وغياب النمط التشاركي المتمثل في الجمل التي تتطلب المشاركة أو التفكير أو اقتراح النقاش، فغالبية الجمل في هذه الكتب أسئلة بحث تساعد الطلبة على بناء مفاهيم موجودة في البرنامج ولها علاقة بالبيئة.

3-دراسة Alaya Alaya (2010):

هدفت الدراسة إلى معرفة تصورات الطلبة والمدرسين حول مفاهيم البيئة والتنمية المستدامة في تونس، وافترضت تأثيراً ممكناً لمحتوى كتب علوم الحياة والأرض، ولتحقيق غرض الدراسة قام الباحث بتحليل كتب علوم الحياة والأرض للصف الثاني الثانوي للأعوام (2003-2005)، باعتماد مجموعة من المعايير التي أعتمدها مشروع (Biohead Citizen) منها: تحليل الرسوم المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة وفق المقاربة الخطية أو النظامية، وأسفرت الدراسة عن عدة نتائج أهمها: أن في كتاب علوم الحياة والأرض للعام (2003) بلغت نسبة الفقرات المقدمة ضمن النمط البيداغوجي التلقيني (67%)، والزجري (18%)، والإقناع (1%)، والتشاركي (4%)، أي أن الكتب التونسية لا تركز على النمط التشاركي وهذا لا يسمح بإكساب سلوك ذاتي إيجابي للحماية والمحافظة على البيئة، والأنماط البيداغوجية تلقينية فقط وأحياناً زجرية، كما بلغت نسبة الرسوم الخطية (68%)، والنظامية (32%)، أي أن غالبية الرسوم في الكتب المحللة خطية، بينما في كتاب علوم الحياة والأرض للعام (2005) بلغت نسبة الفقرات المقدمة ضمن النمط البيداغوجي التلقيني (43%)، والزجري (13%)، والإقناع (7%)، والتشاركي (26%)، كما بلغت نسبة الرسوم الخطية (57%)، والنظامية (43%).

4-دراسة Clèment (2014):

ركزت الدراسة على مقارنة محتوى كتب علوم الحياة والأرض حول التربية البيئية والتنمية المستدامة في (6) دول هي: فرنسا وايطاليا ومالطا ولبنان وتونس والمغرب، واعتمدت الدراسة معايير مشروع (Biohed Citizen)، وتوصلت إلى العديد من النتائج أهمها: سيادة النمط البيداغوجي التلقيني (بالمعلومات) على الأنماط البيداغوجية الأخرى الموجودة بقلة كالنمطين الزجري والتشاركي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الباحثة للدراسات السابقة بصفة عامة يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في الآتي:

*-الهدف: المتمثل في معرفة مدى توافر المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة، ومعرفة نوعية الأنماط البيداغوجية، ونوعية الرسوم والنصوص المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة في كتب الأحياء بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية.

*- أداة البحث: الممثلة بأداة تحليل المحتوى وفق عدة معايير هي: قائمة المفاهيم البيئية، والتنمية المستدامة، والأنماط البيداغوجية، والرسوم والنصوص المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة، وتم إعداد هذه الأداة من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة وخاصةً مشروع بحث أورومتوسطي في تعلُّمية علوم الحياة والأرض شاركت فيه (19) دولة أوروبية وعربية منها: لبنان وتونس والجزائر والمغرب ويسمى هذا المشروع (Biohead-Citizen)، وقد استمر أربعة أعوام من عام (2004) وحتى عام (2008)، وتضمن تحليل محتوى الكتب المدرسية، ودراسة تصورات المدرسين حول (6) محاور منها محور التربية البيئية، كما جاء في دراسة (Alaya Alaya, 2010)، وفي تقرير منظمة اليونسكو للعام 2011 المشار إليه في (Clèment, et Caravita, 2011)، والكتب، ومراجع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومنشورات اليونسكو حول التعليم من أجل التنمية المستدامة.

*-عينة البحث: الممثلة بالوثيقة التعليمية (البرنامج الرسمي) وكتب الأحياء للصفين الثاني والثالث الثانوي بالمرحلة الثانوية للعام الدراسي (2013-2014) باعتبار أنه لم يسبق تحليلهما من قبل في ضوء المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة، والأنماط البيداغوجية، والرسوم والنصوص المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة خاصةً وإنها طبعات جديدة مُعدلة.

وبناءً على ما سبق كان للدراسات في هذا المجال دور كبير في توجيه البحث الحالي وخاصةً في بناء الجانب النظري، والمنهج المُتبع، عِلاوةً على الإفادة في الجانب الميداني واختيار العينة، وتحديد أداة البحث، وضبط فئات التحليل، والمفاهيم الرئيسة والفرعية في قائمة المفاهيم، واستمارة التحليل، وتم تحديد (7) مفاهيم رئيسة، و(115) مفهوماً فرعياً، حيث أجري مسح شامل للمفاهيم البيئية والتنمية المستدامة في البيئة اليمنية والبيئات الأخرى (بيئات الدراسات السابقة). كما استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في اختيار وحدة التحليل المناسبة بالإضافة إلى خطوات وإجراءات البحث الحالي ومقارنة النتائج وتفسيرها ومناقشتها.

وتأسيساً على ما سبق وانطلاقاً من التوصيات، والنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة جاء البحث الحالي ليُركز على واقع ومدى تضمين المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة في محتوى كتب الأحياء بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية، وقد ركز البحث على محتوى كتب الأحياء للصفين الثاني والثالث الثانوي على اعتبار أن الطالب في نهاية المرحلة الثانوية وهو مُقبل على المرحلة الجامعية فلابد أن يكون قد اكتسب العديد من المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة في محتوى هذه الكتب.

وخلاصة القول: أن هذا البحث يُعد باكورة الدراسات على حد علم الباحثة حتى عام 2014، وهو يجمع بين مفاهيم البيئة ومفاهيم التنمية المستدامة والأنماط البيداغوجية ونوعية الرسوم والنصوص المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة في محتوى كتب الأحياء بالمرحلة الثانوية، وقد حاولت الباحثة أن تقدم هذه الإضافة العلمية لمساعدة مصممي وواضعي المناهج الدراسية على تضمين المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة ومبادئها في المناهج الدراسية لغرض الوصول إلى بيئة ومجتمع مستدامين.

ونظراً لعدم توافر دراسات سابقة بهذا المجال حتى عام 2014 عزز لدى الباحثة القيام بإجراء البحث الحالي، كونُه يُمثل باكورة الأبحاث في البيئة اليمنية، لذلك جاء كاستجابة لتوصيات بعض الدراسات والأدبيات السابقة في هذا المجال، كما جاء ليكشف عن مدى تضمُّن محتوى كتب الأحياء بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية للمفاهيم البيئية والتنمية المستدامة، ونوعية الأنماط البيداغوجية، ونوعية الرسوم والنصوص المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة، ومعرفة ما هو كائن، ووضع ما ينبغي له أن يكون.

منهج البحث وإجراءاته:

أولاً: منهج البحث:

أُعتمد في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي-وأسلوب تحليل المحتوى-لأنه الأسلوب العلمي المناسب لطبيعة البحث الحالي وتحقيق أهدافه، كما أن هذا الأسلوب هو الأنسب للكشف عن المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة الواردة في الوثيقة التعليمية وكتب الأحياء للصفين الثاني والثالث الثانوي.

ثانياً: مجتمع البحث وعينته:

مجتمع البحث: يتمثل بكتب الأحياء للمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية للعام الدراسي (2013-2014)؛ وهي كتب الأحياء للصفوف: (الأول والثاني والثالث) الثانوي، من مطابع وزارة التربية والتعليم في اليمن.

عينة البحث: حددت عينة البحث الحالي بالوثيقة التعليمية (البرنامج الرسمي)، وكتب الأحياء للصفين الثاني والثالث الثانوي القسم العلمي، وباستثناء كتاب الصف الأول الثانوي وذلك لخلو محتواه من الدروس المتعلقة بالبيئة، وقد تم اختيار هذين الكتابين على اعتبار أن الطلبة قد أنهوا مرحلة التعليم العام، وهم على أعتاب المرحلة الجامعية ومن المفترض أن يكون محتوى الكتابين قد أكسب الطلبة العديد من المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة المتضمَّنة فيهما.

ثالثاً: إجراءات إعداد أداة البحث:

تناول البحث الحالي أداة واحدة هي أداة تحليل المحتوى وفق المعايير الآتية:

1-معيار قائمة المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة:

1-1 إعداد قائمة المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة:

تضمن إعداد قائمة المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة الخطوات والإجراءات الآتية:

1-1-1 الهدف من القائمة:

تهدف القائمة إلى معرفة المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة الضروري توافرها في محتوى كتب الأحياء بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية.

2-1-1 خطوات إعداد القائمة:

تضمن إعداد القائمة الخطوات الآتية:

- الاطلاع على محتوى كتب الأحياء بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية.

- الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بتحليل محتوى الكتب الدراسية في ضوء مفاهيم التربية البيئية.

- مراجعة الكتابات النظرية، والأدب التربوي ذات الصلة بالبحث الحالي كدراسة (Caravita and Others, 2008)، ومنشور (Australian Government, Department of the Environment and Heritage, 2005)، وتقرير اليونسكو للعام 2011 كما أشار إليه (Clèment, et Caravita, 2011)، ومنشور (اليونسكو، 2013) بعنوان: الاستراتيجية المتوسطة الأجل (2014-2021)... وغيرها.

3-1-1 الصورة الأولية للقائمة:

تكونت القائمة في صورتها الأولية من (5) مفاهيم بيئية وتنمية مستدامة رئيسة يندرج تحتها (271) مفهوماً فرعياً في البيئة والتنمية المستدامة وهي:

- البيئة: وتتضمن (51) مفهوماً فرعياً.

- الموارد الطبيعية في البيئة: وتتضمن (20) مفهوماً فرعياً.

- التلوث: ويتضمن (70) مفهوماً فرعياً.

- المشكلات البيئية العالمية المعاصرة: وتتضمن (46) مفهوماً فرعياً.

- التنمية المستدامة: وتتضمن (84) مفهوماً فرعياً.

4-1-1 صدق القائمة:

تم التحقق من صدق قائمة المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة وذلك بعرضها على مجموعة من المُحكمين البالغ عددهم (10) وهم من المتخصصين من أساتذة الجامعة في مجال المناهج وطرائق تدريس العلوم والتربية العلمية وفي مجال العلوم البيئية، وعدد من التربويين المعلمين والموجهين في مادة الأحياء بالمرحلة الثانوية وذلك لإبداء الرأي في القائمة من حيث أهميتها ومناسبتها للمرحلة الثانوية وللبيئة اليمنية، كما طُلب منهم إضافة ما يرونه مناسباً من المفاهيم أو حذف أو دمج أو تعديل صياغة بنود القائمة ما أمكن ذلك.

5-1-1 الصورة النهائية للقائمة:

بعد استرجاع القائمة بصورتها الأولية تم تعديلها بناءً على آراء المُحكمين، حيث تم تجميع ملاحظاتهم ودراستها والاستفادة منها في تعديل وبناء القائمة، وكان التعديل كما يلي:

- تم حذف العديد من المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة المتكررة، والمتشابهة بسبب كثافة المفاهيم في القائمة حيث بلغ عددها (271) مفهوماً فرعياً والاقتصار على المفاهيم الأساسية.

- تم دمج بعض المفاهيم في مفهوم واحد أعم وأشمل للجميع كونها تندرج في المفهوم نفسه.

- تم تعديل الصياغة اللغوية للعديد من المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة لتكون أكثر دقة ووضوحاً.

- تم إدراج المفاهيم وتوزيعها تحت (7) مفاهيم رئيسة تندرج تحتها كل المفاهيم المُعدلة والمُدمجة.

- تم إضافة بعض المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة اللازمة والضرورية للبيئة اليمنية.

- تم نقل مفهوم الأمطار الحمضية وتغيرات المناخ من مجال التلوث البيئي إلى مجال المشكلات البيئية.

وفي ضوء التعديلات السابقة للمُحكمين أصبحت القائمة في صورتها النهائية مكونة من (7) مفاهيم رئيسة في البيئة والتنمية المستدامة يندرج تحتها (115) مفهوماً فرعياً وهي:

- البيئة ومكوناتها: وتتضمن (23) مفهوماً فرعياً.

- التلوث البيئي: ويتضمن (19) مفهوماً فرعياً.

- القضايا والمشكلات البيئية: وتتضمن (20) مفهوماً فرعياً.

- التنمية المستدامة والاستدامة البيئية: وتتضمن (6) مفاهيم فرعية.

- الاستدامة الاجتماعية: وتتضمن (13) مفهوماً فرعياً.

- الاستدامة الاقتصادية والسياسية: وتتضمن (9) مفاهيم فرعية.

- مفاهيم التنمية المستدامة: وتتضمن (25) مفهوماً فرعياً.

2-1 تحويل قائمة المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة إلى استمارة تحليل المحتوى:

استمارة تحليل المحتوى تُعد، وتُجهز لجمع البيانات، ورصد معدلات تكرار الظاهرة، وتحتوي على مساحة لفئات التحليل، ومساحة لتكرارها وأخرى لحسابها إحصائياً (المطلس، 1997، 41)، وقد مرت خطوات إعداد استمارة تحليل المحتوى بمراحل وخطوات إعداد قائمة المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة نفسها وهي:

1-2-1 الهدف من استمارة تحليل المحتوى:

تستهدف استمارة التحليل التعرف إلى مدى تناول مفاهيم البيئة والتنمية المستدامة في الوثيقة التعليمية (البرنامج الرسمي) ومحتوى كتب الأحياء للصفين الثاني والثالث الثانوي بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية.

2-2-1 الصورة الأولية لاستمارة تحليل المحتوى:

تكونت الصورة الأولية لاستمارة التحليل من (7) مفاهيم بيئية وتنمية مستدامة رئيسة تتضمن (115) مفهوماً فرعياً، بحيث كُتبت المفاهيم في جدول على هيئة فئات تحليل أمامها مقياس متدرج وهو يتناول بشكل صريح، يتناول بشكل ضمني، لا يتناول، حيث تم تعريف هذا التدرج كالآتي:

- يتناول بشكل صريح: بمعنى أن المحتوى يتناول مفاهيم البيئة والتنمية المستدامة، وتم توضيحها وشرحها ومعالجتها بصورة رئيسية لخدمة البيئة والتنمية المستدامة.

- يتناول بشكل ضمني: بمعنى أن المحتوى يتناول تلك المفاهيم والإشارة إليها دون شرحها أو توضيحها أو معالجتها بصورة أساسية في المحتوى أو يتم تناولها بشكل عارض وموجز.

- لا يتناول: بمعنى أن المحتوى لم يوضحها أو يعالجها أو يشير إليها مطلقاً في محتوى الكتاب، والصورة الأولية لاستمارة التحليل هي نفسها قائمة المفاهيم إلا أنه تم تحويلها من قائمة مفاهيم بيئية وتنمية مستدامة إلى استمارة تحليل.

1-2-3 صدق استمارة تحليل المحتوى:

وزعت استمارة التحليل على نفس المُحكمين وتم الأخذ بآرائهم، وأصبحت استمارة التحليل بصورتها النهائية.

1-2-4 ثبات استمارة تحليل المحتوى:

بعد أن حولت قائمة المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة بصورتها النهائية إلى استمارة تحليل لتحليل محتوى كتب الأحياء بالمرحلة الثانوية، وعُدلت وحُكمت وأصبحت بصورتها النهائية تم التأكد من ثبات استمارة التحليل وذلك من خلال الآتي:

تم اختيار وحدة دراسية من وحدات كتاب الأحياء للصف الأول الثانوي بالجمهورية اليمنية طبعة (2014) وذلك بالطريقة العشوائية، علماً بأن عدد وحدات الكتاب (7) وحدات دراسية، وقد وقع الاختيار على الوحدة الثانية وهي وحدة: (تصنيف الكائنات الحية) وعدد صفحاتها (22) صفحة مع العلم بأن عدد صفحات الكتاب (224) صفحة، وتم استبعاد الصفحة الأولى وهي عنوان الوحدة وأهدافها، وكذلك استبعاد صفحة تقويم الوحدة والأسئلة والتدريبات، مع تحديد الفقرة كوحدة تحليل وأيضاً الكلمة على اعتبار أن الفئات هي عبارة عن كلمات، وأجريت القراءة المتأنية والفاحصة لفقرات الوحدة الدراسية للبحث عن مدى تضمُّن المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة في محتوى الوحدة الدراسية موضوع التحليل بشكل صريح أو ضمني، وقد رُصد عدد التكرارات للمفاهيم الرئيسة والفرعية وحسبت النسب المئوية لمدى التكرار للفئات، وكان التحليل في المرة الأولى بتاريخ 2013/12/13 وأجري التحليل الثاني بعد مرور أسبوعين وكان ذلك بتاريخ 2013/12/27 بالكيفية نفسها واستمارة التحليل نفسها وتحت الظروف نفسها، وحُسب الاتساق عبر الزمن (نسبة الاتفاق والاختلاف) بين التحليلين في المرتين الأولى والثانية لعدد المفاهيم الواردة في استمارة التحليل مستخدمةً معادلة هولستي (Holisti)، من خلال الجدول الآتي:

جدول (1) يوضح معامل الاتفاق والاختلاف بين التحليلين الأول والثاني لكتاب الأحياء للصف الأول الثانوي.

عدد فئات التحليل	عدد مرات الاتفاق	عدد مرات الاختلاف	معامل الثبات
115	68	10	0,87

يتضح من الجدول (1) أن نسبة الاتفاق بين التحليلين بلغت (87%) مما يدل على درجة ثبات مرتفعة يمكن الوثوق والاعتماد عليها.

$$\text{حيث إن نسبة الاتفاق} = \frac{\text{عدد مرات الاتفاق}}{\text{عدد مرات الاتفاق + عدد مرات الاختلاف}} \times 100.$$

$$\text{إذاً نسبة الاتفاق} = \frac{68}{10 + 68} \times 100 = 0,87.$$

ولتوضيح كيفية الحصول على هذه القيمة (0,87) لزم التنويه إلى أن عدد فئات التحليل بالقائمة وهي المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة قد بلغت (115) مفهوماً، ولكن عدد المفاهيم التي وجدت في الوحدة الدراسية التي خضعت للتحليل بغرض معرفة ثبات الأداة بلغت (78) مفهوماً بنسبة (68%)، وهناك (37) مفهوماً لم ترد في الوحدة الدراسية بنسبة (32%) واستخدم في هذا البحث معادلة هولستي السابقة لحساب نسبة الاتفاق والاختلاف في مرتي التحليل على عدد المفاهيم المتواجدة في الوحدة البالغ عددها (78) مفهوماً.

1-2-5 الصورة النهائية لاستمارة تحليل المحتوى:

بعد تحويل قائمة المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة إلى استمارة تحليل محتوى أصبحت بصورتها النهائية تتكون من العدد نفسه من المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة الذي تكونت منه قائمة المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة، وقد تم ذكر المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة الرئيسة وهي (7)، والفرعية وهي (115) بالتفصيل في الفقرة (1-1-5 الصورة النهائية للقائمة).

1-2-6 تطبيق استمارة تحليل المحتوى:

1-6-2-1 تحديد الهدف من التحليل:

الهدف من التحليل هو معرفة المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة في الوثيقة التعليمية (البرنامج الرسمي) ومحتوى كتب الأحياء بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية.

2-6-2-1 تحديد وحدة التحليل:

يعتمد تحليل المحتوى على وحدة التحليل التي يتوقف اختيارها على عدة اعتبارات أهمها الهدف من الدراسة، وهناك عدة وحدات قياسية في تحليل المحتوى هي: الكلمات، والجمل، والفقرات، والفِكر، والصفحات، والفصول، والشخصية، والمساحة، والزمن (طعيمة، 2004، 136). وفي البحث الحالي فقد استخدمت الفقرة كوحدة للتحليل كونها أكثر الوحدات ملاءمة للبحث وطبيعة المحتوى المراد تحليله، ويتم من خلالها استخراج المفاهيم، كما يُمثل الموضوع وحدة السياق الذي تتوافر فيه الفقرات.

3-6-2-1 تحديد فئات تحليل المحتوى:

تُعرف فئات التحليل بأنها العناصر أو المفاهيم الرئيسية أو الثانوية التي يتم وضع وحدات التحليل فيها (طعيمة، 2004، 272). وعليه فقد أُعد في هذا البحث تصنيف فئات التحليل: (قائمة المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة)، التي شملت (115) مفهوماً فرعياً في البيئة والتنمية المستدامة.

4-6-2-1 إجراءات عملية التحليل:

للقيام بعملية التحليل اعتمدت مجموعة من القواعد التي التزم بها في أثناء تحليل محتوى كتابي الأحياء للصفين الثاني والثالث الثانوي وتتمثل هذه القواعد بالآتي:

أولاً: اعتماد الفقرة كوحدة تحليل، والموضوع كوحدة سياق.

ثانياً: استُبعد من التحليل الآتي:

1- مقدمات الوحدات الدراسية المُمثلة بعنوان الوحدة وأهدافها.
2- التدريبات والفهارس.
3- تقويم الوحدة "أسئلة نهاية كل وحدة".
4- قائمة المصطلحات في نهاية الكتاب.

ثالثاً: اعتماد تحليل الجداول والرسوم باعتبارها فقرات.

رابعاً: إذا وردت فئة التحليل في الفقرة عدة مرات تؤخذ كل فئة على أنها فئة مستقلة بذاتها.

خامساً: وعند عملية التحليل لكتابي الأحياء للصفين الثاني والثالث الثانوي وفق التصنيف المعد لذلك أُتبع الآتي:

1- قراءة محتوى الكتاب عينة التحليل قراءة متمعنة وفاحصة.
2- قراءة محتوى كل وحدة من وحدات الكتاب على حدة.

3- تجزئة محتوى كل وحدة إلى عدد من الفقرات.

4- قراءة كل فقرة من فقرات الوحدة على حدة.

5- تحديد فئة التحليل في كل فقرة من فقرات المحتوى.

6- رصد فئات التحليل في الجدول المُعد لذلك في استمارة التحليل.

7- حساب التكرارات لكل فئة من فئات التحليل في استمارة التحليل.

8- حساب النسب المئوية لتكرارات كل فئة.

جدول (2) يبين وحدات كتاب الأحياء للصف الثاني الثانوي طبعة 2014 وموضوعاتها وعدد صفحاتها وفقراتها والرسوم والأنشطة.

الوحدات	عناوين الوحدات	عدد صفحات الوحدة	عدد فقرات الوحدة	عدد الصور والرسوم	عدد الأنشطة
الأولى	انقسام الخلية	13	15	17	2
الثانية	الأنسجة	26	25	29	6
الثالثة	الدعامة والحركة	17	20	20	7
الرابعة	العمليات الحيوية في الحيوان والنبات	18	16	15	3
الخامسة	المناعة	23	27	13	2
السادسة	البيئة والأنظمة البيئية	19	18	11	5
السابعة	الجيولوجيا	32	30	38	5
المجموع	7	148	151	143	30

جدول (3) يبين وحدات كتاب الأحياء للصف الثالث الثانوي طبعة 2014 وموضوعاتها وعدد صفحاتها وفقراتها والرسوم والأنشطة.

الوحدات	عناوين الوحدات	عدد صفحات الوحدة	عدد فقرات الوحدة	عدد الصور والرسوم	عدد الأنشطة

الأولى	الجهاز العصبي	28	52	24	3
الثانية	التنظيم الهرموني	19	38	14	3
الثالثة	التكاثر في الكائنات الحية	31	41	25	11
الرابعة	أساسيات علم الوراثة	32	54	22	11
الخامسة	الوراثة الجزيئية	11	18	10	1
السادسة	التقانة الحيوية	16	29	12	4
السابعة	البيئة ومشكلاتها	23	49	16	5
الثامنة	تاريخ الأرض	32	56	38	2
المجموع	8	192	337	156	39

1-2-7 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدمت الأساليب الإحصائية التالية تمهيداً لعرض النتائج ومناقشتها:

- معادلة هولستي (Holisti): لقياس معامل ثبات التحليل.

- التكرارات.

- النسب المئوية.

- التكرارات والنسب المئوية للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة البحث.

2-معيار تحليل الأنماط البيداغوجية:

لابد من معرفة الأنماط البيداغوجية التي تتبعها كتب الأحياء في نقل المعرفة العلمية للطلبة المتمثلة بالمفاهيم البيئية والتنمية المستدامة في هذا البحث، ويمكن استعراض ذلك على النحو الآتي:

1-2 مفهوم الأنماط البيداغوجية:

هي الطرائق المستعملة لنقل المعارف والمفاهيم، وهي كذلك الأساليب والتقنيات المستخدمة لإكساب هذه المعارف للطلبة، ويمكن اعتبارها التمشيات البيداغوجية التي يتبعها المدرس مع الطلبة لنقل المعارف ويمكن إيجاد آثارها في الكتب المدرسية إذا كانت تركز بالدرجة الأولى على المشاركة الشخصية للطالب في حل المشكلات البيئية المعقدة.

2-2 أنواع الأنماط البيداغوجية:

تعدّ الأنماط البيداغوجية مهمة وضرورية في عملية عرض وتقديم المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة للطلبة حيث تؤدي دوراً مهماً في عملية اكتسابهم لهذه المفاهيم ومن هذه الأنماط كما يُشير إليها (Abrougui, *et. al.,* 2007) ، ويؤكدها كلٌّ من (Clément, 2014, 111) ، و(Alaya Alaya, 2010, 262-264) ما يأتي:

1-2-2 النمط البيداغوجي بالمعلومات (التلقيني): نمط وصفي يقتصر على توفير المعرفة ولا يوجد فيه تفكير ناقد.

2-2-2 النمط البيداغوجي الزجري: غني بالمعلومات مع تعليمات أو مبادئ توجيهية ينبغي تطبيقها يغلُب عليه طابع الأوامر، قد يكون فيه تفكير ناقد ولكن يتم فرض حلول دون تقديم البراهين والحجج العلمية مثل: يجب القيام بذلك.

3-2-2 النمط البيداغوجي بالإقناع: يتميز بتقديم الدلائل والبراهين والحجج، ويوجد فيه التفكير الناقد مثل: هناك مزايا لهذا الحل أو هناك عيوب لهذا الحل أو يمكنك أن تفعل هذا.

4-2-2 النمط البيداغوجي التشاركي: يتميز بإعطاء عدة حلول أو عدة وجهات نظر تؤدي بالطلبة إلى طرح الأسئلة للتعبير عن أفكارهم؛ فالتفكير الناقد موجود فيه ويتطلب المزيد من الأنشطة التعليمية لتزيد مشاركة الطلبة في الحصول على المعرفة واكتسابها، كما يُعطي الطلبة فرصة للحكم الذاتي والانتقاد والتعبير عن النفس من خلال الأنشطة البنائية.

وتأسيساً على ما تقدم: تم تحليل المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة التي تم توافرها في محتوى كتب الأحياء للصفين الثاني والثالث الثانوي وفق الأنماط البيداغوجية التي اتبعتها هذه الكتب في عرض وتقديم تلك المفاهيم.

3-معيار تحليل الرسوم والنصوص المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة من حيث تضمُّنها لمقاربة خطية أو نظامية:

1-3 تحليل الرسوم:

يتمثل الهدف من تحليل الرسوم المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة في معرفة ما إذا كانت هذه الرسوم خطية بسيطة لا تبرز التغذية الراجعة، أو نظامية على شكل دورات تبرز التغذية الراجعة، والرسوم الواردة في الكتب المدرسية

تصنف إلى (7) أنواع كما جاء في دراسة (Alaya Alaya, 2010, 262)؛ وهي مُعرَّفة في البحث الجماعي في مشروع (Biohead Citizen) كما يلي:

1-1-3 رسوم خطية: وتشمل الأنواع الآتية:

- نوع (أ): سلسلة مكونة من عنصرين بيئيين مرتبطين بسهم ذي اتجاه واحد، كما في الشكل (1):

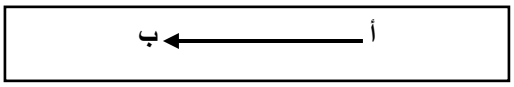

شكل(1): يوضح رسم خطي من نوع (أ).

- نوع (ب): سلسلة مكونة من عدة عناصر بيئية مرتبطة بسهام ذات اتجاه واحد، كما في الشكل (2):

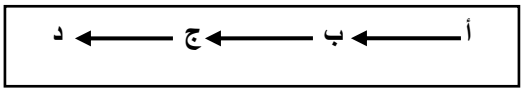

شكل (2): يوضح رسم خطي من نوع (ب).

- نوع (ج): شبكة مكونة من عدة عناصر بيئية مرتبطة ببعضها بعضاً بسهام ذات اتجاه واحد، كما في الشكل (3):

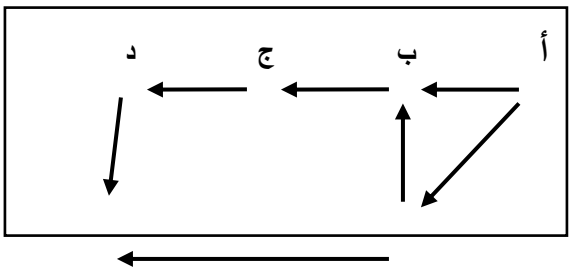

شكل (3): يوضح رسم خطي من نوع (ج).

2-1-3 رسوم نظامية (رسوم تمثل دورات): وتشمل الأنواع الآتية:

- نوع (د): شبكة ذات عدة عناصر بيئية بعضها مرتبطة بسهام ذات اتجاه واحد، وبعضها مرتبطة بسهام ذات اتجاهين، كما في الشكل (4):

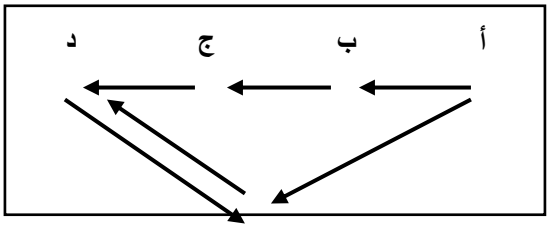

شكل (4): يوضح رسم نظامي من نوع (د).

شكل (4): يوضح رسم نظامي من نوع (د).

- نوع (هـ): رسم يحتوي دورة واحدة ذات سهمين فقط، كما في الشكل (5):

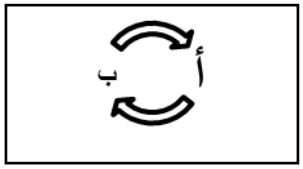

شكل (5): يوضح رسم نظامي من نوع (هـ).

- نوع (و): رسم يحتوي دورة واحدة مكونة من سلسلة من السهام، كما في الشكل (6):

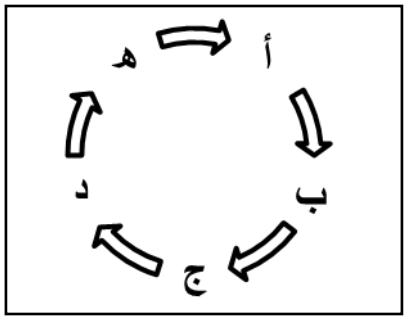

شكل (6): يوضح رسم نظامي من نوع (و).

- نوع (ي): رسم يحتوي عدة دورات مترابطة ببعضها وفق مقاربة نظامية (Systemic) مثل دورة الأكسجين والماء وثاني أكسيد الكربون في الطبيعة.

2-3 تحليل النصوص:

يتمثل تحليل النصوص في تحليل الفقرات التي تبرز العلاقات بين مكونات النظام البيئي المختلفة سواءً كانت هذه العلاقات خطية أو نظامية، وقد أُعتمدت في هذا البحث الطريقة المتبعة في تحليل الرسوم.

نتائج البحث وتفسيرها ومناقشتها:

أولاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول ومناقشتها:

للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة البحث الذي نص على: "ما مدى توافر مفاهيم البيئة والتنمية المستدامة في كتب الأحياء للصفين الثاني والثالث الثانوي بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية؟". لابد أولاً من تحديد قائمة بالمفاهيم البيئية والتنمية المستدامة المفترض توافرها في كتب الأحياء بالمرحلة الثانوية في الوقت الحالي انطلاقاً من البحوث والدراسات السابقة التي تناولت تحليل كتب العلوم والأحياء في ضوء مفاهيم التربية البيئية والتنمية المستدامة، والكتابات النظرية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة التي قامت بها المنظمات العالمية المتخصصة في ذلك مثل منظمة اليونسكو؛ وبناءً على ذلك أُعد في هذا البحث الإطار النظري، وبناء قائمة المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة في صورتها الأولية وعرضها على المتخصصين من أساتذة الجامعة في المناهج وطرائق تدريس العلوم، وكذلك التربويين، ثم التوصل إلى الصورة النهائية للقائمة التي في ضوئها تم تحليل كتب الأحياء للصفين الثاني والثالث الثانوي، ولتيسير نتائج عملية تحليل محتوى هذه الكتب وتفسيرها تم حساب عدد الخلايا (فئات التحليل) يساوي (115) فئة تحليل وهي: (عدد مفاهيم البيئة والتنمية المستدامة بالقائمة) × (3) مستويات للمعالجة وهي: (يتناول بشكل صريح، يتناول بشكل ضمني، لا يتناول) = (345) خلية.

وبتحليل الوثيقة التعليمية (البرنامج الرسمي) ومحتوى كتاب الأحياء للصف الثاني الثانوي بالمرحلة الثانوية توصل البحث الحالي إلى نتائج كل محور من محاور قائمة التحليل الموضحة في الجدول (4) الذي يبين نتائج تحليل محتوى

كتاب الأحياء للصف الثاني الثانوي من حيث التكرارات والنسب المئوية لمدى توافر مفاهيم البيئة والتنمية المستدامة الرئيسة والفرعية بمحتوى هذا الكتاب.

جدول (4) التكرارات والنسب المئوية للمفاهيم البيئية والتنمية المستدامة المتضمَّنة في محتوى كتاب الأحياء للصف الثاني الثانوي في الجمهورية اليمنية.

المفاهيم الرئيسة	العدد الكلي للمفاهيم البيئية والتنمية المستدامة الفرعية	مدى تناول محتوى كتاب الأحياء للصف الثاني الثانوي لمفاهيم البيئة والتنمية المستدامة					
		يتناول بشكل صريح		يتناول بشكل ضمني		لا يتناول	
		ت	(%)[1]	ت	%	ت	%
1-البيئة ومكوناتها	23	13	%57	5	%21.7	5	%21.7
2-التلوث البيئي	19	0	%0	0	%0	19	%100
3-القضايا والمشكلات البيئية	20	0	%0	1	%5	19	%95
4-التنمية المستدامة والاستدامة البيئية	6	0	%0	0	%0	6	%100
5-الاستدامة الاجتماعية	13	0	%0	0	%0	13	%100
6-الاستدامة الاقتصادية والسياسية	9	0	%0	0	%0	9	%100
7-مفاهيم التنمية المستدامة	25	0	%0	0	%0	25	%100
المجموع الكلي لتكرارات المفاهيم	115	13	%11.3	6	%5.2	96	%83.47

1-(%) حسبت النسبة المئوية على أساس النسبة بين عدد تكرارات المفاهيم على العدد الكلي للمفاهيم في كل مفهوم رئيس ومضروباً في 100، مثلاً 13 قسمة 23 مضروباً في 100 تساوي (57%) وهكذا.

يوضح الجدول (4) النسب المئوية لمدى توافر مفاهيم البيئة والتنمية المستدامة، ومنه يتضح أن محتوى كتاب الأحياء للصف الثاني الثانوي تناول بشكل صريح (13) مفهوماً فرعياً مثل ما نسبته (11،3%)، كما تناول بشكل ضمني (6) مفاهيم فرعية مثلت ما نسبته (5،2%)، بينما لم يتناول (96) مفهوماً فرعياً مثل ما نسبته (83،47%) من إجمالي عدد المفاهيم المتضمَّنة في قائمة المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة المتمثلة في (115) مفهوماً فرعياً. وعليه يمكن توضيح عدد المفاهيم التي تم تناولها في محتوى كتاب الأحياء للصف الثاني الثانوي، وكذلك عدد المفاهيم التي لم يتم تناولها في المحتوى، في كل محور من محاور القائمة كلٌ على حِدة كما يلي:

1-محور البيئة ومكوناتها:

يتضح من الجدول (4) أن محتوى كتاب الأحياء للصف الثاني الثانوي قد تناول بشكل صريح (13) مفهوماً فرعياً وبنسبة (57%)، كما تناول بشكل ضمني (5) مفاهيم فرعية وبنسبة (21،7%) من إجمالي (23) مفهوماً فرعياً، بينما لم يتناول (5) مفاهيم فرعية، وبنسبة (21،7%) وهي: خصائص النظام البيئي، والعلاقات الغذائية، والتكيف البيئي، والتنوع الاحيائي، والموارد الطبيعية المتجددة، أي أن إجمالي ما تناوله محتوى الكتاب من مفاهيم فرعية في هذا المحور بلغ (79%)، وهي نسبة متوسطة وجيدة ومقبولة تربوياً. وتتفق النتيجة الحالية مع دراسة المعمري (2004) التي أشارت إلى أن المعايير الأساسية للمفاهيم البيئية في محتوى منهج الجغرافيا تحققت بدرجة متوسطة.

2-محور التلوث البيئي:

يتضح من الوثيقة التعليمية (البرنامج الرسمي) وجود مفهوم "التلوث الحيوي في النظام البيئي" في حين لم يتناول محتوى كتاب الأحياء للصف الثاني الثانوي هذا المفهوم، وهذا يدل على أن الكتاب المدرسي لم يراع ما جاء في الوثيقة التعليمية أي لا يوجد تطابق كلي بين الوثيقة التعليمية ومحتوى الكتاب، كما يبين الجدول (4) عدم تناول محتوى كتاب الأحياء للصف الثاني الثانوي لمحور التلوث البيئي وما يحويه من مفاهيم فرعية، وخلوه تماماً من ذلك وهذا يمثل قصوراً وإغفالاً في تناول مثل هذه المفاهيم المهمة والضرورية بالنسبة للبيئة وصيانتها من التلوث وقد بلغ عدد مفاهيم هذا المحور (19) مفهوماً فرعياً وهي: مفهوم التلوث، ودرجات التلوث، ومصادر التلوث الطبيعية، ومصادر التلوث الصناعية، وتلوث الهواء، وتلوث الماء، وتلوث التربة، وتلوث الغذاء، والتلوث الكيميائي، والتلوث الحراري، والتلوث بالمخلفات الصلبة والسائلة، والتلوث النفطي، والتلوث الإشعاعي، والتلوث الكهرومغناطيسي، والتلوث الضوضائي، والتلوث الدوائي، والتلوث الضوئي، والتلوث الحيوي، والتلوث الاجتماعي. وترى النتيجة الحالية أن هذا المحور يُعد من المحاور المهمة والضرورية كونه يشمل مفاهيم تؤثر في البيئة وسلامتها وسلامة الإنسان وصحته والذي يؤثر بدوره في

المجتمع، كما تتفق مع دراسة المرزوقي (2001) التي أشارت إلى إغفال كتاب الأحياء للمفاهيم البيئية التي تهم الدولة، وقد يُعزى عدم تناول هذه المفاهيم إلى أنه قد تم تناول بعضها في الصف الثالث الثانوي.

3-محور القضايا والمشكلات البيئية:

يوضح الجدول (4) أن محتوى كتاب الأحياء للصف الثاني الثانوي شبه خالٍ من مفاهيم هذا المحور فقد تناول بشكل ضمني (1) مفهوماً فرعياً فقط هو الاحتباس الحراري وبنسبة (5%) من العدد الكلي للمفاهيم الفرعية لهذا المحور البالغ عددها (20) مفهوماً فرعياً في حين لم يتناول (19) مفهوماً فرعياً وبنسبة (95%) وهي: مفهوم المشكلة البيئية، والنمو السكاني السريع، وسوء التوزيع السكاني، والتوسع العمراني، والتصحر، واختلال التوازن البيئي، واستنزاف الموارد الطبيعية، والكوارث الطبيعية، وتدهور البيئة، وأزمة الطاقة، والأمن الغذائي، وسوء التغذية، وتآكل طبقة الأوزون، والانعكاس الحراري، والتغيرات المناخية، والأمطار الحمضية، والتشويه البيئي، وآثار الاقتصاد والتكنولوجيا البيئية، والمخلفات والنفايات الخطرة، أي أن إجمالي ما تناوله الكتاب من مفاهيم فرعية في محور القضايا والمشكلات البيئية يُمثل نسبة متدنية وضعيفة جداً، وقد افتقر الكتاب إلى العديد من القضايا والمشكلات البيئية في الوقت الحالي. وتتفق النتيجة الحالية مع دراسة كلٌ من المرزوقي (2001)، وصقر(2010)، وسويدان ورمضان (2012) التي أشارت إلى تدني نسبة المفاهيم البيئية في كتب العلوم والأحياء، وقد يُعزى عدم تناول هذه المفاهيم إلى أنه تم تناول بعضٍ منها في الصف الثالث الثانوي.

4-محور التنمية المستدامة والاستدامة البيئية:

يبين الجدول (4) عدم تناول محتوى كتاب الأحياء للصف الثاني الثانوي لمحور التنمية المستدامة والاستدامة البيئية، وخلوه تماماً من هذا المحور الذي بلغ عدد مفاهيمه الفرعية (6) مفاهيم هي: مفهوم التنمية المستدامة، وحماية البيئة، والتوعية بالتنمية المستدامة، وسعة تحمل البيئة، والبصمة البيئية، وتقييم الأثر البيئي. وتتفق النتيجة الحالية مع دراسة المرزوقي (2001) التي أشارت إلى إغفال كتاب الأحياء للمفاهيم البيئية التي تهم الدولة، وقد يُعزى عدم تناول هذا المحور بمفاهيمه الفرعية إلى أنه من المحتمل عدم إدراك مطوري منهج الأحياء بالمرحلة الثانوية لأهمية مثل هذه المفاهيم في محتوى الكتاب.

5-محور الاستدامة الاجتماعية:

يوضح الجدول (4) عدم تناول محتوى كتاب الأحياء للصف الثاني الثانوي لمحور الاستدامة الاجتماعية وما يحويه من مفاهيم فرعية، وخلوه تماماً من ذلك؛ وهذا يُمثل قصوراً وإغفالاً في تناول الكتاب لمثل هذه المفاهيم البالغ عددها

(13) مفهوماً فرعياً وهي: الاحتياجات البشرية الأساسية، والتعليم البيئي المستدام، والإصحاح البيئي، والحق في الإدارة والإنتاج، والانتماء والأمان، والمساواة بين الأجناس البشرية، والمساواة بين الجنسين، والمساواة بين الأجيال، والمشاركة المجتمعية، والعدالة الاجتماعية، والسلام البيئي، وإدارة المخاطر، والتنمية البشرية. وتتفق النتيجة الحالية مع دراسة المرزوقي (2001) التي أشارت إلى إغفال كتاب الأحياء للمفاهيم البيئية التي تهُم الدولة، وقد يُعزى عدم تناول هذا المحور بمفاهيمه الفرعية إلى حداثة هذه المفاهيم على المستويين المحلي والعالمي.

6-محور الاستدامة الاقتصادية والسياسية:

يوضح الجدول (4) أن محتوى كتاب الأحياء للصف الثاني الثانوي خالٍ تماماً من هذا المحور الذي بلغ عدد مفاهيمه الفرعية (9) مفاهيم وهي: التنمية الاقتصادية، وتنمية البيئة، والكفاءة البيئية، والاستهلاك المستدام، والإنتاج المستدام، ومكافحة الفقر، والقرارات البيئية، وحل النزاعات، والقوانين والتشريعات لحماية البيئة. وتشير النتيجة الحالية إلى ضرورة تضمين مثل هذه المفاهيم في مناهج العلوم والأحياء خاصةً، كما تتفق مع دراسة المرزوقي (2001) التي أشارت إلى إغفال كتاب الأحياء للمفاهيم البيئية التي تهُم الدولة، وقد يُعزى عدم تناول هذه المفاهيم للأسباب المذكورة في المحاور السابقة وعلى وجه الخصوص حداثة هذه المفاهيم على مستوى الساحتين المحلية والعالمية.

7-محور مفاهيم التنمية المستدامة:

يتضح من الجدول (4) غياب مفاهيم التنمية المستدامة البالغ عددها (25) مفهوماً فرعياً حيث لم يتناول محتوى الكتاب أياً من هذه المفاهيم وهي: المحميات الطبيعية، وترشيد استهلاك الطاقة، وترشيد استهلاك المياه، وترشيد استهلاك الغطاء النباتي، وترشيد استهلاك الثروة الحيوانية، وترشيد استهلاك المعادن، وترشيد استهلاك المبيدات الحشرية، ومعالجة المخلفات الصلبة، ومعالجة مخلفات الصرف الصحي، ومعالجة غازات وأبخرة المصانع، والدفن الصحي للمخلفات، وإعادة تدوير النفايات، واستخدام الطاقة البديلة، واستخدام الإنتاج الأنظف، والحد من النمو السكاني السريع، والحد من الهجرة الداخلية، والزراعة العضوية، وإدارة الموارد الطبيعية، ومكافحة التلوث، ومكافحة التصحر، والمراجعة البيئية، وحقوق البيئة، وصيانة البيئة، ونشر الأخلاقيات البيئية، والتنبؤ بالكوارث البيئية. وتتفق النتيجة الحالية مع دراسة المرزوقي (2001) التي أشارت إلى إغفال كتاب الأحياء للمفاهيم البيئية التي تهُم الدولة، وقد يُعزى عدم تناول مفاهيم التنمية المستدامة إلى حداثة هذه المفاهيم في البيئة اليمنية، وإلى أن عدداً ضئيلا منها تم تناوله في الصف الثالث الثانوي.

بينما بتحليل الوثيقة التعليمية (البرنامج الرسمي) ومحتوى كتاب الأحياء للصف الثالث الثانوي بالمرحلة الثانوية توصل البحث الحالي إلى النتائج الآتية لكل محور من محاور قائمة التحليل، والجدول (5) يبين نتائج تحليل محتوى

كتاب الأحياء للصف الثالث الثانوي من حيث التكرارات والنسب المئوية لمدى توافر مفاهيم البيئة والتنمية المستدامة الرئيسة والفرعية بمحتوى هذا الكتاب.

جدول (5) التكرارات والنسب المئوية للمفاهيم البيئية والتنمية المستدامة المتضمنة في محتوى كتاب الأحياء للصف الثالث الثانوي في الجمهورية اليمنية.

المفاهيم الرئيسة	العدد الكلي للمفاهيم البيئية والتنمية المستدامة الفرعية	مدى تناول محتوى كتاب الأحياء للصف الثالث الثانوي لمفاهيم البيئة والتنمية المستدامة					
		يتناول بشكل صريح		يتناول بشكل ضمني		لا يتناول	
		ت	(%)[1]	ت	%	ت	%
1-البيئة ومكوناتها	23	8	%35	5	%22	10	%43
2-التلوث البيئي	19	11	%58	1	%5	7	%37
3-القضايا والمشكلات البيئية	20	2	%10	8	%40	10	%50
4-التنمية المستدامة والاستدامة البيئية	6	0	%0	0	%0	6	%100
5-الاستدامة الاجتماعية	13	0	%0	0	%0	13	%100
6-الاستدامة الاقتصادية والسياسية	9	0	%0	1	%11	8	%89
7-مفاهيم التنمية المستدامة	25	4	%16	0	%0	21	%84
المجموع الكلي لتكرارات المفاهيم	115	25	%22	15	%13	75	%65

يوضح الجدول (5) النسب المئوية لمدى توافر مفاهيم البيئة والتنمية المستدامة، ومنه يتضح أن محتوى كتاب الأحياء للصف الثالث الثانوي تناول بشكل صريح (25) مفهوماً فرعياً مثّل ما نسبته (22%)، كما تناول بشكل ضمني (15) مفهوماً فرعياً مثّل ما نسبته (13%)، بينما لم يتناول (75) مفهوماً فرعياً مثّل ما نسبته (65%) من إجمالي عدد

1-(%) حسبت النسبة المئوية على أساس النسبة بين عدد تكرارات المفاهيم على العدد الكلي للمفاهيم في كل مفهوم رئيس ومضروباً في 100، مثلاً 8 قسمة 23 مضروباً في 100 تساوي (35%) وهكذا.

المفاهيم المتضمَّنة في قائمة المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة المتمثلة في (115) مفهوماً فرعياً، وعليه يمكن توضيح عدد المفاهيم التي تم تناولها في محتوى كتاب الأحياء للصف الثالث الثانوي، وكذلك عدد المفاهيم التي لم يتم تناولها في المحتوى، في كل محور من محاور القائمة كلٌ على حِدة كما يلي:

1-محور البيئة ومكوناتها:

يتضح من الجدول (5) أن محتوى كتاب الأحياء للصف الثالث الثانوي قد تناول بشكل صريح (8) مفاهيم بنسبة (35%)، كما تناول بشكل ضمني (5) مفاهيم بنسبة (22%) من إجمالي (23) مفهوماً فرعياً، بينما لم يتناول (10) مفاهيم فرعية، بنسبة (43%) وهي: نظام طبيعي مائي، ونظام طبيعي في اليابسة، والعلاقات الغذائية، والشبكات الغذائية، والتنوع الاحيائي، ودورة الأكسجين، ودورة الماء، ودورة النتروجين، ودورة الكربون، والدورات الرسوبية للعناصر، أي أن إجمالي ما تناوله محتوى الكتاب من مفاهيم فرعية في هذا المحور بلغ (57%)، وهي نسبة متدنية وغير مقبولة تربوياً؛ وذلك لأهمية البيئة ومكوناتها في كتاب الأحياء الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيئة ومكوناتها الحية وغير الحية، وتتفق النتيجة الحالية مع دراسة كلٌ من المرزوقي (2001)، وصقر(2010) اللتين أشارتا إلى تدني نسبة المفاهيم البيئية في كتب العلوم والأحياء الدراسية، وقد يُعزى السبب في عدم تناول هذه المفاهيم إلى أنه تم تناولها في مقررات دراسية سابقة في الصف الثاني الثانوي.

2-محور التلوث البيئي:

يبين الجدول (5) أن محتوى كتاب الأحياء للصف الثالث الثانوي قد تناول بشكل صريح (11) مفهوماً فرعياً بنسبة (58%)، بينما تناول بشكل ضمني مفهوماً واحداً (1) بنسبة (5%)، وذلك من إجمالي عدد مفاهيم المحور البالغة (19) مفهوماً فرعياً، في حين لم يتناول (7) مفاهيم وبنسبة (37%) وهي: درجات التلوث، والتلوث بالمخلفات الصلبة والسائلة، والتلوث الكهرومغناطيسي، والتلوث الدوائي، والتلوث الضوئي، والتلوث الحيوي، والتلوث الاجتماعي، أي أن إجمالي ما تناوله محتوى الكتاب من مفاهيم فرعية في هذا المحور بلغ (63%)، وهي نسبة متدنية وضعيفة جداً نظراً لِما تُعانيه البيئة اليمنية من تلوث ولِما يسببه هذا التلوث من مشاكل صحية للبيئة ومكوناتها، وعلى رأسها الإنسان خاصةً وأننا في عصر التقدم التكنولوجي الذي يؤدي دوراً مهماً في زيادة نسبة الملوثات البيئية التي تزيد يوماً بعد يوم، وما تؤدي إليه من مشاكل بيئية، كما أن الكتاب تناول مفهوم التلوث كمشكلة محلية وليست على نطاق عالمي. وتتفق النتيجة الحالية مع دراسة كلٌ من المرزوقي (2001)، وصقر (2010) اللتين أشارتا إلى تدني نسبة المفاهيم البيئية في كتب العلوم والأحياء الدراسية، وقد يُعزى عدم تناول هذه المفاهيم لسبب أنه قد يكون من المحتمل عدم إدراك واضعي منهج الأحياء للمرحلة

الثانوية للأهمية القصوى لهذه المفاهيم في محتوى كتاب الأحياء للصف الثالث الثانوي عند تطويرها بوزارة التربية والتعليم.

3-محور القضايا والمشكلات البيئية:

يوضح الجدول (5) أن محتوى كتاب الأحياء للصف الثالث الثانوي تناول بشكل صريح مفهومين فرعيين (2) بنسبة (10%)، بينما تناول بشكل ضمني (8) مفاهيم فرعية وبنسبة (40%) من العدد الكلي للمفاهيم الفرعية لهذا المحور البالغ عددها (20) مفهوماً فرعياً، في حين لم يتناول (10) مفاهيم فرعية وبنسبة (50%) وهي: مفهوم المشكلة البيئية، وسوء التوزيع السكاني، والكوارث الطبيعية، وتدهور البيئة، وأزمة الطاقة، والأمن الغذائي، وسوء التغذية، والتشويه البيئي، وآثار الاقتصاد والتكنولوجيا البيئية، والمخلفات والنفايات الخطرة، أي أن إجمالي ما تناوله الكتاب من مفاهيم فرعية في محور القضايا والمشكلات البيئية بلغ (50%)، وهي نسبة متدنية وضعيفة جداً ولا تعكس الاتجاه العالمي نحو قضايا ومشكلات البيئة في عصر تفاقمت وتنوعت فيه المشكلات البيئية، فقد أغفل الكتاب وافتقر إلى العديد من القضايا والمشكلات البيئية في الوقت الحالي. وتتفق النتيجة الحالية مع دراسة كلٌ من المرزوقي (2001)، وصقر (2010)، وسويدان ورمضان (2012) التي أشارت إلى تدني نسبة المفاهيم البيئية في كتب العلوم والأحياء، وقد يُعزى عدم تناول هذه المفاهيم إلى عدم إدراك مطوري منهج الأحياء لأهمية مثل هذه القضايا والمشكلات البيئية في محتوى كتاب الأحياء، أو كما أشارت إليه دراسة القحطاني (2010) لعدم الشعور بأهمية بعض المشكلات البيئية وتأثيراتها المستقبلية الخطيرة في البيئة والإنسان، أو إلى عدم قدرة المنهج على مواكبة ما يُستجد من مشكلات وقضايا بيئية.

4-محور التنمية المستدامة والاستدامة البيئية:

يبين الجدول (5) عدم تناول محتوى كتاب الأحياء للصف الثالث الثانوي لمحور التنمية المستدامة والاستدامة البيئية، وخلوه تماماً من هذا المحور الذي بلغ عدد مفاهيمه الفرعية (6) مفاهيم هي: مفهوم التنمية المستدامة، وحماية البيئة، والتوعية بالتنمية المستدامة، وسعة تحمل البيئة، والبصمة البيئية، تقييم الأثر البيئي. وترى النتيجة الحالية أن محور التنمية المستدامة والاستدامة البيئية من المحاور المهمة والضرورية التي يفترض تضمينها في كتب الأحياء كونها أصبحت ذات أهمية قصوى في العصر الحالي وخاصةً بعد الاتجاه العالمي نحو التنمية المستدامة ودورها في استدامة البيئة، ولكونها تمثل وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، وطريقاً للوصول إلى بيئة ومجتمع مستدامين، ونظراً للعلاقة الوثيقة بين البيئة والتنمية المستدامة ينبغي أن تترافق مفاهيم البيئة مع مفاهيم التنمية المستدامة في محتوى الكتب الدراسية، وبشكل متوازن حتى يتحقق الغرض المطلوب من تدريسها، كما تتفق مع دراسة الفقيه (2006) التي أشارت إلى عدم وجود توازن بين توزيع المفاهيم البيئية في كتاب العلوم، وقد يُعزى عدم تناول هذا

المحور بمفاهيمه الفرعية إلى أنه من المحتمل عدم إدراك مطوري منهج الأحياء بالمرحلة الثانوية لأهمية مثل هذه المفاهيم في محتوى كتاب الأحياء للصف الثالث الثانوي، أو ربما يرجع السبب في ذلك إلى حداثة مثل هذه المفاهيم على الساحة اليمنية.

5-محور الاستدامة الاجتماعية:

يوضح الجدول (5) عدم تناول محتوى كتاب الأحياء للصف الثالث الثانوي لمحور الاستدامة الاجتماعية وما يحويه من مفاهيم فرعية، وخلوه تماماً من ذلك؛ وهذا يُمثل قصوراً وإغفالاً في تناول الكتاب لمثل هذه المفاهيم المهمة والضرورية في الاستدامة الاجتماعية البالغ عددها (13) مفهوماً فرعياً وهي: الاحتياجات البشرية الأساسية، والتعليم البيئي المستدام، والإصحاح البيئي، والحق في الإدارة والإنتاج، والانتماء والأمان، والمساواة بين الأجناس البشرية، والمساواة بين الجنسين، والمساواة بين الأجيال، والمشاركة المجتمعية، والعدالة الاجتماعية، والسلام البيئي، وإدارة المخاطر، التنمية البشرية. وترى النتيجة الحالية أن هذا المحور يُعد من المحاور المهمة كونه يشمل عدة مفاهيم فرعية مهمة وضرورية لتحقيق حياة كريمة للإنسان اليمني الذي يُمثل الغاية والوسيلة للتنمية المستدامة في المجتمع اليمني، كما ترى أن يُراعى عند إعداد مناهج العلوم عامةً والأحياء خاصةً أن تتضمن المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة كونها من المفاهيم المهمة التي أصبح الاهتمام بها عالمياً منذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل تنمية مستدامة (2005-2014). وتتفق النتيجة الحالية مع دراسة المرزوقي (2001) التي أشارت إلى إغفال كتاب الأحياء للمفاهيم البيئية التي تهُم الدولة، وقد يُعزى عدم تناول هذا المحور بمفاهيمه إلى عدم توافر الإمكانيات المتاحة لتضمين مثل هذه الموضوعات أو إلى حداثة هذه المفاهيم على مستوى الساحة اليمنية.

6-محور الاستدامة الاقتصادية والسياسية:

يوضح الجدول (5) أن محتوى كتاب الأحياء للصف الثالث الثانوي شبه خالٍ من هذا المحور الذي بلغ عدد مفاهيمه الفرعية (9) مفاهيم إلا أن محتوى الكتاب تناول مفهوماً فرعياً واحداً (1) بشكل ضمني، وبنسبة (11%)، وهذه النسبة تُعد متدنية بدرجة عالية، وغير مقبولة تربوياً لأهمية الاستدامة الاقتصادية ومفاهيمها الفرعية والاستدامة السياسية ومفاهيمها الفرعية في حياة الأمم والشعوب، في حين لم يتناول محتوى الكتاب (8) مفاهيم وبنسبة (89%) وهي: تنمية البيئة، والكفاءة البيئية، والاستهلاك المستدام، والإنتاج المستدام، ومكافحة الفقر، والقرارات البيئية، وحل النزاعات، والقوانين والتشريعات لحماية البيئة. وتبين النتيجة الحالية ضرورة تضمين مثل هذه المفاهيم في المناهج الدراسية عامةً ومناهج العلوم والأحياء خاصةً، كما تتفق مع دراسة صقر (2010) التي أشارت إلى ضعف تناول مقررات العلوم للمفاهيم البيئية، وتناولها لها بصورة مختصرة جداً، وقد يُعزى عدم تناول هذه المفاهيم إلى عدم اهتمام واضعي منهج

الأحياء بالمفاهيم العلمية الحديثة المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة التي لها دور وأثر فعال في حماية البيئة اليمنية واستدامتها.

7-محور مفاهيم التنمية المستدامة:

يتضح من الوثيقة التعليمية (البرنامج الرسمي) وجود مفهوم "المحميات الطبيعية" في حين لم يتناول محتوى كتاب الأحياء للصف الثالث الثانوي هذا المفهوم وهذا يدل على أن الكتاب المدرسي لم يراع ما جاء في الوثيقة التعليمية أي لا يوجد تطابق كلي بين الوثيقة التعليمية ومحتوى الكتاب.

كما يتضح من الجدول (5) أن محتوى كتاب الأحياء للصف الثالث الثانوي شبه خالٍ من محور مفاهيم التنمية المستدامة البالغ عددها (25) مفهوماً فرعياً، حيث تناول محتوى الكتاب بشكل صريح (4) مفاهيم فرعية بنسبة (16%)، وهي نسبة ضعيفة جداً وغير مقبولة تربوياً نظراً لأهمية مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج والكتب الدراسية وخاصةً كتب الأحياء في المرحلة الثانوية في البيئة اليمنية، بينما لم يتناول الكتاب (21) مفهوماً فرعياً وبنسبة (84%) وهي: المحميات الطبيعية، وترشيد استهلاك الطاقة، وترشيد استهلاك المياه، وترشيد استهلاك الغطاء النباتي، وترشيد استهلاك الثروة الحيوانية، وترشيد استهلاك المعادن، وترشيد استهلاك المبيدات الحشرية، ومعالجة غازات وأبخرة المصانع، والدفن الصحي للمخلفات، واستخدام الطاقة البديلة، واستخدام الإنتاج الأنظف، والحد من النمو السكاني السريع، والحد من الهجرة الداخلية، والزراعة العضوية، وإدارة الموارد الطبيعية، ومكافحة التصحر، والمراجعة البيئية، وحقوق البيئة، وصيانة البيئة، ونشر الأخلاقيات البيئية، والتنبؤ بالكوارث البيئية. وترى النتيجة الحالية ضرورة الاهتمام بتضمين مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج الدراسية وخاصةً مناهج العلوم والأحياء لِما لها من أهمية في وقتنا الراهن وخصوصاً مع ذلك الاهتمام العالمي بالبيئة وقضاياها البيئية التي غالباً ما تناقش في المؤتمرات والمحاضرات الدولية، كما تتفق مع دراسة كلٌ من الأغبري (1999)، وصقر (2010)، وسويدان ورمضان (2012) التي أشارتَ إلى تدني نسبة تناول المفاهيم البيئية في كتب الأحياء، وقد يُعزى عدم تناول مفاهيم التنمية المستدامة إلى حداثة مثل هذه المفاهيم على مستوى الساحة اليمنية.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني ومناقشتها:

للإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة البحث الذي نص على: "ما هي الأنماط البيداغوجية المتَّبعة في عرض وتقديم المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة في كتب الأحياء للصفين الثاني والثالث الثانوي بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية؟".

والجدول التالي (6) يوضح عدد الفقرات والنسب المئوية للأنماط البيداغوجية المستعملة في عرض وتقديم المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة في كتاب الأحياء للصف الثاني الثانوي.

جدول (6) يوضح عدد الفقرات والنسب المئوية للأنماط البيداغوجية المستعملة في عرض وتقديم المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة في كتاب الأحياء للصف الثاني الثانوي بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية.

الأنماط البيداغوجية	عدد الفقرات	النسب المئوية %[1]
1-التلقيني (بالمعلومات)	29	%63
2-الزجري	17	%37
3-بالإقناع	-	%0
4-التشاركي	-	%0
المجموع	46	%100

يتضح من الجدول (6) أنَّ:

1-غياب النمط البيداغوجي بالإقناع، والنمط التشاركي في محتوى الوحدتين السادسة والسابعة اللتين تضمنتا المفاهيم البيئية في محتوى الكتاب، وتتفق النتيجة الحالية مع دراسة (Alaya Alaya, 2010) التي أشارت إلى أن كتاب الأحياء للصف الثاني الثانوي بتونس لا يركز على النمط التشاركي، ودراسة (Berthou, *et. al.*, 2008) التي أشارت إلى غياب النمط التشاركي في الكتب الفرنسية. وترى النتيجة الحالية ضرورة التنويع في الأنماط البيداغوجية المتَّبعة في عرض وتقديم المفاهيم البيئية وخاصةً النمط بالإقناع والنمط التشاركي لأهميتهما في إكساب الطلبة المفاهيم البيئية، وتكوين السلوك البيئي الإيجابي لحماية البيئة والحفاظ عليها.

2- بلغ عدد الفقرات التي مثلت النمط البيداغوجي التلقيني (29) فقرة، وبنسبة (63%)، بينما بلغ عدد الفقرات التي مثلت النمط الزجري (17) فقرة، بنسبة (37%) من إجمالي (46) فقرة، وهذا يدل على سيادة النمط التلقيني يليه

1-(%) حسبت النسبة المئوية على أساس عدد الفقرات التي مثلت النمط البيداغوجي على العدد الكلي للفقرات الممثلة للأنماط البيداغوجية جميعاً بالضرب في 100.

النمط الزجري، وتتفق النتيجة الحالية مع دراسة كلٌ من (Agorram, *et. al.,* 2007)، و(Alaya Alaya, 2010)، وكذلك دراسة (Clèment, 2014)، التي أشارت جميعها إلى سيادة وهيمنة النمطين التلقيني والزجري في الكتب الدراسية.

والجدول التالي (7) يوضح عدد الفقرات والنسب المئوية للأنماط البيداغوجية المستعملة في عرض وتقديم المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة في كتاب الأحياء للصف الثالث الثانوي.

جدول (7) يوضح عدد الفقرات والنسب المئوية للأنماط البيداغوجية المستعملة في عرض وتقديم المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة في كتاب الأحياء للصف الثالث الثانوي بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية.

الأنماط البيداغوجية	عدد الفقرات	النسب المئوية %[1]
1-التلقيني (بالمعلومات)	74	%70
2-الزجري	26	%25
3-بالإقناع	-	%0
4-التشاركي	5	%5
المجموع	105	%100

يتضح من الجدول (7) أنَّ:

1-سيادة النمط البيداغوجي التلقيني في عرض وتقديم غالبية المفاهيم المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، وتتفق النتيجة الحالية مع دراسة (Clèment, 2014)، و(Agorram, *et. al.,* 2007) اللتين أشارتا إلى سيادة النمط التلقيني في الكتب الدراسية.

2-غياب النمط البيداغوجي بالإقناع في محتوى كتاب الأحياء للصف الثالث الثانوي، وتتفق النتيجة الحالية مع دراسة (Berthou, *et. al.,* 2008) التي أشارت إلى قلة النمط بالإقناع وغياب النمط التشاركي في الكتب الدراسية. كما ترى أهمية مثل هذا النمط في تقديم المفاهيم كون الطالب هو محور العملية التعليمية.

1- (%) حسبت النسبة المئوية على أساس عدد الفقرات التي مثلت النمط البيداغوجي على العدد الكلي للفقرات الممثلة للأنماط البيداغوجية جميعاً بالضرب في 100.

3-عدداً ضئيلاً جداً من المفاهيم المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة تم عرضها وتقديمها وفق النمط البيداغوجي التشاركي. وترى النتيجة الحالية أهمية النمط البيداغوجي التشاركي في عرض وتقديم غالبية المفاهيم لأنه يؤدي دوراً مهماً في جعل الطلبة أكثر فعاليةً في حل القضايا والمشكلات البيئية، كما يُحقق الغاية من دراستها ويساعدهم على التفكير الناقد، وغيابه يدل على أن المناقشة العلمية تقتصر على نقل المعرفة فقط.

4-بلغ عدد الفقرات التي مثلت النمط البيداغوجي التلقيني (74) فقرة، وبنسبة (70%)، كما بلغ عدد الفقرات التي مثلت النمط الزجري (26) فقرة، وبنسبة (25%)، بينما بلغ عدد الفقرات التي مثلت النمط التشاركي (5) فقرات، وبنسبة (5%) من إجمالي (105).

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث ومناقشتها:

للإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة البحث الذي نص على: "هل تتضمَّن كتب الأحياء للصفين الثاني والثالث الثانوي بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية مقاربة خطية أم نظامية عند التَّطرُّق للمفاهيم البيئية والتنمية المستدامة؟".

تم تحليل الرسوم المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة في كتاب الأحياء للصف الثاني الثانوي، وتحليل النصوص المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة في كتاب الأحياء للصف الثالث الثانوي وذلك لخلوه من الرسوم المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة، كلٌ على حِدة، والجدول التالي (8) يبين نتائج تحليل الرسوم المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة في كتاب الأحياء للصف الثاني الثانوي وهي كالآتي:

جدول (8) يبين تحليل الرسوم المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة في كتاب الأحياء للصف الثاني الثانوي بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية.

أنواع الرسوم		عدد الرسوم	النسب المئوية	الأمثلة في الكتاب
1-رسوم خطية	(أ)	-	%0	لا يوجد
	(ب)	3	%38	شكل (5) انتقال الطاقة الضوئية ص129 شكل (6) سلسلة غذائية برية، ومائية ص130

				شكل (8) هرم الطاقة ص132
	(ج)	2	%25	شكل (1) نظام بيئي ص121 شكل (7) شبكة غذائية في نظام بيئي ص131
2-رسوم نظامية (رسوم تُمثل دورات)	(د)	2	%25	شكل (9) مستودعات العناصروالعمليات الرابطة ص134 شكل (10) دورة الكربون في الطبيعة ص136
	(هـ)	-	%0	لا يوجد
	(و)	1	%12	شكل (11) مخطط لدورة النتروجين ص137
	(ي)	-	%0	لا يوجد
المجموع الكلي	7	8	%100	8

يتضح من الجدول (8) أنَّ:

عدد الرسوم المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة الخطية بلغ (5) رسومات، وبنسبة (63%)، بينما عدد الرسوم النظامية بلغ (3) رسومات، وبنسبة (37%) من إجمالي (8) رسومات، أي أن الرسوم المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة في محتوى كتاب الأحياء للصف الثاني الثانوي أغلبها خطية، وترى النتيجة الحالية أن هذا لا يكفي لإكساب الطلبة المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة وذلك لأن البيئة نظام معقد ومتعدد التفاعلات بين عناصره المختلفة، فالمقاربة النظامية مهمة وضرورية للتصرف في الثروات الطبيعية وحماية البيئة وتنميتها تنمية مستدامة، كما تتفق مع دراسة (Alaya Alaya, 2010) التي أشارت إلى أن غالبية الرسوم المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة في كتاب الأحياء للصف الثاني الثانوي بتونس خطية.

بينما الجدول التالي (9) يبين نتائج تحليل النصوص المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة في كتاب الأحياء للصف الثالث الثانوي وهي كالآتي:

جدول (9) يبين تحليل النصوص المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة في كتاب الأحياء للصف الثالث الثانوي بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية.

أنواع النصوص		عدد النصوص	النسب المئوية	الأمثلة في الكتاب
1-نصوص تبرز علاقات خطية	(أ)	1	%17	العلاقة بين إزالة الغابات وتدهور الغابات والثروة النباتية ص184
	(ب)	3	%50	مراحل تطور علاقة الإنسان بالبيئة (البيئة المُشيَّدة) ص163
				العلاقة بين زيادة النمو السكاني وزيادة الأنشطة البشرية وزيادة استنزاف الموارد الطبيعية وزيادة تلوث التربة ص180
				العلاقة بين استنزاف المياه وتناقص منسوبها في الأحواض الجوفية والتناقص المستمر في الأحواض الجوفية ص182
	(ج)	-	%0	لا يوجد
2-نصوص تبرز علاقات نظامية (دورات)	(د)	-	%0	لا يوجد
	(هـ)	2	%33	العلاقة بين تلوث الهواء والأمطار الحمضية ص165-166
				العلاقة بين تلوث الهواء والاحتباس الحراري ص 167
	(و)	-	%0	لا يوجد
	(ي)	-	%0	لا يوجد
المجموع الكلي	7	6	%100	6

يتضح من الجدول (9) أنَّ:

محتوى كتاب الأحياء للصف الثالث الثانوي خالٍ من الرسوم الخطية والنظامية، ولكن هناك بعض النصوص التي تبرز وجود علاقة خطية أو نظامية وقد بلغ عدد النصوص التي تُمثل علاقة خطية (4) نصوص، بنسبة (67%)، بينما بلغ عدد النصوص التي تُمثل علاقة نظامية (2) نصين، بنسبة (33%) من إجمالي (6) نصوص، أي أن أغلب النصوص في محتوى هذا الكتاب تمثل علاقات خطية وهذا لا يكفي لإكساب الطلبة المفاهيم البيئية والتنمية المستدامة؛ لأن البيئة نظام معقد ومتعدد التفاعلات بين مكوناته المختلفة فالمقاربة النظامية مهمة وضرورية لإكساب الطلبة السلوك البيئي

الذي يؤدي بهم إلى المحافظة على البيئة وحسن استغلالها وتنميتها تنمية مستدامة، وتتفق النتيجة الحالية مع دراسة علية(Alaya Alaya, 2010) التي أشارت إلى أن غالبية الرسوم المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة في كتاب الأحياء للصف الثاني الثانوي بتونس خطية.

التوصيات والمقترحات:

أولاً: التوصيات:

في ضوء نتائج البحث الحالي توصي الباحثة بما يلي:

1-ضرورة مراعاة محتوى كتب الأحياء بالمرحلة الثانوية لِما جاء في الوثيقة التعليمية (البرنامج الرسمي).

2-تضمين مفاهيم البيئة والتنمية المستدامة التي وردت في القائمة ولم يتم تناولها في محتوى كتب الأحياء للصفين الثاني والثالث الثانوي لأهميتها في تحقيق الاستدامة البيئية، مع التركيز على التلوث-التدهور-الصيانة-إدارة الموارد-التدوير-أزمة الطاقة-أزمة المياه واستنزافها.

3-توزيع مفاهيم البيئة والتنمية المستدامة بشكل متوازن بين وحدات محتوى الكتاب الواحد، ومحتوى الكتابين معاً.

4-إعادة النظر في مناهج العلوم والأحياء وتضمينها بالقدر الكافي مفاهيم التنمية المستدامة ومبادئها، لتحقيق تعلُم وبيئة مستدامين.

5-التقليل من اتباع النمط البيداغوجي التلقيني قدر الإمكان في نقل المفاهيم المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة، وزيادة التركيز على النمط البيداغوجي بالإقناع، والنمط التشاركي لأهميتهما في تغيير السلوكيات المتعلقة بالمحافظة على البيئة، وحل قضاياها ومشكلاتها البيئية المعقدة.

6-تعزيز محتوى الكتب بالعديد من الأنشطة البنائية التي تمنح الطلبة فرصة لفهم المشكلات البيئية المعقدة التي تتداخل فيها عدة عوامل، وفرصة للتفكير الناقد والإبداعي، وبالعديد من الرسوم والنصوص المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة التي تبرز علاقات نظامية تمثل تغذية راجعة وتُحقق التنمية المستدامة.

ثانياً: المقترحات:

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج البحث الحالي اقترح الآتي:

1-إجراء دراسة مماثلة للبحث الحالي تتناول مناهج العلوم في المرحلة الأساسية لمعرفة مدى تناولها لمفاهيم التنمية المستدامة.

2-بناء برنامج في التنمية المستدامة في مراحل التعليم العام والجامعي.

مراجع البحث:

أولاً: المراجع العربية:

1-الأغبري، طارق عبد الواحد أحمد (1999). المفاهيم البيئية في كتاب الجغرافيا للصف الثالث الثانوي في اليمن ودورها في تعميق الوعي البيئي لدى الطلبة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة صنعاء.

2-الحكيمي، وليد محمد ثابت (2012). الدليل التدريبي لمشرفي النادي البيئي. ط1، وزارة المياه والبيئة، الهيئة العامة لحماية البيئة، صنعاء.

3-الربعاني، أحمد بن أحمد بن حمدان (2010). مؤشرات التنمية المستدامة للسكان المضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية بسلطنة عُمان. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، المجلد (7)، العدد (2)، 169-191.

4-السعيد، سعيد محمد (2005). التربية البيئية للكبار: (المفهوم-الأهداف-الأُسس والمداخل والأساليب). مجلة دراسات في المناهج وطرائق التدريس، الجمعية المصرية للمناهج وطرائق التدريس، العدد (103).

5-الصانع، محمد إبراهيم (2000). البيئة في المناهج والمقررات الدراسية. ط2، صنعاء، اليمن، مركز عبادي للدراسات والنشر.

6-الصباريني، محمد سعيد (2002). التميز في التربية البيئية. الرياض، السعودية، مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي.

7-الصباريني، محمد سعيد وآخرون (1993). التربية البيئية مقرر دراسي للمعاهد المتوسطة السنتين بعد الثانوية. ط1، الجمهورية اليمنية، وزارة التربية والتعليم.

8-العادلي، كاظم كريدي خلف (2008). المخرجات التربوية وعلاقتها بالتنمية المستدامة. مجلة رسالة التربية، وزارة التربية والتعليم، مسقط، العدد (22).

9-العجمية، معصومة بنت حبيب (2008). العلاقة بين التربية والتنمية المستدامة وكيف تحقق التربية التنمية المستدامة. مجلة رسالة التربية، وزارة التربية والتعليم، مسقط، سلطنة عُمان، العدد(22).

10-الفراء، فاروق أحمد (1997). أثر برنامج التربية بجامعة الأزهر بغزة في التربية البيئية لدى الطلبة الخريجين بالمستوى الرابع. الجمعية المصرية للمناهج وطرائق التدريس، مجلة دراسات في المناهج وطرائق التدريس، العدد(44).

11-الفقيه، أحمد ناجي أحمد (2006). طبيعة تضمين المفاهيم البيئية في كتاب العلوم للصف التاسع من التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن.

12-القحطاني، سعيد بن مشبب عايض (2010). واقع التربية البيئية في مقررات العلوم لتلاميذ الصفوف العليا بالمرحلة الابتدائية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة، السعودية.

13-اللقاني، أحمد، وفارعة، محمد (1999). التربية البيئية واجب ومسؤولية. ط1 ، القاهرة، مصر، عالم الكتب.

14-المرزوقي، عبد المنعم محمد درويش (2001). مدى تناول كتاب الأحياء للصف الأول الثانوي بدولة الإمارات العربية المتحدة لبعض جوانب التربية البيئية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عدن.، اليمن.

15-المطلس، عبده (1997). تحليل المناهج النظرية والتطبيق. ط1، صنعاء، اليمن، المنار للطباعة وخدمات الحاسب.

16-المعافا، محمد يحيى حسين (1998). برنامج مقترح لتنمية مفاهيم التربية البيئية في مجال الدراسات الاجتماعية لطلاب المرحلة الابتدائية وأثره في تنمية الوعي البيئي. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة طنطا.، مصر.

17-المعمري، على محمد (2004). كفاية منهج الجغرافيا في تجسيد المفاهيم البيئية بالتعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية دراسة مقررات الحلقة الأخيرة. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أفريقيا العالمية السودان.

18-المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة التربية (1987). التربية البيئية في مناهج التعليم العام بالوطن العربي. تونس.

19-حسن، أحمد فرغلي (2007). البيئة والتنمية المستدامة الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي. ط1، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في العلوم الهندسية.

20-خطايبة، عبد الله (2008). تعليم العلوم للجميع. ط2، عَمَّان، الأردن، دار المسيرة.

21-سمارة، نواف والعديلي، عبد السلام (2008). مفاهيم ومصطلحات في العلوم التربوية، عَمَّان، الأردن، دار المسيرة.

22-سويدان، رجاء ورمضان، محمود (2012). المفاهيم الصحية والبيئية المتضمنة في كتب العلوم الأساسية في فلسطين. مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، العدد (38)، 123-153.

23-صقر، محمد حسين سالم (2010). مدى تناول محتوى مقررات العلوم بالمرحلة الابتدائية العليا لمفاهيم المخاطر البيئية. الجمعية المصرية للتربية العلمية، مجلة التربية العلمية، المجلد (13)، العدد (5)، 71-98.

24-طعيمة، رشدي أحمد (2004). تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية: "مفهومه، أسسه، استخداماته "،ا لقاهرة، مصر، دار الفكر العربي.

25-ماكوين، روزالين وآخرون (2009). التعليم من أجل التنمية المستدامة. سلسلة منشورات التعليم من أجل التنمية المستدامة، ترجمة كلية القصبة الجامعية، جامعة البلقاء، عمَّان، الأردن، دائرة المكتبة الوطنية.

26-مركز البحوث والتطوير التربوي فرع عدن (1995). نتائج أعمال الورشة للتعليم البيئي في المناهج المدرسية. عدن، اليمن.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

27- Abrougui, M.; Abdelli S.; Berthou, G.; Khqlil, I.; Youssef, R.; Alaya, A.; Hadj Hameur, M.; Mouelhi, L.; Agorram, B.; Selmaoui, S.; Elabboudi, E. and Khzami, S. (2007). Écologie et Éducation à l'environnement : les styles pédagogiques dans les manuels scolaires de quatre pays francophones. *Actes du Meeting IOSTE, Critical Analysis of Science School Textbooks,* Hammamet, Tunisie, février 2007cédérom.

28- Agorram, B.; Selmaoui, S.; Elabboudi, T.; Clément, P. and Abrougui, M. (2007). L'homme et l'environnement: Analyse historique des manuels des SVT de l'enseignement secondaire marocain. *Actes du Meeting IOSTE, Critical Analysis of Science School Textbooks*, Hammamet, Tunisie, février 2007 cédérom.

29- Alaya, A. (2010). L'education à l'environnement en Tunisie, Analyse des valeurs à la nature et à l'environnement dans les conceptions d'enseignants et d'élèves et dans des manuels scolaires. *Thèse de doctorat,* Université Claude Bernand-Lyon1, et ISEFC de Tunis.

30- Australian Government, Department of the Environment and Heritage. (2005). Educating for A Sustainable Future, A National Environmental Education Statement for Australian Schools.

http://www.environment.gov.au/resource/educating-sustainable-future-national-environmental-education-statement-australian-schools, available online at, 13/2/2014.

31- Berthou, Gueydan. G.; Clément, C.; Clément, P. (2008). L'Éducation à l'environnement dans les manuels scolaires de sciences de la vie et de la Terre. *Aster, 46*, 155-180.

32- Caravita, S.; Valente, A.; Pace, P.; Valanides, N.; Khalil. I.; Berthou, G.; Kozan-Naumescu, A. and Clément, P. (2008). Construction and Validation of Textbook Analysis Grids for Ecology and Environmental Education. *Science Education International*. 19 (2), 97-116.

http://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ890627.pdf, available online at. 13/2/2014.

33- Clément, P.; Caravita, S. (2011). Education pour le Développement Durable (EDD) et compétences des élèves dans l'enseignement secondaire. Etude réalisée pour l'UNESCO. www.ensi.org//RAPPORT%20UNESCO%20EDD_23, available online at. 13-2-2014.

34- Clément, P. (2014). *Le délai de transposition didactique dans les livres du professeur*. Quelques exemples en SVT classe de 3ème, In *Actes du 8ème rencontre scientifique de l'ARDiST*, Marseille 2014, 18 (1), 109-120.

35- Palmer J. N. P. (1994). *The Handbook of Environmental Education*. Rout ledge, N.Y.U.S.A.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

36-اليونسكو (2013). مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل "2014-2021". فرنسا.

unesdoc.unesco.org/images/0022/002200/220031a.pdf, available online at, 20-11-2013.

مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية
Journal index of exploratory studies
المجلد 03، العدد 16
ISSN: 2701-9233

اسهامات اللغويين الغربيين في تطوير اللغويات المعرفية

CONTRIBUTIONS OF WESTERN LINGUISTS O THE DEVELOPMENT OF COGNITIVE LINGUISTICS

أحمد غربا

ORCID:0000-0001-8757-8056
Federal University of Kashere, Gombe State Nigeria
Department of Arts and Social Science Education

Ahmadgarba315@gmail.com

ملخص البحث

اللغويات المعرفية هي فرع متعدد التخصصات من اللغويات، يجمع بين المعرفة والبحث من العلوم المعرفية وعلم النفس المعرفي وعلم النفس العصبي واللغويات. تعد النماذج للنظرية للغويات المعرفية حقيقية من الناحية النفسية، ويهدف

البحث في اللغويات المعرفية إلى المساعدة في فهم الإدراك بشكل عام ويُنظر إليه على أنه طريق إلى العقل البشري. تكمن جذور اللغويات المعرفية في المراجعة النقدية التي أجراها نعوم تشومسكي عام 1959م لكتاب ب. ف. سكينر "السلوك اللفظي"، اعتبر تشومسكي اللغويات مجالًا فرعيًا من العلوم المعرفية في السبعينيات ولكنه أطلق على نموذجه اسم القواعد التحويلية أو التوليدية. ولكن نشوء علم اللغة المعرفي ارتبط بعمل عدد من اللغويين الذين اهتموا بالبحث في العلاقة بين اللغة والعقل والذين انحرفوا عن الاتجاه السائد خلال سبعينيات القرن الماضي في تفسير الأنماط اللغوية لأن ذلك الاتجاه اكتفى بدراسة الخصائص البنيوية للغة، لذلك ركز اللغويون المعرفيون على العلاقة بين بنية اللغة والأشياء خارجها، وكان تركيزهم على تلك العلاقة وراء دحض الادعاء بأن مكون النحو منفصل عن المكونات الأخرى للغة ويحكمه مبادئ خاصة به. ومن أكثر الأعمال تأثيراً في هذا الاتجاه المعرفي دراسات جيل فوكونييه وراي جاكندوف وتشارلز فيلمور وجورج لاكوف ورونالد لانجاكر. فقد عمل كل منهم على تطوير منهجه الخاص في وصف اللغة من خلال التركيز على جهاز محدد. إن علم اللغة المعرفي ليس نظرية مغلقة .بل هي نظرية مفتوحة تكتسب قوتها وتماسكها من انفتاحها على كثير من العلوم، ومنها: علم النفس، وعلم الإنسان، وعلم الحاسوب، والعلوم التربوية، وغيرها. وعلى هذا الأساس تهدف هذه الورقة الكشف عن ماهية علم اللغة المعرفي، نشأته وتطوره، ومدى إسهامات اللغربيين في تطور هذا المجال. استخدم الباحث المنهج الوصفي، وذلك بمتابعة المواد العلمية والأدبيات تتعلق باللسانيات المعرفية.

الكلمات المفتاحية: لغة، بنية، مقاربة، مجال، تطور.

ABSTRACT

Cognitive Linguistics is a branch of linguistics that combines knowledge and research from cognitive science, psychology, neuropsychology, and linguistics, the theoretical and models of cognitive linguistics are purely psychological, in cognitive linguistic research aims to contribute to the general understanding of cognition and is seen as a path to the human mind. foundation of cognitive linguistics lies in Noam Chomsky's 1959 critical examination of B. F. Skinner's Speech Behavior. Chomsky considered linguistics as a branch of cognitive science in the 1970s but called his model transformational or generative grammar. However, the emergence of cognitive linguistics was linked to the work of a number of linguists who were interested in researching the relationship between language and mind and who deviated from the prevailing trend during the seventies of the last century in explaining linguistic patterns because that trend was satisfied with studying the structural characteristics of language. Therefore, cognitive linguists focused on the relationship between the structure of language and things outside of it, and their focus on that relationship was behind refuting the claim that the syntax component is separate from the other components of language and is governed by its own principles. Among the most influential works in this cognitive trend are the studies of Gilles Fauconnier, Ray Jakendoff, Charles Fillmore, George Lakoff, and Ronald Langacker. Each of them worked on developing his own approach to describing language by focusing on a specific device. Cognitive linguistics is not a closed theory. Rather, it is an open theory that gains its strength and coherence from its openness to many sciences, including: psychology, anthropology, computer science, educational sciences, and others. On that basis this paper tends to highlight on the concept of cognitive linguistic, its

emergence and development, as well as the contributions of western linguists on the subject matter, the researcher used descriptive research design.

Keywords: language, structure, approach, field, development.

مقدمة:

علم اللغة المعرفي هو ذلك الاتجاه اللغوي الذي نشأ في ثمانينات القرن الماضي، ويعرف بأنه الدراسة العلمية للغة من خلال الوحدات المسؤولة عن تنظيم العمليات المعرفية والبحث في الظواهر اللغوية ضمن سياقاتها، ويهتم بالمعرفة اللغوية من أجل فهم طبيعتها وخصائصها، أو بعبارة أخرى: ماذا يعرف متحدث اللغة أثناء استخدامها، يشكل موضوع العمليات العقلية وفهم اللغة الموضوع الرئيسي لعلم اللغة المعرفي، ويناقش ما يتعلق بالهندسة البنيوية والوظيفية للمعرفة اللغوية التي تشكل القوة اللغوية، مثل العلاقة بين اللغة والخصائص الرمزية للعقل كالذاكرة والتشفير... وتفسير طرق اكتساب اللغة وتعلمها عند الأطفال، ودراسة الأخطاء في التحصيل اللغوي واضطرابات اللغة. وبناءً على أن البنى اللغوية تقوم على نفس المبادئ التي يقوم عليها النظام المعرفي العام عند البشر، فقد أصبح يُنظر إلى اللغة باعتبارها نظامًا معرفيًا لا يمكن تناوله إلا في علاقته بالمكونات المعرفية الشاملة للعقل. بعبارة أخرى، تُعتبر اللغة ظاهرة نفسية وعقلية تُدرس في علاقتها بالظواهر العقلية الأخرى والاستراتيجيات المعرفية المختلفة التي تربط البشر بعالمهم. فهي ليست قدرة معرفية مستقلة عن القدرات الأخرى، وهي تنشأ أيضًا من الاستخدام.

مفهوم اللسانيات المعرفية

عرّف (Han Luo, 2021: pp56) علم اللغة المعرفي بأنه هو دراسة العمليات المعرفية التي تشكل أساس اللغة، إنه مجال متعدد التخصصات يجمع بين عناصر علم اللغة وعلم النفس والعلوم المعرفية لاستكشاف كيفية تمثيل اللغة في العقل، وكيفية استخدامها، وكيفية اكتسابها. وتتضمن فوائد علم اللغة المعرفي ما يلي:

1- فهم استخدام اللغة: يساعدنا علم اللغة المعرفي على فهم كيفية استخدام الناس للغة في سياقات مختلفة وكيفية معالجة اللغة وتفسيرها.

2- اكتساب اللغة: يمكن أن تساعدنا دراسة علم اللغة المعرفي على فهم كيفية تعلم الأطفال للغة وكيف يختلف تطور اللغة بين الأفراد.

3- اللغة والفكر: يستكشف علم اللغة المعرفي العلاقة بين اللغة والفكر، ويشرح كيف يمكن للغة أن تؤثر وتنعكس على العمليات المعرفية.

4- اللغة والثقافة: يمكن أن يساعدنا علم اللغة المعرفي على فهم كيفية تأثير الثقافة على استخدام اللغة وكيف تختلف اللغة عبر الثقافات.

5- اللغة والمرض العقلي: يمكن استخدام اللغويات المعرفية لدراسة ضعف اللغة المرتبط بالمرض العقلي، مثل فقدان القدرة على الكلام، وكيف تؤثر هذه الضعفات على العمليات الإدراكية.

وأما عند بيتر ستوكويل (2017م، ص 12) اللغويات المعرفية هي فرع من فروع اللغويات يدرس العلاقة بين اللغة والفكر والإدراك والتعلم، وطريقة تعامل المتحدثين مع اللغة في المعنى والتفاعل والإدراك. تتضمن اللغويات المعرفية عددًا من الميزات.

بشكل عام، يوفر مجال اللغويات المعرفية رؤى قيمة حول طبيعة اللغة ودورها في الإدراك البشري وعلاقتها بالثقافة والعمليات العقلية. ويبدو للباحث أن اللغويات المعرفية هي فرع من فروع اللغويات يدرس اللغة من منظور عقلي وإدراكي. يركز هذا الفرع على فهم كيفية تكوين المعلومات اللغوية ومعالجتها وتفسيرها في العقول البشرية. يعتبر اللغويون المعرفيون اللغة ليست مجرد أداة للتواصل بل نظامًا معرفيًا متعدد الأبعاد يؤثر على تفكيرنا وسلوكنا وتفاعلاتنا مع العالم من حولنا. تسعى اللغويات المعرفية إلى فهم كيفية تخزين المعرفة اللغوية وتطبيقها في العقل وكيفية استخدامها في التواصل والتفاعل الاجتماعي. والعلاقة بين اللغويات المعرفية واللغويات العقلية هي أنهما مجالان يدرسان نفس الموضوع وهو طبيعة اللغة وعلاقتها بالعقل البشري. تركز اللغويات المعرفية على العمليات المعرفية التي تشكل أساس استخدام اللغة، مثل الذاكرة والانتباه والمعالجة. من ناحية أخرى، تركز اللغويات العقلية على التمثيلات والعمليات العقلية التي تشارك في فهم وإنتاج اللغة. كلا المجالين متعدد التخصصات ويعتمدان على الأبحاث من علم النفس وعلم الأعصاب وعلم اللغة.

اللغة من المنظور المعرفي:

من منظور معرفي، توصف اللغة بأنها مجموعة من البنيات العقلية التي تربطنا بالعالم الذي نعيش فيه بأبعاده المادية والمعنوية. وهي جسر تواصل بين الفرد والكون من منظور أن الفرد لا يستطيع أن يتخيل العالم إلا وفقاً للصورة التي ترسمها له اللغة، وأن الحقائق التي يمتلكها الفرد هي حقائق ذات طبيعة لغوية في المقام الأول. فاللغة مرتبطة بالإدراكات أكثر مما ترتبط بالحقائق المادية في العالم المرئي. ومن هذا المنظور، يؤدي تحليل اللغة إلى التوصل إلى نتائج مهمة حول المعنى اللغوي، وخاصة العوامل غير اللغوية التي تساهم في تكوينه، مثل الخلفية المعرفية وإدراك السياق المادي والاجتماعي واللغوي، مما يعني أن اللغة تفرض بناء محدداً يعكس مخرجاً واحداً فقط من بين طرق لا حصر لها لتخيل الموقف المعني. والبنيات العقلية هي التي تمكننا في النهاية من التعامل مع العالم الذي نعيش فيه والتحدث عنه (لانغاكر، 2018، ص 18-19).

إن طبيعة اللغة ديناميكية من حيث أنها شيء يفعله الناس وليس شيئًا لديهم، وهذا واضح في ديناميكية الكلام، التي تستمد مظاهرها من مجموعة واسعة من الموارد وتتطلب مجموعة متطورة من القدرات العامة والخاصة، لأن معرفة لغة ما تعني التحكم في مجموعة واسعة من المهارات التي تستخدم في مختلف البيئات الاجتماعية والثقافية. وبناءً على المنظور السابق، إذا تحولنا إلى قضية التواصل اللغوي بين الناس، نجد أنها تحكمها آليات استدلالية وحسابات تركيبية، لأن معرفتهم "تختلف عن معرفة الآخرين، وما نراه واضحًا ومفهومًا يراه الآخرون غامضًا ومعقدًا، وما هو صحيح عندنا خاطئ عند الآخرين". "لذلك فإن عملية إعادة التخطيط ليست مجرد أخذ الشيء وإعادته كما هو، بل هي عملية إعادة خلق الخطاب من خلال ملئه بأشياء وصور أخرى غير الصور التي قدمها المتكلم في البداية، وذلك بتحميله بالصور الاستدلالية والمعرفة اللغوية والإدراكات الحسية والنفسية التي يتفاعل معها المخاطب للوصول إلى قصد المتكلم". (حبيل، 2017م، ص 56). وقد اعتمد هذا النهج على مجموعة من المقدمات الأساسية، والتي مثلت السمات التي بنيت عليها المناقشات المختلفة ذات الصلة، فالرؤية المعرفية لا ترى اللغة كقوالب محددة تتسم بالجمود -وهو نهج اللغويات الشكلية- بقدر ما تراها نشاطًا ذهنيًا متسقًا مع ديناميكية العقل البشري في تعامله مع أنظمة المعرفة المختلفة. ومن هذه المقدمات نجد أن: (ستوكويل، 2017م، ص109).

1- اللغة ليست جزءًا منفصلاً عن التجربة الإنسانية، بل هي جزء لا يتجزأ منها.

2- اللغة مجسدة، أي أن جزءاً كبيراً منها يعتمد على حقيقة أننا جميعاً نشترك في الأصل في نفس الشكل البشري، ونفس الحالة الإنسانية، ونفس التجربة الإنسانية.

3- إن اللغة مبنية على أساس القدرات المعرفية الحسية، مثل: السمع، والبصر، والتذوق، واللمس، والشم، وإحساس المكان المادي والحركة الجسدية (أو الجسدية)، وأن اللغة تتكيف مع تلك القدرات الحسية.

قضية المعنى من منظور اللغويات المعرفية:

إن النظرة المعرفية للغة ترى المعنى كمسألة تتعلق بالإدراك من خلال الخبرة المادية وكذلك التفاعل الاجتماعي، مما يجعل المعرفة المكتسبة متسقة مع البيئة الاجتماعية والثقافية التي نعيش فيها. لذلك فإن المفاهيم التي نؤسسها، وإن كانت عقلية، فهي مرتبطة بعوالم خارجية، حيث أن كل مفهوم هو مفهوم لجانب من جوانب العالم. ولتبسيط هذه المسألة، من المناسب أن نعرض وجهة نظر رونالد لانجاكر. وهل تتركز المعاني في الرأس؟ سؤال طرحه رونالد لانجاكر في كتابه "مقدمة في النحو المعرفي" حيث يقول "إن الجواب من منظور لغوي معرفي هو أن المعاني تتركز في أذهان المتكلمين الذين ينتجون ويفهمون التعبيرات، ومن الصعب إيجاد مكان آخر حيث يمكن أن تكون تلك المعاني، -على النقيض من النظرة الأفلاطونية التي ترى اللغة- كوحدة مجردة منفصلة عن الجسم ولا يمكن تحديد موقعها. وتعتبر المعاني اللغوية، مثل الأشياء والقوانين في الرياضيات، متعالية وتوجد بشكل مستقل عن العقول والإرادة البشرية" (لانجاكر، 2018، ص 57). كما أن معنى العبارة من منظور معرفي يتطلب أرضية مفاهيمية واسعة ومتعددة الأوجه تدعمها وتشكلها وتجعلها متماسكة. ومن جوانب هذه الأرضية: (لانجاكر، 2018، ص 79).

وظائف المركزية لعلم اللغة المعرفي:

ينكر علماء اللغويات المعرفية أن العقل لديه أي وحدة لاكتساب اللغة، والتي تكون فريدة ومستقلة. وهذا يتناقض مع الموقف المتخذ في مجال القواعد النحوية الإنتاجية أو التوليدية. وعلى الرغم من أن علماء اللغويات المعرفية لا ينكرون بالضرورة أن جزءًا من قدرة اللغة البشرية فطري، إلا أنهم ينكرون أنه منفصل عن بقية الإدراك. كما يرفضون مجموعة من وجهات النظر في العلوم المعرفية التي تشير إلى وجود أدلة على وحدات اللغة. وفي قطيعة مع تقليد دلالات الحقيقة الشرطية، ينظر علماء اللغويات المعرفية إلى المعنى من حيث المفاهيم. وبدلاً من النظر إلى المعنى من حيث نماذج العالم، ينظرون إليه من حيث المساحات العقلية. وهم يزعمون أن معرفة الظواهر اللغوية - أي علم الأصوات والصرف والنحو - هي في الأساس مفاهيمية بطبيعتها. ومع ذلك، فإنهم يؤكدون أن تخزين واسترجاع البيانات اللغوية لا يختلف كثيرًا عن تخزين واسترجاع المعرفة الأخرى، وأن استخدام اللغة في الفهم يستخدم قدرات معرفية مماثلة لتلك المستخدمة في المهام غير اللغوية الأخرى. (Vyvyan Evans, 2007, pp 154).

مجالات الدراسة لعلم اللغة المعرفي:

تنقسم اللغويات المعرفية إلى ثلاثة مجالات رئيسية للدراسة:

- الدلالات المعرفية، التي تتعامل بشكل أساسي مع معاني الكلمات المعجمية، وفصل الدلالات (المعنى) إلى بناء المعنى وتمثيل المعرفة.

- المناهج المعرفية، والنحوية وتتعامل بشكل أساسي مع بناء الجملة والصرف وغيرها من مجالات القواعد ذات التوجه التقليدي.

- علم الأصوات المعرفي، الذي يتعامل مع تصنيف المراسلات بين التسلسلات الصرفية والفونولوجية المختلفة.

بعض جوانب الإدراك التي تهم اللغويات المعرفية:

- قواعد البناء والقواعد المعرفية.

- الاستعارة المفاهيمية والمزج بينهم.

- مخططات الصور وديناميكيات القوة.

- التنظيم المفاهيمي: التصنيف، والكناية - دلالات الإطار.

- الذاتية.

- الإيماءات ولغة الإشارة.

- النسبية اللغوية.

- اللغويات الثقافية.

وقد تسعى اللغويات المعرفية أكثر من اللغويات الإنتاجية، إلى دمج هذه النتائج معًا في كل متماسك. وينشأ المزيد من التعقيد لأن مصطلحات اللغويات المعرفية ليست مستقرة تمامًا، سواء لأنها مجال جديد نسبيًا أو لأنها تواجه عددًا من التخصصات الأخرى. وأصبحت الأفكار والتطورات من اللغويات المعرفية طرقًا مقبولة

لتحليل النصوص الأدبية أيضًا. أصبحت الشعرية المعرفية، كما أصبحت معروفة، جزءًا مهمًا من الأساليب الحديثة.

لمحة موجزة عن نشأة وتطور علم اللغة المعرفي عند الغربيين:

أشار رونالد لانقاكر (2018م، ص 78) أن هذا المجال- اللغويات المعرفية - نشأ نتيجة لعمل عدد من الباحثين في سبعينيات القرن العشرين الذين كانوا مهتمين بالعلاقة بين اللغة والعقل، والذين لم يتبعوا الاتجاه السائد لتفسير الأنماط اللغوية من خلال الاستعانة بالخصائص البنيوية الداخلية والخاصة باللغة. وبدلاً من محاولة فصل بناء الجملة عن بقية اللغة في "قالب نحوي" يحكمه مجموعة من المبادئ والعناصر الخاصة بهذا القالب أو المكون، كان خط البحث المتبع بدلاً من ذلك هو فحص العلاقة بين بنية اللغة والأشياء خارج اللغة: المبادئ والآليات المعرفية غير الخاصة باللغة، بما في ذلك مبادئ التصنيف البشري؛ والمبادئ البراجماتية والتفاعلية؛ والمبادئ الوظيفية بشكل عام، مثل الرمزية والاقتصاد. وكان أكثر علماء اللغة تأثيرًا الذين عملوا على هذا المنوال وركزوا بشكل أساسي على المبادئ والتنظيم المعرفي هم والاس تشافي، وتشارلز فيلمور، وجورج لاكوف، ورونالد لانجاكر، وليونارد تالمي. بدأ كل من هؤلاء اللغويين في تطوير نهجه الخاص لوصف اللغة والنظرية اللغوية، والذي ركز على مجموعة معينة من الظواهر والاهتمامات. أحد الافتراضات المهمة التي يتقاسمها كل هؤلاء العلماء هو أن المعنى يشكل أهمية مركزية للغة لدرجة أنه يجب أن يكون محورًا أساسيًا للدراسة. تخدم البنى اللغوية وظيفة التعبير عن المعاني، وبالتالي فإن التطابقات بين المعنى والشكل هي موضوع رئيسي للتحليل اللغوي. في هذا الرأي، ترتبط الأشكال اللغوية ارتباطًا وثيقًا بالبنى الدلالية التي صُممت للتعبير عنها. يمكن وينبغي التحقيق في البنى الدلالية لجميع الوحدات اللغوية ذات المعنى.

كما قدم تشومسكي خلال سبعينيات القرن العشرين ادعاءً قوياً بأن القدرة اللغوية فطرية، مما أدى إلى جدال كبير في مجال الاكتساب لا يزال يتردد صداه حتى اليوم. وقد رفض الباحثون الموجهون وظيفياً وإدراكياً، وبشكل عام أولئك الذين يدرسون الاكتساب تجريبياً، فكرته عن الاكتساب باعتباره "مشكلة منطقية" وليس مشكلة تجريبية، ونظرته إليه باعتباره مسألة تتعلق بعمليات تحديد المعايير الثانوية على مجموعة فطرية من القواعد، حيث اعتبروا المشكلة مشكلة تعلم، لا تختلف جوهرياً عن أنواع التعلم الأخرى. وبحلول أواخر الثمانينيات، كان من الممكن رؤية أنواع تطوير النظرية اللغوية التي قام بها على وجه الخصوص فيلمور، ولاكوف، ولانجكر، وتالمي، على الرغم من أنها تبدو مختلفة جذرياً في الآليات الوصفية

المقترحة، على أنها مترابطة بطرق أساسية. وقد تطورت أفكار فيلمور إلى دلالات الإطار، وبالتعاون مع آخرين، إلى قواعد البناء.

كان لاكوف معروفًا بعمله في الاستعارة والمجاز (لاكوف 1981م، ص 67) تطورت أفكار لانجاكر إلى نظرية صريحة عُرفت أولاً باسم قواعد الفضاء ثم قواعد المعرفة. ونشر تالمي عددًا من الأوراق البحثية المؤثرة بشكل متزايد حول أنظمة التصوير اللغوي (تالمي 1985م، ص134). وبحلول هذا الوقت أيضًا، طور جيل فوكونير نظرية المساحات العقلية، متأثرًا بآراء أوزوالد دوكروت. تم تطوير هذه النظرية لاحقًا بالتعاون مع مارك تورنر إلى نظرية المزج المفاهيمي، والتي تتشابك بطرق مثيرة للاهتمام مع قواعد المعرفة لانجاكر ونظرية لاكوف في الاستعارة.

كما شهدت ثمانينات القرن العشرين تطوير نماذج اتصالية لمعالجة اللغة، مثل تلك التي طورها جيف إلمن وبريان ماكويني، حيث كان التركيز على نمذجة التعلم، وتحديدًا اكتساب اللغة، باستخدام الشبكات الاتصالية. ارتبط هذا العمل بشكل طبيعي بمشكلة الاكتساب، وببرنامج البحث الخاص بإليزابيث بيتس التي أظهرت الطبيعة المكتسبة للمعرفة اللغوية للأطفال، وأساسها في التطور المعرفي والاجتماعي. تدريجيًا، ظهر إطار مفاهيمي متماسك كشف عن عيوب النزعة الأهلانية اللغوية ووضع التعلم التجريبي في مركز فهم كيفية اكتساب الأطفال للغة. كان هذا المفهوم هو الأساس لبرنامج البحث الخاص بمايكل توماسيلو، الذي بدأ في تسعينيات القرن العشرين في تولي زمام المبادرة في دراسة الاكتساب في سياقاته الاجتماعية والمعرفية والثقافية.

خلال ثمانينات القرن العشرين، بدأ عمل لاكوف ولانجاكر، على وجه الخصوص، في اكتساب أتباع. خلال هذا العقد، بدأ الباحثون في بولندا وبلجيكا وألمانيا واليابان في استكشاف المشاكل اللغوية من منظور معرفي، مع الإشارة الصريحة إلى عمل لاكوف ولانجاكر. وشهد عام 1987م نشر كتاب لاكوف المؤثر "النساء والنار والأشياء الخطيرة"، وفي نفس الوقت تقريبًا، نشر لانجاكر عام 1987م كتاب "أسس القواعد المعرفية المجلد الأول"، والذي كان يتداول فصلاً تلو الآخر منذ عام 1984م.

كان الإنجاز التالي في النشر هو مجموعة "مواضيع في اللغويات المعرفية"، التي حررتها بريجيدا رودزكا-أوستين، ونشرتها دار موتون عام 1988م. يحتوي هذا المجلد الضخم على عدد من الأوراق البحثية الرائدة التي كتبها لانجاكر وتالمي وآخرون، مما جعله مؤثرًا على نطاق واسع، بل ومستمرًا في التأثير حتى يومنا هذا. وفي عام 1989م، تم تنظيم أول مؤتمر حول اللغويات المعرفية في دويسبورغ، ألمانيا، بواسطة رينيه ديرفين.

وفي ذلك المؤتمر، تقرر تأسيس منظمة جديدة، وهي الجمعية الدولية للغويات المعرفية، والتي ستعقد مؤتمرات كل عامين لجمع الباحثين العاملين في مجال اللغويات المعرفية. وقد تم إعلان مؤتمر دويسبورغ بأثر رجعي باعتباره أول مؤتمر دولي للغويات المعرفية،كما تم تصور مجلة اللغويات المعرفية في منتصف الثمانينات، وظهر أول عدد منها في عام 1990م تحت اسم موتون دي جرويتر، وكان ديرك جيرايرتس محررًا لها.

وخلال تسعينيات القرن العشرين، أصبح علم اللغويات المعرفية معترفًا به على نطاق واسع باعتباره مجالًا مهمًا للتخصص في علم اللغويات، مما أدى إلى ظهور العديد من المؤتمرات بالإضافة إلى اجتماعات ICLA . شكلت أعمال لاكوف ولانجاكر وتالمي الخطوط الرئيسية للنظرية، ولكن تم إنشاء روابط مع نظريات ذات صلة مثل قواعد البناء من قبل العديد من اللغويين المعرفيين العاملين، الذين كانوا يميلون إلى تبني الانتقائية التمثيلية مع الحفاظ على المبادئ الأساسية للإدراك. بدأت كوريا والمجر وتايلاند وكرواتيا ودول أخرى في استضافة البحوث والأنشطة اللغوية المعرفية. يمكن رؤية اتساع البحث في مجلة Cognitive Linguistics التي أصبحت المجلة الرسمية لـ ICLA. تولى آري فيرهاجن منصب المحرر، وقاد المجلة إلى مرحلتها الثانية. وبحلول منتصف تسعينيات القرن العشرين، تميزت اللغويات المعرفية كمجال بمجموعة محددة من المساعي الفكرية التي يمارسها أتباعها، والتي تم تلخيصها في كتاب دليل البراجماتيات تحت مدخل اللغويات المعرفية. (الشمري2013م، ص112).

على باب الاقتصار يمكن رؤية الروابط القوية بين اللغويات المعرفية ومجالات البحث في اللغويات الوظيفية، والوصف اللغوي، وعلم النفس اللغوي، والبراغماتية، ودراسات الخطاب. بالنسبة للعديد من اللغويين المعرفيين، يكمن الاهتمام الرئيسي في اللغويات المعرفية في توفير نهج أفضل ومجموعة من الافتراضات النظرية للنظرية النحوية والدلالية مما توفره اللغويات التوليدية. ومع ذلك، بالنسبة للآخرين، فإن الجاذبية المهمة هي الفرصة لربط دراسة اللغة والعقل بدراسة الدماغ.

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأت الجمعيات اللغوية المعرفية الإقليمية والموضوعية، التابعة لـ ICLA، في الظهور. تم تشكيل إسبانيا وفنلندا وجمعية لغوية معرفية باللغة السلافية، ثم أصبحت بولندا وروسيا وألمانيا مواقع لجمعيات لغوية معرفية تابعة حديثًا. ولقد تبع ذلك انضمام كوريا وفرنسا واليابان وأميركا الشمالية والمملكة المتحدة والسويد (التي توسعت سريعاً إلى رابطة اسكندنافية)، ومؤخراً الصين وبلجيكا. وكانت بعض هذه الجمعيات قائمة قبل الانضمام، في حين تشكلت أخرى على وجه التحديد كجمعية تابعة إقليمية.

بدأت مجلة المراجعة، المراجعة السنوية للغويات المعرفية، عملها في عام 2003، وتبعتها مجلات جديدة أخرى. وبعد تحرير مجلة اللغويات المعرفية من قبل ديرك جيرايرتس ثم آري فيرهاجن، تولت المحررة أديل جولدبرج في عام 2003م، وتبعتها المحررة الحالية إيوا دابروفسكا التي تولت القيادة في عام 2006م. وعلى مدار الوقت، استمرت المجلة في زيادة شهرتها وشهرتها في اللغويات. وتستمر مؤتمرات اللغويات المعرفية في تنظيمها في العديد من البلدان، إلى الحد الذي يصعب معه تتبعها جميعها. انعقد المؤتمر الدولي للغات الإدراكية لأول مرة في آسيا، وتحديدًا في سيول بكوريا في يوليو 2005م. والآن أصبحت آسيا تتمتع بقاعدة عضوية كبيرة جدًا. وفي عام 2005م، صوت مجلس الإدارة على نقل المؤتمر إلى الصين، وتمت الموافقة على مكان محدد لمؤتمر عام 2011م في عام 2007م: شيآن، الصين. يواصل المؤتمر الدولي للغات الإدراكية تعزيز تطوير اللغويات الإدراكية كتخصص عالمي، وتعزيز ارتباطها بتخصصات علم النفس وعلم الإنسان وعلم الاجتماع وعلم الإدراك بالطبع. (نادية و آخر2018م، ص 48).

بعض الأعمال البارزة في اللغويات المعرفية من قبل الغربيين:

وقد ذكر(Mandler Jean M, 2014: pp 20) بعض الأعمال المنتشرة من الغربيين الذين أسهموا في هذا المجال ومنها:

1- فوكونييه، جيل 1994م، مع عمله بعنوان؛ Mental spaces. يطور هذا العمل نهجًا لغويًا معرفيًا لبناء المعنى ودلالات الخطاب. كان هذا المنظور أساسًا للتطور اللاحق لنظرية التكامل المفاهيمي. نُشرت أصلاً بواسطة مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في عام 1985م.

2- فيلمور، تشارلز 1982م، مع عمله بعنوان,(Frame semantics) :أفضل عرض مبكر لدلالات الإطار. كان هذا بمثابة الأساس للمناهج الموسوعية لدلالات المعجم والتطور اللاحق لقواعد البناء.

3- فيلمور، تشارلز، وبول كاي، وكاثرين أوكونور 1988م، مع عملهم بعنوان؛ الانتظام والتعبير الاصطلاحي: حالة" دعنا وحدنا ."اللغة(Regularity and idiomaticity).

تقدم هذه الورقة بيانًا أساسيًا حول قواعد البناء.

4- جونسون، مارك 1987م، مع عمله بعنوان؛ (The body in the mind: the bodily basis of meaning, imagination and reason). يطور هذا العمل البناء النظري لمخطط الصورة، أحد أهم الأفكار في اللغويات المعرفية.

5- لاكوف، جورج 1987م، مع عمله بعنوان؛ (Women, fire and dangerous things: what categories reveal about the mind)هو التطبيق الرائد لعمل إليانور روش حول نظرية التصنيف والنماذج الأولية على الدلالات اللغوية والقواعد والاستعارة.

6- لاكوف، جورج، ومارك جونسون 1980م، مع عملهما بعنوان؛ .(Metaphors we live by) أحد أكثر الكتب تأثيرًا في اللغويات في أواخر القرن العشرين. يدافع هذا العمل عن أساس مفاهيمي للاستعارة والمجاز ويطور إطار نظرية الاستعارة المفاهيمية. كان هذا أحد أقدم الأعمال التي دافعت عن أساس مجسد للتنظيم المفاهيمي واللغوي.

7- لانجاكر، رونالد دبليو 1987م-1991م، مع عمله بعنوان.(Foundations of cognitive grammar) ويقع في مجلدين. تطوّر هذه المجلدات الافتراضات الأساسية (المجلد 1) والتطبيقات (المجلد 2) للنهج المميز للبنية النحوية والتمثيل والمعنى الذي يُعرَف بالقواعد المعرفية.

8- تالمي، ليونارد 2000م، مع عمله بعنوان؛ (Towards a cognitive semantics) ويقع في مجلدين. هذه مجموعة من المقالات الرائدة التي كتبها تالمي والتي نُشرت في الأصل في سبعينيات وثمانينات وتسعينات القرن العشرين والتي كانت مؤثرة للغاية في تطوير اللغويات المعرفية.

انتقادات بين العلماء فيما يتعلق بعلم اللغة المعرفي:

أورد راجح إبراهيم (2019م، ص 59) بعض التناقد بين اللغويين وموقعهم في اللسانيات المعرفية: لقد تم التشكيك في المعنى المحدد لعلم اللغة المعرفي، والعنوان الصحيح للاسم، والوضع العلمي للمشروع. وتشمل الانتقادات الاعتماد المفرط على البيانات الاستبطانية، والافتقار إلى الاختبار التجريبي للفرضيات وقلة التكامل بين النتائج من مجالات أخرى من العلوم المعرفية. ويذهب بعض الباحثين إلى حد اعتبار تسمية المجال "معرفيًا "تسمية خاطئة على الإطلاق. ويرى لبيرت بيترز(2001م، ص83) "يبدو لي أن اللغويات المعرفية هي نوع من اللغويات التي تستخدم النتائج من علم النفس المعرفي وعلم الأعصاب وما شابه ذلك لاستكشاف كيفية إنتاج الدماغ البشري للغة وتفسيرها. بعبارة أخرى، فإن اللغويات المعرفية هي علم معرفي، في حين أن اللغويات المعرفية ليست كذلك. في رأيي، فإن معظم اللغويات التوليدية ليست معرفية حقًا أيضًا".

وقال غيبس ريموند (2013م، ص 45) كانت هناك انتقادات فيما يتعلق بالادعاءات المتعلقة بالدماغ لكل من قواعد اللغة التوليدية لتشومسكي، واللغويات المعرفية لاكوف. يقال إن هذه تدافع عن وجهات نظر متطرفة للغاية على محور المعالجة المعيارية مقابل المعالجة العامة. تشير الأدلة التجريبية إلى أن اللغة متخصصة جزئيًا وتتفاعل مع أنظمة أخرى. ومع ذلك، لمواجهة السلوكية، افترض تشومسكي أن اكتساب اللغة يحدث داخل وحدة مستقلة، والتي يطلق عليها كلية اللغة، مما يشير إلى درجة عالية جدًا من تخصص اللغة في الدماغ .ولتقديم بديل لوجهة نظره، افترض لاكوف بدوره العكس من خلال الادعاء بأن اكتساب اللغة ليس تخصصيًا على الإطلاق لأن اللغة لا تشكل قدرة معرفية في حد ذاتها ولكنها تحدث في المجالات الحسية مثل الرؤية والحركة. ووفقًا للرأي النقدي، لم تكن هذه الأفكار مدفوعة بأبحاث الدماغ ولكن بصراع على السلطة في علم اللغة. ويقال أيضًا إن أعضاء مثل هذه الأطر استخدموا نتائج باحثين آخرين لتقديمها على أنها عملهم الخاص. وفي حين يتم قبول هذا الانتقاد في معظمه، فمن المزعم أن بعض الأبحاث أنتجت مع ذلك رؤى مفيدة.

خاتمة:

ومن خلال المعطيات السابقة أدركنا أن اللسانيات مرت بعدة محطات حرجة في تطورها التاريخي، وقد تشكل اللسانيات المعرفية تياراً متعدد الأبعاد والرؤى، يستمد قوته وحضوره من التقاطعات المعرفية التي يحددها، وأيضاً من النتائج المثمرة التي يقدمها، وخاصة في الجانب المتعلق بتعلم اللغة. وقد حاول اللغويون الغربيون وضع هذا التيار المعرفي في سياقه الفكري العام، وفي سياقه الخاص داخل منظومة تعلم اللغة. وقد انطلق التيار المعرفي في اللسانيات من النظر إلى العقل كوحدة شاملة لا يمكن تقسيمها، وتقع اللغة ضمن هذه الوحدة التي لا يمكن دراستها بمعزل عن هذه المنظومة الشاملة. ومن هذا المنطلق تفرعت الدراسة في هذا الجانب إلى نماذج مترابطة، مستخدمة آليات تعمل في سياق بنية العقل وحدوده، ومنها: الاستعارة، والمجاز، ومسارات العبارة، وجوانب الإدراك في أبعادها الحسية والحركية. وقد حاول اللغويون تقريب هذا الاتجاه وبلورة رؤية نظرية وتطبيقية تمكن من تحقيق أهداف هذا التيار المعرفي. وبعد هذا العرض الموجز لأهم القضايا الأساسية في علم اللغة المعرفي، نخلص إلى النتائج العامة والخاصة التالية:

- لا يمكن فصل اللغة في الدراسة عن الجوانب الذاتية والنفسية، وكذلك انعكاس التجربة النفسية في ذات الفرد الممارس للغة.

- إن التجربة الجسدية والاجتماعية لها دور مهم وأولي في بناء الإدراكات العقلية، حيث أن البنى المستخدمة لإضفاء الانسجام على أنظمتنا المفاهيمية تتولد من تجربتنا الجسدية.

- إن المعنى العقلي يتميز بالحركة، ويتبلور من خلال التجارب الجسدية ومن خلال التفاعلات الاجتماعية.

- إن البحث في النشاط المعرفي اللغوي ومحاولات فهمه وتفسيره، هو في صميم البحث في آليات عمل العقل في التعامل مع أنواع المعرفة المختلفة.

- إن اللغة تشير إلى الإدراكات أكثر مما تشير إلى الحقائق، والمعاني مرتبطة في المقام الأول بالإدراكات قبل أن ترتبط بالكلمات.

المراجع والمصادر:

- إزابيل أوليفيرا، (2017م) الاستعارة الاصطلاحية من وجهة نظر عرفانية، فصول (المجلد (25/ 4) العدد100).

- باتريك شارودو و دومنيك منغنو، (2008م) معجم تحليل الخطاب: ترجمة (عبد القادر المهيري، وحمّادي صمود، المترجمون) تونس: المركز الوطني للترجمة.

- بيتر ستوكويل (2017م) الأسلوبية العرفانية، فصول (المجلد (25/ 4) العدد 100)، الصفحات 106- 122.

- جورج لايكوف، (2012م) نساء ونار وأشياء خطيرة، ما تكشفه المقولات حول الذهن،

جيل فوكوناي، (2012م) الفضاءات الذهنية". ترجمة (عز الدين المجذوب، وأخرون)، إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين (منصور الميغري،المترجمون، الإصدار1، الصفحات 387- 416). تونس: بيت الحكمة.

رونالد لانقاكر، (2018م) مدخل في النحو العرفنيّ (الإصدار 01)، الأزهر الزنّاد، المترجمون-تونس: المركز الوطني للترجمة.

يسر حبيّل، (2017م) الإحالة بين اللغة و الخطاب. تونس: الدار التونسية للكتاب.

- راجح إبراهيم محمد علي، (2019م) نظرية تشومسكي وتفسير القضايا الإدراكية دراسة لسانية إدراكية بينية. المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث. ع2. م5.

- الشمري غسان إبراهيم (2013م) عن أسس اللسانيات المعرفية ومبادئها العامة. مجلة أبحاث لسانية،جامعة محمد الخامس.

- نادية دادبور وسيد محمد رضى (2018م) أفعال الحركة في القرآن الكريم من واجهة اللسانيات الإدراكية "أتى" نموذجا. مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها. ع26.

- Carnie Andrew, (2013). Syntax A Generative Introduction. Third Edition. Wiley-Blackwel.

- Hampe Beate, (2005). From Perception to Meaning Image Schemas in Cognitive Linguistics. Mouton De Gruyter.

- Mandler Jean M, (2014). On defining image schemas. Language and Cognition. UK Cognitive Linguistics Association.

- Han Luo, (2021). Cognitive Linguistics and Second Language Acquisition, Researchgate.

- Fischer Martin H, (2024). The embodied cognition approach Principles and research questions. Experimental Methods in Embodied Cognition How Cognitive Psychologists Approach Embodiment. Arianna Felisatti and Martin H. Fischer First published by Routledge.

- Mayu Shintani. Kazumasa Mori .Takuya Ohmori, (2015). Image Schema-Based Instruction in English Grammar. Apan Association for Language Teaching.

- Robert St. Amant, Clayton T. Morrison, Yu-Han Chang Paul R. Cohen and Carole Beal, (2006). An Image Schema Language. Researchgate.

- Vyvyan Evans, (2007) A Glossary of Cognitive Linguistics. Edinburgh University Press.

- Vyvyan Evans, Benjamin K. Bergen and Jörg Zinken, (2015). The cognitive linguistics enterprise: an overview.

Peeters Bert (2001). Does cognitive linguistics live up to its name, language and ideology, Vol 1; Theoretical Cognitive Approaches, John Benjamins.

Gibbs, Raymond W (2013). The Real Complexities of Psycholinguistics Research on Metaphor, Language Sciences.

مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية
Journal index of exploratory studies
المجلد 03، العدد 16
ISSN: 2701-9233

سبل وكيفية استغلال مياه السيول المحتجزة في السدود المائية

" سد وادي المجينين جنوب طرابلس انموذجاً"

أ. هناء عمر محمد كازوز

عضو هيئة تدريس بجامعة الزيتونة/ كلية العلوم الاجتماعية/ قسم الجغرافيا

hanahanaza30@gmail.com

طرابلس- ليبيا

https://orcid.org/0000-0002- 4970-7643 : حساب

Title of the research:

Ways and methods of exploiting the flood waters held in water dams

"Wadi Al-Majinin Dam south of Tripoli as a model"

Hana Omar Muhammad Kazouz

Faculty member at Al-Zaytouna University / Faculty of Social Sciences / Department of Geography

hanahanaza30@gmail.com

Tripoli - Libya

https://orcid.org/0000-0002- 4970-7643 : حساب

ملخص

يهدف هذا البحث الى توضيح آلية استغلال مياه السدود وفق أحدث الطرق والتجارب التي استخدمتها الدول الصناعية والمنتجة في توليد الطاقة الكهربائية والاستصلاح الزراعي والانتفاع بها في ري المساحات التاسعة من الأراضي لتعود بالنفع الاقتصادي على جنوب طرابلس بشكل خاص ودولة ليبيا على وجه العموم حيث اعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي

والتفسيري في دراسة سد وادي المجينين ونبذة تاريخية عنه والأسباب والدوافع التي جعلت من السد لا يستفاد منه الى هذه اللحظة.

الكلمات المفتاحية: السدود المائية، الدول الصناعية، الاستصلاح الزراعي، التوربينات، الجغرافية التطبيقية.

Abstract

This research aims to clarify the mechanism of exploiting dam water according to the latest methods and experiments used by industrial and producing countries in generating electricity and agricultural reclamation and benefiting from it in irrigating the ninth areas of land to return economic benefit to southern Tripoli in particular and the State of Libya in general, as it relied on the descriptive, analytical and interpretive approach in studying the Wadi Al-Majinin Dam and a historical overview of it and the reasons and motives that made the dam not be used until this moment .

Keywords: - Water dams, industrial countries, agricultural reclamation, turbines, applied geography.

المقدمة:-

للسدود المائية أهمية استراتيجية واقتصادية والفائدة منها هو استغلال مياه الأمطار والحفاظ عليها، فإقامة السدود حسب موقعها ونوعها يتطلب إدارة تنفيذية وتصميمة هندسية ومالية في جلب عديد من المهندسين والعمال لبنائها وصيانتها الدورية، وللحفاظ عليها يجب الاعتماد على مواد تتضمن الخرسانة المسلحة وتربة صالحة تتحمل ضغط هذه الخرسانة.

كما امتد الأمر إلى تطبيقات واستخدامات أخرى حيوية، حيث ظهرت مثلا السدود أو الحواجز البحرية التي تهدف للحد من زحف مياه البحر إلى المناطق السكنية والزراعية، خصوصا أثناء فترات المد، وظهرت كذلك سدود التخزين السطحي التي تهدف إلى تخزين المياه السطحية حتى يمكن جمعها والتحكم في توزيعها، وسدود التغذية الجوفية، وهي منتشرة في البلاد القاحلة وتعمل على تخزين مياه الأمطار الموسمية للاستفادة منها لاحقا.

المشكلة:-

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم استخدام مياه الأمطار المحتجزة في سد وادي المجينين وعليه فقد وضع التساؤل التالي:

- ما الأسباب الكامنة وراء عدم استغلال مياه السدود في عملية الاستصلاح الزراعي وتوليد الطاقة الكهربائية للمدن والضواحي الليبية؟

فرضية الدراسة:-

- الأسباب إدارية أو رقابية أو فنية أو تنفيذية قد تقاعست عن أداء مهامها على أكمل وجه.

الأهمية:-

- إثراء المكتبة العلمية بهذا النوع من الدراسات في الجغرافية التطبيقية وإبراز أهمية السدود المائية في بناء الاقتصاد المحلي.

الأهداف:-

- طرق وأساليب استغلال مياه سد وادي المجينين.

حدود الدراسة:-

المجال الزمني:-

المدة الزمنية من سنة 1972م- 2023م.

المجال المكاني:-

يقع الحوض بين خطي طول ودائرة عرضية مقدارها 13.24750°E 32.29417°N / 13°14′ 51″E 32°17′ 39″N جنوبي طرابلس في شعبية الجفارة الحالية .

صورة جوية (1) لحوض وادي المجينين

المصدر: من عمل الباحثة استناداً الى جوجل ارث.

منهج البحث:-

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في وصف وتحليل وتفسير الفائدة من استخدام السدود المائية وكيفية ايجاد حلول وخطط تنفيذية وإدارية وتخطيطية لها.

أدوات العمل:-

تم جمع المعلومات من الكتب العلمية المُتوفرة في المكتبات والأبحاث المُحكمة والرسائل الجامعية .

الدراسات السابقة:-

1) أشارت دراسة (الصويعي) عن[تقييم اختيار موضع سد بحيرة وادي زارت من خلال استخدام الخرائط الكنتورية لحساب الانحدار]، 2022 م، في أهميتها للتحقق من مدى اختيار موقع بحيرة وادي زارت من خلال رسم خريطة كنتورية تفصيلية كوسيلة للتحقيق من مدى الاختيار المناسب لموقع بحيرة السد جغرافياً وما يترتب عليه من مظاهر هيدرولوجية وجيومرفولوجية لتحديد موقع البحيرة. ومن أهم نتائج الدراسة أن كمية المياه التي تحتجز ببحيرة السد لا يستفاد منها ومعظمها يفقد عن طريق التبخر وذلك بشهادة أهل المنطقة . **(الصويعي، 2022م)**

2) أما (القرني) عن[فاعلية إجراءات الدفاع المدني في مواجهة كوارث السيول بالمملكة العربية السعودية]، 2008 م، فكانت أهم التوصيات التي نادت إليها الدراسة هي إجراء الدراسات العلمية المتعلقة بكوارث السيول من خلال التنسيق مع مراكز البحوث المختصة والجامعات والجهات ذات الاختصاص سواء داخل المملكة أو خارجها والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في هذا الجانب و الأخذ من التقنيات الحديثة في مجال التنبؤ بكوارث السيول بما يعمل على تلافي مخاطرها قبل وقوعها أو التخفيف من حدتها والآثار السلبية التي قد تنجم عنها و تحديث خطط مواجهة كوارث السيول من حين لآخر والاستفادة من إيجابيات وسلبيات الخطط السابقة لتطوير مستوى الخطط الحالية ورفع درجة التنسيق مع الجهات المختلفة المعنية بتنفيذ تدابير الدفاع المدني في مواجهة كوارث السيول لتفعيل دورها ومشاركتها بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة فاعلية عمليات المواجهة لتوفير فرص التدريب والتأهيل المناسبة للعاملين في الدفاع المدني والعمل على تطوير برامج التدريب بما يتلاءم مع طبيعة حوادث كوارث السيول.**(القرني، 2008م)**

المصطلحات والمفاهيم:-

1- السدود المائية:-

هو حاجز يقام على نهر لتخزين الماء ورفع مستواه، وأكثر الأسباب شيوعاً لبناء السدود هي تركيز السقوط الطبيعي للمياه في موقع معين. **(باشا، 2021م، ص6)**

2- الاستصلاح الزراعي:-

يقصد به زيادة مساحات الأراضي الزراعية عن طريق الري والصرف وتوفير موارد المياه المختلفة. **(جاد، 2011م، ص146)**

3- النفع الاقتصادي:-

يقصد به القابلية الواقعية لسلعة ما لتلبية الرغبات لدى الفرد الاقتصادي أو المجموعة. (**الطبيلي، 2014م، ص109**)

4- التوربينات:-

هي آلة تحويل – طاقة، لتحويل الطاقة الحركية للرياح الى طاقة ميكانيكية وبالتالي الى طاقة كهربائية. **(مصطفى، 2023م، ص265)**

5- الجغرافية التطبيقية:-

المقصود بها تطبيق المنهج الجغرافي والتقنيات العلمية المساعدة في حل المشكلات البيئية الطبيعية والبشرية في إطار التنظيم الإقليمي لتلك البيئات. **(السمّاك، 2020م، ص261)**

1- المبحث الأول: السدود المائية، أنواعها، أهميتها:-

السدود المائية هي عبارة عن سد يتم تخزين مياه الأمطار طيلة السنة وتتجمع حسب اتساع وحجم هذا السد، يتكون من بوابات تقوم بدفع كميات المياه حسب الرغبة والكمية المطلوبة للمكان، ويعتبر من الطرق التي يتم من خلالها الحفاظ على كميات مياه الأمطار دون هدرها.

كانت ولا زالت مهمة السدود هي حجز المياه لتكون حماية للمناطق الآهلة بالسكان والتي تم تصميمها قريبة من هذه السدود المائية، فهي تقلل من كوارث الفيضانات التي قد تحدث دون سابق انذار.

وللسدود فوائد مهمه هي الحفاظ على مياه الشرب لفترة طويلة وتعتمد عليها المدن والأرياف في حياتهم اليومية من غسيل وشرب وطهو وحتى الزراعة وتضمن بذلك استقرارها في ذاك المكان.

ومن أنواع السدود أيضا السدود الترابية أو الركامية والتي أساس بناءها مجموعة من الحصى أو الركام الصخري بالإضافة الى الرمال وتبطن هذه السدود بطبقة اسمنتية عازلة .

صورة (1) توضح برج مراقبة السد

المصدر: بتصرف من صفحة بلدية سوق الخميس

2- المبحث الثاني: نبذة عن سد وادي المجينين، وحدوده المكانية وسعته التخزينية :-

يقع سد وادي المجينين من على بعد 64 كم جنوب مدينة طرابلس الغرب حيث تم إنشاءه في عام 1972م،ومساحة سطحه حوالي 6 كم2 (2 ميل2) وارتفاعه 42 م (138 قدم)، يعد سد وادي المجينين الواقع في منطقة " العواته " في سوق الخميس امسيحل جنوب مدينة ترهونة مصدرا كبيرا للمياه العذبة بما يقدّر بـ 9 مليون لتر من مياه الأمطار التي امتلأ بها عقب الأمطار الغزيرة التي تهطل كل شتاء، حيث تبلغ سعة التخزين السنوي للسد 10 ملايين متر مكعب من المياه، و إجمالي السعة التخزينية للسد هي 58 مليون متر مكعب، وتم تصميم برج مراقبة السد في تصميم غريب من نوعه على شكل أفعى الأناكوندا التي قيلت الأحداث التاريخية أنها جاءت عبر السفن الإسبانية ضمن الحمولة والبضائع التي تحملها أحد هذه السفن من أمريكا الجنوبية. **(موقع شبكة عين ليبيا الإخبارية، 2023م)**

صورة (2) توضح سد وادي المجينين

المصدر: بتصرف من صفحة بلدية سوق الخميس

جدول (1) يوضح كمية المياه المنسابة بسد وادي المجينين

التاريخ	السعة التخزينية	كمية المياه المحجوزة بالسد م3
2022/11/28 م	58 مليون م3	2,03,700

المصدر: تقرير صادر عن وزارة الموارد المائية، 2022 م.

3- المبحث الثالث: طرق استغلال مياه سد وادي المجينين لتوليد الطاقة واستصلاح الأراضي الزراعية:-

يتم استغلال مياه السدود بواسطة طريقتين أحدهما طريقة بناء السدود بمحطة تعمل بقوة 240 ميغاوات، حيث تنصب مراوح متصلة بتوربينات تتولد قوتها بنحو 10 ميغاوات من الكهرباء، وبفعل التيارات المائية تدور وعبر ناقل الحركة يقوم المهندسين بمضاعفة قوة الدوران ومن ثم يشتغل المولد الذي بدوره يعمل هالة مغناطيسية تقوم بتوليد الكهرباء، كما تستخدم هذه التوربينات لإعادة ملء الأحواض بالمياه، واعادة استخدام الماء لتوليد الكهرباء مرة أخرى في أوقات الذروة.

أما الطريقة الثانية استخدام طريقة بناء الأبراج وتثبت عليها مروحة أو أكثر على برج متين تغطس تلك المراوح تحت الماء وبذلك تتكون طاقة كهربائية من خلال حركة تلك المراوح بواسطة المولد الكهربائي الى المياه. **(عمارة، 2011م، ص45)**

4- المبحث الرابع: مياه السدود وكيفية الاستصلاح الزراعي والانتفاع بها في ري المساحات الشاسعة من الأراضي:-

عندما تحجز مياه الأمطار داخل السدود تتكون جهة من الطمي والغرين النهري مليئة بالمواد العضوية التي تعتبر من الأسمدة الجيدة للتربة الزراعية ولتحقيق ذلك يجب أن تتوفر أرض عميقة ذات سعة مفيدة عالية، وأفق أو مدى صلد في الجزء القريب من سطح الأرض لا يسمح بالتسرب العميق للمياه، وعتبة صخرية صلدة تحد من تسرب المياه الجوفية نحو أسفل الوادي، ويفضل أن يقوم السد على هذه العينة الصخرية ان كانت الشروط الأخرى ملائمة.

ويجب أن تتوفر طبقة كافية من الطمى لتخزين كمية المياه الضرورية، ويكون حجم الحبيبات مناسب يفضى الى رفع شعرى قوي وهكذا يكون الحال عندما يكون الطمي خليطاً من الرواسب النهرية ومن تلك التي تجلبها الرياح. **(تقرير عن السدود الفيضية، 2013، ص8)**

5- المبحث الخامس: اسباب اهمال السد وعدم الاستفادة منه:-

من بين الأسباب التي جعلت من سد وادي المجينين مجرد مكان لتجميع مياه الأمطار فقط دون الاستفادة منه هي اعتماد المدن على حفر الآبار الارتوازية والعميقة لري مزارعهم واستعمالها في حياتهم اليومية، لا سيما أن مياه النهر الصناعي تم الاعتماد عليها أيضاً، ولكنها غير صالحة للشرب بسبب تكلس مياهها وكثرة ترسباتها، أيضاً توالي أنظمة الحكم على ليبيا ساهمت في اهمال إدارة السدود المائية فلم نرى أي صيانة لها طيلة بناءها منذ سنة 1972 م "بالنسبة لسد وادي المجينين"، إلا بعد أن حدث انهيار سد وادي مدينة درنة تنادت كل الجهات المسؤولة وعمداء البلديات بالذهاب الى سد وادي المجينين والعمل على صيانته وتنظيفه لما احتواه من بقايا ومخلفات وإزاحة الأشياء من عليه حتى يتجنبوا حدوث أي كارثة مائية تحدث في حالة زيادة هطول الأمطار على السد.

6- الخاتمة:-

تظل السدود من أهم الوسائل محافظةً على كميات الأمطار الغزيرة والتي تسجل بنسب متفاوتة حسب معدلاتها خلال عدة سنوات، وتحتاج هذه السدود الى الصيانة الدورية سواء أكانت سنوية أو شهرية لتجنب حدوث كوارث جمة لا يحمد عقباها على الأحياء السكنية والمدن المحيطة بها.

فنحن نعلم أن للسدود عمق واتساع محدد بقطر معين من خلاله نستطيع معرفة كمية مياه الأمطار التي ستحملها وتخزنها لفترات، ولكن نلاحظ في الآونة الأخيرة من سنوات القرن العشرين تغير معدلات سقوط الأمطار بسبب العوامل المناخية والتغيرات التي طرأت على الغلاف الجوي مما زاد في كثرة عملية التساقط وأصبحت هذه السدود مليئة فوق قدرتها الاستيعابية فتسببت في حدوث كوارث جمة تعدت وفاقت الإدراك وما حدث في مدينة درنة الحدث الجلل أكبر دليل على أن القدرة الاستيعابية للسدود لم تستوعب كميات الأمطار التي هطلت.

ومن بعد تلك الحادثة قامت بلدية سوق الخميس وبقية البلديات منها بلدية طرابلس وضواحيها وبلدية النواحي الأربعة بتنظيف مسرى مجرى وادي المجينين والاهتمام به وازاحة كل المباني والعشوائيات حوله وعلى جانبه وإزالة المساكن التي بنيت بداخله والتي كان سببها التجاوزات في إعطاء تراخيص البناء للمواطنين.

7- النتائج:-

1- تقصير المسؤولين على صيانة واقامة السدود وعدم وجود إدارة ذات كفاءة عالية للعمل على الحد من حدوث كوارث إنسانية مثل ما حدث في مدينة درنة وما جاورها.

2- ضعف الكوادر الإدارية والرقابية والتخطيطية والفنية في العمل على الاستفادة من مياه السدود في الاستصلاح الزراعي وتوليد الطاقة الكهربائية للمدن.

3- فشل الحكومات المتوالية في ليبيا على توفير الميزانية المالية اللازمة لصيانة تلك السدود وعدم اكتراثهم لها مما تسبب في انهيارها وحدوث كارثة طبيعية أودت بالناس والأحياء والمكان.

4- عدم تقدير المسؤولين في الأرصاد الجوية بكميات هطول الأمطار وقلة التقارير والنشرات المناخية التي تعتبر مرجعاً للبحاث والأكاديميين.

5- عدم الاهتمام بذوي الخبرة والاختصاص في مجالات تخصصات المياه والتربة والجيولوجيا وعدم الاكتراث بالبحوث العلمية التي من الممكن أن تكون حلا لمواجهة مثل هذه الكوارث.

8- التوصيات:-

1- العمل على ايجاد طاقات بديلة لمورد النفط بالاعتماد على موارد مياه السدود التي تعتبر عاملا مهما في انتاجية الطاقة الكهربائية وعملية الاستصلاح الزراعي.

2- وضع ميزانية تصرف كل سنة على صيانة السدود بأنواعها ولا تستقطع من ميزانية البلديات أو المحافظات حسب تقسيمها الإداري في المستقبل القريب.

3- الاعتماد على الدراسات البحثية التي تنشر في عديد من المجلات وكتب وقائع المؤتمرات العلمية لأخذ النتائج والأسباب منها وتفادي كوارث قد تلحق الضرر وتكون ذات خسائر أكبر في الأرواح والممتلكات.

4- على الحكومة الليبية والمسؤولين تعويض المدن المتضررة من انهيار السدود خاصة في مدينة درنة وضواحيها لأن التقصير كان من هرم الدولة وليس من سكانها.

5- عمل دراسات ميدانية للأودية الموجودة في المدن الليبية وقيام المختصين بالطاقة والزراعة من استغلال المساحات الشاسعة في بناء ما يسمى التوربينات التي تعمل على توليد الطاقة الكهربائية وأيضا تقوم على عملية دفع المياه لمسافات تروي من خلالها مساحات شاسعة من الأراضي القاحلة.

6- تطوير مركز الأرصاد الجوية ومراقبته إداريا وماليا وتخطيطيا والعمل على توفير التقارير الشهرية والسنوية لمعلات سقوط الأمطار أول بأول حتى يتم الاستعانة بها في عديد من الدراسات البحثية في جميع التخصصات التي تلزم معرفة مناخ مدينة ما.

➢ أولا: الكتب Books

اسم الكتاب	اسم المؤلف
السدود والأنهار، الطبعة الأولى، وكالة الصحافة العربية، مصر، 2021م	عبد المعطي باشا
المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، دار المنهل، 2011م	حسام الدين جاد

شكيب بن بديرة الطبيلي	توسعة المرصاد مدخل نقدي مختصر لمفاهيم الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار المنهل، 2014م.
يسري مصطفى	الطاقة المتجددة: الموارد والتكنولوجيا، الطبعة الأولى، دار عبيد للطباعة، طنطا، 2023م.
محمد أزهر سعيد السمّاك	مناهج البحث الجغرافي بمنظور معاصر بين المنهج العام ومناهج التخصصات الفرعية، الطبعة الأولى، دار اليازوردي العلمية للنشر، الأردن، 2020م.
هاني عمارة	الطاقة وعصر القوة، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2011م.

ثانيا: الرسائل العلمية

عنوان الرسالة	اسم الباحث
تقييم اختيار موضع سد بحيرة وادي زارت من خلال استخدام الخرائط الكنتورية لحساب الانحدار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزاوية، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، 2022م.	عبد الله أحمد نصر الصويعي
فعالية إجراءات الدفاع المدني في مواجهة كوارث السيول بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، 2008.	سلطان بن عايض القرني

ثالثاً: التقارير الرسمية

عنوان التقرير	اسم الجهة
تقرير عن السدود الفيضية الصغيرة بموريتانيا، توصيات حول التصميم والتشييد، 2013م	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

سابعا: التوثيق من مواقع الانترنت Web Sites

اسم المقال	اسم الموقع
https://www.eanlibya.com/ سدّ-وادي-المجينين-ماذا-تعرف-عنه؟/ سدّ وادي المجينين.. ماذا تعرف عنه؟ عين ليبيا |نُشر: الأربعاء، 20 سبتمبر 2023 - 14:40	آخر تحديث: 21 سبتمبر 2023 - 03:0	موقع عين ليبيا الإخبارية

مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية
Journal index of exploratory studies
المجلد 03، العدد 16
ISSN: 2701-9233

تنمية القدرة اللغوية والمهارات الاجتماعية للأطفال طيف التوحد

د.ياسمين خالد حلمى دحروج

جامعة عين شمس (القاهرة)

الملخص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن إسهام القدرة اللغوية لزيادة المهارات الاجتماعية لعينة من أطفال طيف التوحد فضلا عن بيان اختلاف كل من المهارات الاجتماعية والقدرة اللغوية باختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي وللأطفال

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الارتباطي والتجريبي لكونه أكثر ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة من خلال الفنيات السيكومترية التى تم اعدادها بما يتناسب مع العينة، تكونت من (ن =20) تراوحت أعمارهم من 7-11 سنة طبق علهيم مقياسين اعداد الباحثة الأول مقياس القدرة اللغوية ومقياس المهارات الاجتماعية برنامج المهارات الاجتماعية واسفرت الدراسة على اسهام البرنامج لزيادة المهارات الاجتماعية والقدرة اللغوية باختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

الكلمات الدالة: القدرة اللغوية. المهارات الاجتماعية. طيف التوحد

أولاً: مقدمة:

تعد مرحلة الطفولة مرحلة محورية فى بناء الشخصية وينطلق منها سنوات التكوين فى هذه المرحلة وتوضع اللبنات الأولى للشخصية وما تتضمنه اسلوب تفكير ومهارات وقدرات مختلفة ما تعد مرحلة الطفولة هى التاسيسية التى تتأثر بها مراحل النمو اللاحقة، مما يتطلب الاهتمام المجتمعي بتطوير الخدمة العلاجية والإرشادية المقدمة للأطفال طيف التوحد.

مما يستوجب اعداد برامج ارشادية للأطفال عامة وأطفال طيف التوحد خاصة انهم بحاجة إلى إشباع حاجاتهم المختلفة بالإضافة إلى أن قصور المهارات الاجتماعية يكون عائقاً كبيراً أمام تحرك الطفل نحو الأخرين وبل انه قد يجعله يتحرك بعيداً عنهم دون توافقه أو تكيفه مع البيئة، ومن ثم تأتى أهمية المتغيرات الإيجابية المسهمة فى إثراء علاقاته المختلفة أن يتحرك الطفل نحو الآخرين هو الأمر الذى يؤدى به إلى أن يحيا حياة سوية أن يحقق قدراً معقولاً من الصحة النفسية للأندماج مع مجتمعه.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

1- مدى تباين المهارات الاجتماعية واللغوية للأطفال طيف التوحد بتباين المستوى الأقتصادى والاجتماعي للاسر فى قياس قبلي وبعدي.

2- إمكانية تنمية القدرة اللغوية والمهارات الاجتماعية لأطفال طيف التوحد فى القياس القبلي والبعدي.

الدافع الشخصي اهتمام الباحثة بمجال اللغة واضطرابات الكلام والعمل مع أطفال طيف التوحد.

الدافع البحثي ضعف المهارات الاجتماعية سمة بارزة لدى أطفال طيف التوحد.

ثالثاً: اهداف الدراسة:

الكشف عن تباين كل من المهارات الاجتماعية والقدرة اللغوية للأطفال طيف التوحد.

رابعاً: محددات الدراسة:

عينة الدراسة من أطفال طيف التوحد تتراوح أعمارهم من 7-11 سنة للمترددين على مستشفيات وزارة الصحة.

أدوات الدراسة:

مقياس القدرة اللغوية (إعداد الباحثة)

مقياس المهارات الاجتماعية (إعداد الباحثة)

برنامج المهارات اجتماعية للأطفال طيف التوحد (إعداد الباحثة).

التعريفات الإجرائية للمفاهيم الأساسية:

أولاً: القدرة اللغوية: Language ability

فى ضوء تحليل الأطر النظرية والتعريفات الإجرائية وكذلك نتائج دراسة كل من (Bundura, 19836)، (Wasson, christen, 2000)، (Roberts costa, 1987)، (عبد العزيز الشخص ، 2004) ، (عبير الرحيم 2010)، (محمد رده ، 2011)، (عماد الفاو ، 2013).

وبحساب معامل الشيوع للمفردات الناتجة على الروافد سالفة الذكر قد أسفر ذلك عن عدة مكونات تم استبقاء تلك حظيت بتكرار وتتمثل اللغة الاستقبالية والتعبيرية ويتكون من المجموعات الضمنية. الكم. فهم ليلا ونهاراً. ظرف مكان الألوان، المهن، سرد القصة ، تقاس بالدرجة الذى يحصل عليها ، المفحوص على المقياس المعد.

ثانياً: المهارات الاجتماعية Social Skills

فى ضوء تحليل الأطر النظرية والتعريفات الإجرائية وكذلك نتائج دراسة (Nancy stokal,2015) ، (Marina, 2011) ، (رامى صالح 2018)، (هيام ياقوت 2011) عن عدة مكونات تم الإبقاء على تلك حظيت بتكرار وشيوع عالي وتتمثل في الطلاقة اللغوية. الاستقلالية. المكون الاجتماعي.

تقاس بالدرجة الذى يحصل عليها المفحوص على المقياس المعد للمهارات الاجتماعية.

ثالثاً: طيف التوحد اضطراب الذاتوية Autism

وكذلك (عادل عبدالله 2014) ، (فاطمة عبد المحسن 2016)

في ضو الأطر النظرية والتعريفات أنه اضطراب نمائي وعصبي معقد يتعرض الطفل له قبل الثالثة من عمره ويلازمه مدى الحياة ويمكن النظر إليه على أنه اضطراب نمائي عام ويؤثر سلبا على العديد من جوانب نمو الطفل ويظهر على هيئة استجابات سلوكية قاصرة سلبية وتدفع الطفل إلى التوقع حول ذاته.

النظريات المفسرة للقدرة اللغوية:

1- نظرية التعلم الاجتماعي Bandura, 1686, Sociallearing, theory

إن ثمة أنواع معينة من السلوك يتم تعلمها عن طريق الملاحظة وهذه العملية نطلق عليها النمذجة عن طريق ملاحظة الطفل ما يجرى أمامه ويصوغه ويختزن المعلومات ويكونا المفاهيم العقلية والمعرفية التى تجعله يتعلم المفردات اللغوية والقواعد اللغوية كما يعبر عن تعلمه نتيجة الاستكشاف النشط الفعال للبيئة والخبرات الحياتية ان اكتساب اللغة عن طريق التقليد والمحاكاة لذلك يتعلم الطفل اللغة التى يتكلم بها والديه من خلال المعززات والمكافاة يستطيع الطفل تكرار السلوك المتعلم (Kimme,2000)

النظرية الاجتماعية الثقافية Ocioculural theory 1978

أشار Markowitz 1978 إلى أهمية البيئة الاجتماعية لاكتساب اللغة ولكي يتعلم الطفل لغة لابد أن يكون قادر على التفاعل مع الأشخاص أن تكون البيئة مشجعة ومساعدة للنمو اللغوى من خلال الأسرة ودور الحضانة (Riggio, 1990).

أن الطفل يتعامل مع العالم بفاعلية أكثر من خلال اللغة وتعزيز هويته من خلال اللغة ولذلك يجب أن تكون البيئة مشبعة لتحقيق حاجاته البيولوجية منها تأتى الدافعة لتطوير كفاءته للتعامل مع البيئة وتفاعله معها من خلال اللغة أن علاقة الطفل تكون متبادلة تبادل المشاعر والخبرات من خلال الأنشطة التى تنمو بها لغته وتحقق حاجاته واشباعها وتحقيق ذاته أن يكون قادر على التعامل من البيئة المحيطة ويقيم علاقات اجتماعية.

المهارات الاجتماعية Social Skills

الكفاءة الاجتماعية نموذج من المعارف والأنماط السلوكية.

أ) مهارات التعاون Coperation Skills هى يشارك الطفل بالعمل مع الجماعة.

ب) المشاركة الوجدانية Empathy skill إقامة علاقات ودية مع الآخرين.

ت) مهارة تقبل الأخرين تكوين علاقات ايجابية مع الآخرين.

ث) التعبير الاجتماعية Social Expressivity

تشير إلى مهارة التعبير اللفظي ومشاركة الآخرين في المواقف الاجتماعية والحديث بطلاقة.

الضبط الاجتماعي: Soicial Control

من مهارة لعب الدور وحضور الذات اجتماعية ويتسم بأشخاص لديهم دور اجتماعي والتواصل في المواقف الاجتماعية. **(قطامي 2010)**

النظريات المفسرة للنظريات المهارات الاجتماعية

النظرية السلوكية Watson ,1924

إن المهارات الاجتماعية وما تتضمنه من القدرة على التعبير الانفعالي والاجتماعي بطريقة لفظية إلى جانب مهارات ضبط التعبيرات الاجتماعية واستقبال انفعالات الآخرين وفهمها.

أكدت النظرية السلوكية للدور الاجتماعي والجانب الإيجابي والسلبي فى تعديل السلوك هو نتاج تدعيم اجرائي باكتساب الطفل السلوك الإيجابي وتعزيز الاستجابة الى تصدر عنه لأن سلوك مرتبط بمفهوم المثير والإستجابة لتعلم الطفل للمهارة ويجب مكافأة الطفل لتكرار السلوك وتعزيزه.

النظرية الاجتماعية المعرفية: Cognitive social development bandura, 1987

محتوى النظرية أن سلوك الفرد والبيئة والعوامل الاجتماعية تتدخل وتتفاعل وتتبلور فى ثلاث مؤشرات هى:

العوامل الذاتية Factor Personal ، العوامل السلوكية Factor Behavioral، العوامل البيئية Environmental Factor ويشير بندورا أن الملاحظة هى المصدر الرئيس لتعلم الطفل المهارات الاجتماعية ويتحدث التعلم بالملاحظة من خلال الانتباه حيث يلاحظ الطفل بيئته ويتعلم منها نموذج السلوك ويقوم الطفل إتقان مهارة اجتماعية عن طريق ملاحظة الآخرين فى مواقف اجتماعية ويكتسب أفكار أو صور عقلية او ينظم الأفكار بصور أخرى تتناسب المواقف الاجتماعية الجديدة من خلال النموذج الاجتماعي الملاحظ فى البيئة.

نظرية التعلم بالنمذجة Modeling learning

لأن نظرية التعلم الاجتماعي حلقة وصل بين النظريات المعرفية والسلوكيات نظريات الارتباط المثير والاستجابة تؤكد النظرية أن مبدا الحتمية التبادلية فى عملية التعلم من حيث التفاعل بين مكونات رئيسية هى السلوك والمحددات المرتبطة بالشخص والمحددات البيئية وتنطلق هذه النظرية من أساس أن الطفل يعيش ضمن مجموعة من الأفراد ويتفاعل معهم فهو يلاحظ سلوكيات وعادات الأفراد ويعمل على تعليمها من خلال الملاحظة والتقليد أن العمليات المعرفية تتوسط بين الملاحظ والأنماط السلوكية ويكتسب الطفل مهاراته الاجتماعية المتعلمة من خلال البيئة ونمو الكفاءة الاجتماعية. (منصور ، شربينى 1998)

الدراسات التى تناولت القدرة اللغوية والمهارات الاجتماعية لطيف التوحد

دراسة إيمان خليل 2003 تصميم برنامج للأنشطة التعبيرية والأنشطة القصصية لتنمية المهارات اللغوية لدى طفل الروضة لديهم طيف توحد وتكونت العينة من 20 طفل وطفلة ممن تتراوح أعمارهم من (5-6) سنوات طبق عليهم قائمة تحليل المهارات اللغوية واسفرت النتائج إلى فاعلية البرنامج لزيادة المهارات اللغوية باستخدام الأنشطة القصصية.

دراسة هدي محمد 2010 تناولت فاعلية برنامج لعب أدوار القصة فى تنمية المهارات اللغوية لدى طفل الروضة وتكونت العينة من محو طفل وطفلة ممن تتراوح أعمارهم من 3-5 سنوات وأسفرت النتائج عن زيادة المهارات اللغوية للأطفال الذين خضعوا للبرنامج.

دراسة Fujiki Brinto 2014 التى هدفت تنمية المهارات الاجتماعية لأطفال طيف التوحد تكونت العينة من 30 طفل تراوحت أعمارهم من (7-8) سنوات طبق عليهم مقياس مهارات الاجتماعية باختلاف المستوى الاقتصادى والاجتماعي لديهم.

دراسة Caroline Carson,2021 هدفت الكشف عن العلاقة التنبؤية بين اللغة والمهارات الاجتماعية للأطفال المتاخرين لغويا وتكونت العينة من 30 طفل تتراوح أعمارهم من (6-9) سنوات طبق عليهم مقياس اللغة وقائمة المهارات الاجتماعية واشارت النتائج أن اللغة كانت مؤثر للكشف عن اكتساب المهارات الاجتماعية لدى الأطفال.

منهج الدراسة وإجراءاتها

أولاً: منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى الارتباطي والمنهج التجريبي حيث تحديد القدرة اللغوية والمهارات الاجتماعية والكشف عن زيادة القدرة اللغوية والمهارات الاجتماعية مع بيان مدى اختلاف القدرة اللغوية والمهارات الاجتماعية باختلاف المستوى الاقتصادى والاجتماعية.

ثانياً: عينة الدراسة:

وتتضمن عدة مجموعات نجملها فيما يلى:.

عينة الكفاءة السيكومترية تتضمن 20 طفل من الأطفال لديهم طيف التوحد المترددين على عيادة التوحد بمستشفى العباسية بهدف جمع البيانات الأولية والتحقق من الكفاءة السيكومترية لمقياس الدراسة. والعينة التجريبية 20 طفل من أطفال طيف التوحد وتم تطبيق البرنامج عليهم.

خصائص الأطفال نجملها فيما يلى:

تتراوح أعمارهم من 7-11 سنة وتم اختيار هذه الفئة العمرية لأن تأهيل هؤلاء الأطفال ودمجهم فى البيئة الاجتماعية.

تضمنت العينة من ذكور فقط نسبة طيف التوحد لدى الذكور أكثر من الإناث

اختلاف المستوى الاجتماعي والاقتصادي ثم اختيار العينة متباينة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأن من أهم العوامل المؤثرة فى نمو اللغة المستوى الاقتصادى والاجتماعي للطفل بتأثر بطبيعة البيئة التى يحيا فيها الطفل.

أدوات البحث وتتضمن عدة مقاييس نجملها فيما يلى:

أولاً: مقياس المهارات الاجتماعية تم اعدادها هذا المقياس فى حدود اطلاع الباحثة والنظر إلى المقياس السابقة وتصميمه وفقاً لما يناسب عينة البحث.

وفق للدراسات السابقة والاستفادة من أثراء الخبراء فى مجال علم النفس والصحة النفسية.

تم تحديد مكونات المقياس وصياغة التعريف الاجرائي وصياغة البنود وتحكيمه وتحديد بدائل الاستجابة.

الخصائص السيكومترية للمقياس

المهارات الاجتماعيه ويتضمن حساب الثبات و الصدق - والقدرة على التميز :

ثبات الاتساق الداخلي

تم حسابه عن طريق إيجاد معامل الارتباط بين العبارة والدرجة الكلية لمكون الذى تنتمى إليه والجدول (1) يوضح ذلك:

جدول (1) ثبات الاتساق الداخلي لعبارات مقياس المهارات الاجتماعية

الطلاقة اللغوية		الاستقلالية		الفسيولوجى		النفسى		الاجتماعى	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	0.61**	8	0.60**	3	0.66**	19	0.66**	14	0.68**

0.57**	15	0.62**	20	0.63**	5	0.63**	10	0.53**	2
0.67**	16	0.62**	21	0.64**	6	0.58**	11	0.62**	4
0.56**	17	0.75**	22	0.51**	7	0.54**	12	0.52**	9
						0.68**	13	0.49**	18

** دالة عند 0.01

يتضح من جدول (1) أن جميع مفردات مكونات المقياس دالة عند مستوى 0.01 ، و مما يؤكدعلى الاتساق الداخلي للمقياس.

ثبات المقياس : بطريقتى الفاكرونباخ، والتجزئة النصفية

حسبت قيمة الثبات للعوامل الفرعية باستخدام طريقة ألفا كرونباخ ، وطريقة التجزئة النصفية، ويوضح الجدول(2) ذلك.

جدول (2) يوضح ثبات مكونات مقياس المهارات الاجتماعية و المقياس ككل

العامل	معامل الفاكرونباخ	التجزئة النصفية بعد التصحيح (سبيرمان براون)
الطلاقة اللغوية	0.74	0.73
الاستقلالية	0.70	0.69
المكون الفسيولوجى	0.71	0.70
المكون النفسى	0.73	0.71
المكون الاجتماعى	0.74	0.74
المقياس ككل	0.84	0.81

يتضح من الجدول (2) أن المقياس تراوحت معاملات ثباته بطريقه الفاكرونباخ (0.84: 0.70) أما طريقه التجزئه النصفية فقد تراوح ما بين 0.81 إلى 0.69 وهذا يشير الى أن المقياس ثابت بثلاث طرق ثبات (الاتساق-الفاكرونباخ –التجزئه النصفية).

ثانيا :حساب الصدق بعده طرق نوضح ذلك فيما يلي:

أ-صدق المحكمين

ب-صدق البناء والتكوين ويقصد مدى تمثيل المقياس للظاهرة التى يضطلع لقياسها ولتحقيق هذا النوع من الصدق؛ فقد تمت صياغة مكونات المقياس وبنوده فى ضوء تحليل الأطر النظرية والدراسات والمقياس السابقة المرتبطة بالمتغير المراد قياسه، وبناء على ذلك يصبح المقياس صادقاً من حيث البناء والتكوين.

ثالثاً: القدرة على التمييز:

تعتبر قدرة المقياس على التمييز إحدى خصائص المقياس الجيد، وتم حساب قدرة المقياس على التميز بحساب قيمة (ت) لدلالة الفروق بين متوسط الدرجة أعلى الوسيط ومتوسط الدرجة أدنى الوسيط ونوضح ذلك فى جدول (3)

جدول (3) قيمة "ت" لدلالة الفروق بين بين متوسط الدرجات اعلى واسفل الوسيط

القيم الاحصائية / المقياس ومكوناته	أقل من الوسيط		أعلى من الوسيط		اختبار(ت)	
	المتوسط	الانحراف المعيارى	المتوسط	الانحراف المعيارى	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
الطلاقة اللغوية	8.3500	2.2070	11.2000	1.8238	4.54	0.01
الاستقلالية	9.1500	1.5985	12.5000	2.2361	5.45	0.01
الفسيولوجى	7.6500	1.9270	8.9500	1.9861	3.1	0.01
النفسى	7.5500	2.1392	11.8500	3.3760	4.81	0.01
الاجتماعى	8.0500	2.1392	10.2000	2.3753	3.01	0.01
المقياس ككل	40.7500	3.9587	54.7000	6.1738	8.5	0.01

(*) دال ومقبولاً إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)

بالنظر إلى الجدول (3) وبتحليل القيم الإحصائية الواردة فيها نجد أن قيمة (ت) بين متوسط الدرجات أعلى وأسفل الوسيط = (8.5) وهذا مؤشر على صدق المقياس.

ثانياً: مقياس القدرة اللغوية:

تم اعداد هذا المقياس بمعرفة الباحثة ويعزى ذلك لعدم وجود مقياس التشخيص القدرة اللغوية لدى هذه الفئة تم اجراء نفس الخطوات التى تمت بصدد المقياس السابق الإطلاع على الدراسات السابقة والمقياس والاستفادة من آراء الخبراء والمحكمين فى مجال علم النفس والصحة النفسية ان تحليل النظريات والدراسات السابقة التى تناولت القدرة اللغوية تحديد مكونات المقياس فى ضوء معدل تكرار اللغة الاستقبالية والتعبيرية وصياغة البنود وتحديد بدائل الاستجابة.

الخصائص السيكومترية:

ويتضمن الثبات والصدق والقدرة على التميز

أولاً: ثبات الاتساق الداخلى تم إيجاده عن طريق معامل الارتباط بين العبارة والدرجة الكلية للمكون الذى تنتمى اليه وجدول (4) يوضح ذلك.

جدول (4) قيمة (ر) لحساب الاتساق الداخلى بين درجة الفقروالدرجة الكلية للمقياس

المكونات	الدرجة الكلية لمقياس اللغة الاستقبالية		الدرجة الكلية لمقياس اللغة التعبيرية	
	ر	مستوى الدلالة	ر	مستوى الدلالة
المجموعات الضمنية	0.506	**0.01	0.529	**0.01
استخدام الاشياء	0.769	**0.01	0.672	**0.01
الكم	0.467	**0.01	0.491	**0.01
المفرد والجمع	0.624	**0.01	0.678	**0.01
الأشكال الهندسية	0.634	**0.01	0.625	**0.01
المثنى	0.47	**0.01	0.52	**0.01
جملة قصيره والمركبة	0.457	**0.01	0.743	**0.01
فهم النفى والحال	0.534	**0.01	0.514	**0.01
المعكوسات	0.570	**0.01	0.521	**0.01
ظرف زمان	0.559	**0.01	0.518	**0.01
التفضيل	0.682	**0.01	0.719	**0.01
الوقت ليلاً ونهاراً	0.62	**0.01	0.623	**0.01
ظرف مكان	0.529	**0.01	0.585	**0.01
الترتيب الزمنى للقصة	0.629	**0.01	0.756	**0.01

المكونات	الدرجة الكلية لمقياس اللغة الاستقبالية		الدرجة الكلية لمقياس اللغة التعبيرية	
	ر	مستوى الدلالة	ر	مستوى الدلالة
المهن	0.611	**0.01	0.662	**0.01

يتضح من الجدول (4)أن جميع المفردات ترتبط بالدرجة الكلية للمقياس عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا يوكد أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من ثبات الإتساق الداخلى.

ثبات المقياس بطريقتى الفاكرونباخ والتجزئة النصفية حسب قيمة الثبات للعوامل الفرعية باستخدام طريقة الفاكرونباخ وطريقة التجزئة النصفية ويوضح ذلك جدول (5)

جدول(5) معامل ثبات الفاكرونباخ والتجزئة النصفية لمقياس اللغة (استقبالى وتعبيرى) و المقياس ككل

المتغير	معامل ثبات الفاكرونباخ	معامل تصحيح التجزئة النصفية بعد التصحيح
اللغة الاستقبالية	0.836	0.794
اللغة التعبيرية	0.798	0.779
المقياس ككل	0.844	0.801

و يتضح من جدول (5) ان المقياس تراوحت معاملات ثباته بطريقه الفا لكرنباخ(4 0,83 -0,79) كما تراوحت (0,79 -0,80) بطريقة التجزئة النصفية وفى ضوء ما تقدم فإن المقياس ثابت بالطرق الثلاث (الفا – التجزئة – الاتساق الداخلى)

ثانيا صدق المقياس: تم حسابه بعده طرق و نوضح ذلك فيما يلى :

أ. **صدق المحكمين:**

ب. **صدق البناء والتكوين:** ويقصد مدى تمثيل المقياس للظاهرة التى يضطلع لقياسها ولتحقيق هذا النوع من الصدق؛ فقد تمت صياغة مكونات المقياس وبنوده فى ضوء تحليل الأطر النظرية والدراسات والمقياس السابقة المرتبطة بالمتغير المراد قياسه، وبناء على ذلك يصبح المقياس صادقاً من حيث البناء والتكوين.

ثالثا : قدرة المقياس على التميز

تعتبر قدرة المقياس على التمييز إحدى خصائص المقياس الجيد، وقد تم حساب قدرة المقياس على التمييز بحساب قيمة (ت) لدلالة الفروق بين متوسط الدرجة فوق الوسيط ومتوسط الدرجة أسفل الوسيط ونوضح ذلك فى جدول (6):.

جدول(6) قيمة "ت" لدلالة الفروق بين ذوى الدرجات المرتفعة والمنخفضة أعلى وأسفل الوسيط

المتغير	متوسط الدرجات اقل من الوسيط		متوسط الدرجات أعلى من الوسيط		اختبار(ت)	
	المتوسط	الانحراف المعيارى	المتوسط	الانحراف المعيارى	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
استقبالى	34.2	9.39	45	3.46	3.41	0.01
تعبيرى	21.3	5.5	30.4	2.88	4.63	0.01
مقياس اللغة ككل	55.5	14.68	75.4	2.88	4.20	0.01

(*) دال ومقبولاً إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)

بالنظر إلى الجدول (6) وبتحليل القيم الإحصائية الواردة نجد أن قيمة (ت) = 9.284 عند مستوى دلالة (0.01) وكذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) بين مرتفعو مقياس اللغة ككل ومنخفضو مقياس اللغة ككل على المقياس وهذا مؤشر على صدق المقياس

ثالثاً: برنامج المهارات الاجتماعية.

هدف البرنامج زيادة المهارات الاجتماعية واللغوية للأطفال طيف التوحد بمستشفى العباسية للصحة النفسية.

الأسس الفنية للبرنامج

زيادة التواصل اللفظي مع الآخرين

التوعية الإيجابية من خلال المهارات اللغوية وزيادة التواصل الاجتماعي.

اعطائهم مجموعة من الأنشطة تساعدهم على التواصل اللفظي والتفاعل الاجتماعية.

يحتوى على 24 جلسة بواقع جلستين اسبوعيا.

الفنيات المستخدمة فى البرنامج:

لعب الدور Role play بهدف تعديل السلوك والتعبير عن الانفعالات

النمذجة: Modeling اسلوب مناسب لتعلم كثير من المهارات الاجتماعية.

النشاط القصصى للتشويق وزيادة القدرة اللغوية

المسرح (مسرح العرائس) من فنيات تساعد على الأمن والاطمئنان لأن التمثيل هو تعبير عن المشاعر.

نتائج البحث ومناقشتها:

فاعلية بنرامج المهارات الاجتماعية للأطفال طيف التوحد الذى ينص على مدى تباين المهارات الاجتماعية واللغوية للأطفال طيف التوحد يتباين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسر.

الغرض الثانى تنمية القدرة اللغوية والمهارات الاجتماعية للأطفال طيف التوحد

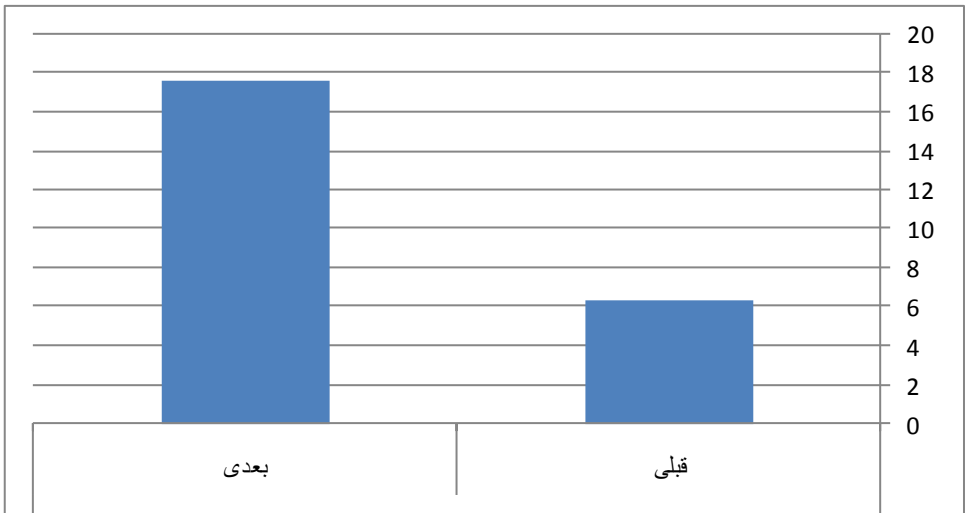

شكل يوضح المتوسطات الحسابية لمقياس القدرة اللغوية والمهارات الاجتماعية لدى المجموعة التجريبية فى القياس القبلى و البعدى بعد تطبيق البرنامج

مناقشة الفرض الأول تحقيق الفرض الأول:

إن التطور الاجتماعي له الأثر فى تطور اللغة لدى أطفال طيف التوحد أي ان التواصل الاجتماعي فى البيئات المختلفة يساعد على النمو اللغوي أن المشاركات الاجتماعية منها الرياضية والفنية للأطفال طيف التوحد له دور فى نمو اللغة وتوظيفها ا لا يوجد اختلاف المستوى الاجتماعي والاقتصادي فى اكتساب المهارات اللغوية والاجتماعية.

مناقشة الفرض الثانى:

تحقق الفرض الثانى تأثر التفاعل الاجتماعي بتطور اللغة انهم بحاجة إلى الرعاية الأسرية من أجل اكتساب المهارات الاجتماعية واللغوية.

يشير إلى فاعلية برنامج المهارات الاجتماعية للأطفال طيف التوحد فى زيادة القدرات اللغوية والمهارات الاجتماعية لديهم.

الخاتمة:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن إسهام القدرة اللغوية لزيادة المهارات الاجتماعية لعينة من أطفال طيف التوحد فضلا عن بيان اختلاف كل من المهارات الاجتماعية والقدرة اللغوية باختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي وللأطفال واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الارتباطي والتجريبي لكونه أكثر ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة من خلال الفنيات السيكومترية التى تم اعدادها بما يتناسب مع العينة، تكونت من (ن =20) تراوحت أعمارهم من 7-11 سنة طبق عليهم مقياسين اعداد الباحثة الأول مقياس القدرة اللغوية ومقياس المهارات الاجتماعية برنامج المهارات الاجتماعية واسفرت الدراسة على اسهام البرنامج لزيادة المهارات الاجتماعية والقدرة اللغوية باختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

قائمة المراجع

- إيمان خليل 2003 فاعلية برنامج فى الأنشطة التعبيرية لتنمية بعض المهارات اللغوية لدى طفل الروضة ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس.
- رامي صالح 2018: مستوى المهارات الاجتماعية والحصيلة اللغوية لدى أطفال الروضة والعلاقات الارتباطية بينهما رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم التربوية ، الجامعة الأردنية.
- عادل عبدالله 2014 اضطراب التوحد النظرية والتشخيص واساليب الرعاية ط1 القاهرة الدار المصرية اللبنانية.
- عماد اسماعيل 1989 الطفل من الحمل إلى الرشد ط 1 ، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت.
- عماد الفاو 2013 : تنمية اللغة وخفض عيوب النطق للأطفال المتأخرين لغويا، ررسالة ماجستير، كلية البنات ، جامعة عين شمس.
- فاطمة عبد المحسن 2016: تنمية المهارات المهنية لمعلم الظل واثرها على تحسين مهارات التواصل لدى الأطفال الذاتويين المدمجين، رسالة دكتوراه، كلية التربية للطفولة المبكرة، جامعة القاهرة
- فتحى الزيات 2001 : علم النفس المعرفي (ج) القاهرة دار النشر للجامعات.
- محمد رده 2011 : سيكولوجية الطفل علم نفس الطوفلة ، مركز الاسكندرية للكتاب.
- محمد صالح 2000: بعض المهارات الاجتماعية لدى عينة من اطفال طيف التوحد، كلية العلوم والآداب، جامعة قابوس، سلطنة عمان.
- هيام ياقوت 2011: بعض المهارات الاجتماعية لدى أطفال الروضة وعلاقتهم بتقييم الوالدين رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب جامعة دمشق.
- يوسف قطامي 2010: الذكاء الاجتماعي للأطفال ، الأردن، عمان ، دار المسيرة.
- Bundura 1989: Benaviora assessment of social skills researen and practice in social skills rtrainng new york plenum pres.

- Einelson and toner 2009 languagle problems among abused and neglected children ameta journals permission nav.
- Fujik Birnto 2014 Emotion regulation in children with specific language impairment American speech lunguge Heuring association rockivile 2014.
- Kimmel, J 2000 the effect of social skills education on social skills of sixth grat development dsychology.
- Kroch dasta 1992 the in terplay of social selection and social causation within and across generation Cambridge university press.
- Marina 2011 laguge delays of pediatvic lteatn care 23 p.388
- Nancy stokall 2015 using play to huild the social competence of young children with language deluys pracitial guldelines teachers ealy childhood education journal, pp47.
- Rissio Ronald 1990 Social skills and Self esteem Journal artivle persohality and individual differences.
- Wasson chvisten 2000 language droduction in children with and risk for delay mediatioy vole of parenting skills journal of clinincal americane child pychology amerie.

مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية
Journal index of exploratory studies
المجلد 03، العدد 16
ISSN: 2701-9233

متطلبات تطبيق أو استخدام الإدراة الإلكترونية للحد من الفساد الإداري في ظل التحديات المعاصرة (دراسة ميدانية)

Requirements for applying or using electronic management to reduce administrative corruption in light of contemporary challenges (field study)

موسى جخدم

جامعة عمار ثليجي-الأغواط

كلية العلوم الإنسانية والإسلامية والحضارة

mo.djokhdem@lagh-univ.dz

mmoouussa@hotmail.com

المستخلص:

من أجل محاربة الفساد على كافة مستويات الإدارة، من المهم تعزيز اليقظة تجاه النشاطات المتصلة بالفساد، مع التركيز على منع مثل هذا النشاط بالتدابير الوقائية، بما في ذلك آليات وضع رقابة فعالة والتي تكون ضرورية لمواجهة العديد من العوامل التي تساهم في الفساد. في الوقت الذي تسعى بعض بلدان العالم إلى مواكبة متطلبات التطورات المتسارعة التي تشهدها الساحة العالمية والمتمثلة في ظاهرة العولمة والتحول من الانغلاق الاقتصادي إلى الانفتاح العالمي والاندماج في الاقتصاد ، وتحرير الأسواق. وإن الانخراط في العولمة قد يفتح آفاقاً جديدة ويتيح فرصاً كثيرة الا أنه قد يخلق تحديات كبيرة على المجتمع الدولي والتي تتمثل باستخدام تكنولوجيا عالية في ممارسات الفساد في ظل تطورات تقنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.. وبناءاً على ما سبق فإن موضوع الفساد الإداري يحتل مكاناً مميزاً لكونه له تأثير واسع وقوي على أفراد المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الإدراة الإلكترونية، استخدام، الفساد الإدراي..

Abstract:

In order to fight corruption at all levels of administration, it is important to enhance vigilance towards corruption-related activities, with a focus on preventing such activity with preventive measures, including effective oversight mechanisms, which are necessary to address the many factors that contribute

to corruption. At a time when some countries of the world are seeking to keep pace with the requirements of rapid developments taking place on the global scene, represented by the phenomenon of globalization and the shift from economic closure to global openness, integration into the economy, and liberalization of markets. Engaging in globalization may open new horizons and provide many opportunities, but it may also create great challenges On the international community, which is represented by the use of high technology in corruption practices in light of the developments in information and communications technology technology.. Based on the above, the issue of administrative corruption occupies a distinguished place because it has a broad and strong impact on members of society.

Keywords: electronic administration, use, administrative corruption..

توطئة:

يشهد العالم منذ نهاية القرن19م،والقرن العشرين ثورة تكنولوجية كبيرة، أدت إلى تغييرات هامة وعميقة في مجالات الحياة الإنسانية المعاصرة، فالانفجار المعرفي الكبير الذي أتى إلى العالم بكتل هائلة من المعارف و المعلومات انتقلت بسرعة فائقة عبر القانيات الاتصالية الحديثة التي أفرزتها التكنولوجية، فألغت الأبعاد، المسافات واجتازت الحدود الجغرافية،فما يشهده المجتمع المعاصر اليوم من مسائل متعلقة بالفساد بمختلف أنواعه وأشكاله والتي من بينها "الفساد الإداري والمالي والسياسي والاجتماعي .....الخ" ليس ظاهرة عابرة فهو يعرقل النمو الاقتصادي المساهم في تطور ونمو المجتمعات .

وتعتبر بلدان الدول النامية من اكثر بلدان العالم تأثيرا بهذا الداء الذي يفتك بالامم والشعوب والتي من بينها الجزائر،التي تشهد ظواهر غريبة وأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية تتباين في أشكالها وأحجامها ،فالفساد الإداري يسبب كما سبق أضرار اقتصادية خطيرة تتعارض مع متطلبات ومعيشة أفراد المجتمع مما يضعف الثقة والأمان في سلامة وسير عمل الإدارات بمحتلف صيغها وأشكالها.

حيث تهدف هاته الورقة البحثية إلى المبحث إلى تحديد مسار البحث وذلك عن طريق عرض منهجيته والتي تتضمن توضيح لمشكلة وأهداف وأهمية وفرضيات البحث ، فضلاً عن حدوده ومصادر جمع البيانات وكما يأتي:

اولا: مشكلة الدراسة

يعد الفساد الإداري أحد حدى القضايا الشائكة في أي مجتمع من المجتمعات،ولقد وعت المجتمعات إلى خطورة هذه المشكلة وسنت الأنظمة والقوانين من أجل مكافحتها، فقد استخدمت الدول الاستراتيجيات المتنوعة لمكافحة الفساد من ناحية سن الأنظمة والقوانين واللوائح وتفعيل الدور الرقابي للهيئات التشريعية، والهيئات الرقابية واستعملت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مواجهة الفساد وتفعيل العقوبات الخاصة بعمليات الفساد كأحدى الوسائل الهامة لمكافحة الفساد .

ونظراً لتنوع الاستراتيجيات التي تعمل الدولة فيها على مكافحة الفساد الإداري في مختلف قطاعاتها ،فقد بدر إلى أذهاننا القيام بهاته الدراسة عن مدى فاعلية الاستراتيجيات الحديثة(**الإدارة الإلكترونية**) كنموذج في مكافحة الفساد الاداري من

وجهة نظر بعض المدراء ونوابهم ورؤساء المصالح في قطاعات (العدالة، الداخلية والجماعات المحلية، قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، قطاع البريد والمواصلات.) نظرا لكونهم اكثر اطلاعا على قضايا الفساد التي تحصل بحكم مسؤووليا تهم.

ويمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل التالي:

ما الدور الذي تلعبه الإدارة الإلكترونية في الحد من الفساد الإدراي؟

وتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة التالية:

- ما حاجة المدراء الى استخدام الإدارة الإلكترونية ؟
- هل هنالك علاقة بين متطلبات استخدام الإدراة الإلكترونية وتقليل الفساد الإداري ؟
- هل الظروف المعيشية وتدني الأجور سبب لممارسة الفساد الإداري ؟

ثانيا : أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة الحالية من خلال المتغيرات والمواضيع التي عنت بمعالجتها والتي تركز على متغيرين هما **(الإدارة الإلكترونية والفساد الإداري)** ويمكن الاستفادة من مثل هذا الدراسة من خلال ما سيوفره من بيانات ومعلومات عن أساليب مكافحة الفساد الإداري في الدارسات الأكاديمية وفي أبحاث أخرى مماثلة كما يمكن الخروج بتوصيات ومقترحات لحل مشكلة الفساد الإداري والحد منها.

ثالثا : <u>فرضيات الدراسة :</u>

-الحاجة الى استخدام الإدارة الإلكترونية لمواكبة التطورات العالمية .

- توجد علاقة بين متطلبات استخدام الإدراة الإلكترونية وتقليل الفساد الإداري

-توجد علاقة بين الظروف المعيشية وتدني الأجور وبين ممارسة الفساد الإداري .

<u>خامسا: مصطلحات ومفاهيم الدراسة</u>

<u>1:الإدارة الالكترونية :</u>

هي الإدارة الشاملة والمتكاملة التي تعمل على توظيف جميع الإمكانات المتاحة من موارد بشرية ومادية وتقنيات وبرمجيات حديثة من أجل تحقيق الأهداف المرسومة لها وتقديم خدماتها لزبائنها بفعالية أكثر وجهود وتكلفة أقل بما يعزز روح المنافسة لديها مقارنة بالمؤسسات المماثلة ويجعل كفة المنافسة راجحة لها وتحقق رضا الجمهور المتعامل لها مما يمدها بأسباب التطور والنمو المتسارع الذي يشهده العالم من حولنا .إن فكرة الإدارة الإلكترونية تتعدى بكثير مفهوم الميكنة الخاصة بإدارات العمل داخل المؤسسة، إلى مفهوم تكامل البيانات والمعلومات بين الإدارات المختلفة والمتعددة واستخدام

تلك البيانات والمعلومات في توجيه سياسة وإجراءات عمل المؤسسة نحو تحقيق أهدافها وتوفير المرونة اللازمة للاستجابة للمتغيرات المتلاحقة سواء الداخلية أو الخارجية.

بدا التفكير بالإدارة الالكترونية كإجراء وحل جذري لسلبيات الإدارة التقليدية والمتمثلة بالاتي:

1. تلف بعض المعاملات الورقية بسبب التقادم .
2. صعوبة الحصول على بعض المعلومات من هذه المعاملات .
3. التكاليف الباهظة لصيانة المعاملات الورقية وإصلاح التالف منها .
4. إمكانية ضياع بعض المعاملات سهواً أو تعمداً .

2: الفساد الإداري:

يشمل الفساد الاداري مساحة واسعة من الأعمال والتصرفات الغير شرعية التي تندرج ضمن عمليات الفساد منها ما يخص المسؤول السياسي ومنها ما يتعلق بالمسؤول الاداري ، وتعني اي استغلال او استعمال غير مشوع للسلطات والصلاحيات الممنوحة للموظف او الشخص المسؤول . (الزبيدي ، 2017 ، ص 29)

و هناك العديد من التعريفات المختلفة لمفهوم الفساد الاداري ، حيث يعرفه البنك الدولي أنه " استعمال الوظيفه العامة للكسب الشخصي " (الجودي،: 2020،ص44)

سادسا: وصف مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات الجزائرية التي تشمل قطاع العدالة، قطاع الداخلية والجماعات المحلية، قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، قطاع البريد والمواصلات،المنتشرة عبر مختلف ولايات الوطن، واعتمدنا على أسلوب العينة القصدية في اختيار هذه المؤسسات.وفق الجدول رقم **01**

الجدول رقم (01): يبين مؤسسات أو قطاعات عينة الدراسة

القطاع	العدالة	الداخلية	التعليم العالي	البريد والمواصلات	المجموع

العدد	10	01	21	15	47
النسبة	%21	%02	%45	%32	%100

المصدر: من إعداد الباحث بعد عملية فرز الاستبيانات

نظرا لصعوبة الوصول إلى كافة القطاعات في الجزائر لجأنا إلى طريقة المعاينة، التي تعتبر بمثابة العمود الفقري للدراسة الميدانية، وذلك عن طريق تحديد مجتمع البحث ،حيث تعرف العينات القصدية على أنها العينات التي يتم انتقاء أفرادها بشكل مقصود من قبل الباحث نظرا لتوافر بعض الخصائص في أولئك الأفراد دون غيرهم لكون تلك الخصائص هي من الأمور الهامة بالنسبة للدراسة. (السيد، 2010، ص 87.)

فبعد التأكد من صدق أداة القياس (**الاستبيان**) تم توزيعها على عينة الدراسة، حيث تم توزيع **94**استبيان توزعوا على بعض ولايات الوطن حيث تم اختيار هذه الولايات نظرا لطبيعة بعض العلاقات الإنسانية حتى نستفيد منها في بحثنا بالمقارنة مع ولايات أخرى، وتمت عملية التوزيع بالأسلوب المباشر (استلام اليد باليد)،أو إرسالها عبر البريد الإلكتروني أو ووسائل التواصل الاجتماعي. ولقد دام هذا المسح الميداني ما يقارب **4** أشهر من ديسمبر إلى غاية **ماي2023. بعد القيام** بجمع الاستبيانات الموزعة تمكنا من استرجاع **59** استمارة من أصل **94** استمارة تم توزيعها، بنسبة استرجاع بلغت **62.76%**. وبعد تدقيق الاستبيانات و مراجعتها لأغراض التحليل تم استبعاد **12** منها بسبب عدم صلاحيتها للتحليل وعليه فقد كان عدد الاستبيانات الخاضعة للتحليل **47** استبيان كما هو مشار إليه في الجدول رقم(**01**).

وبالتالي فإن عينة الدراسة تتكون من **47** مؤسسة موزعين على 11 ولاية من ولايات الوطن وهي: الجزائرالعاصمة، المدية، غرداية، سيدي بلعباس، الاغواط، تلمسان،سعيدة، الجلفة.المسيلة،البيض.تيارت. ويوضح الجدول رقم (02) الموالي نسبة التوزيع بحسب المنطقة الجغرافية.

ولقد قمنا بتوزيع مجموعة من استمارات الاستبيان المعد مسبقا على العينة كما اعتمدنا في عملية توزيع الاستمارات طريقة الاستلام المباشر بالنسبة لبعض الولايات و طريقة الاستمارات الالكترونية.كما أشرنا إلى ذلك سابقا بالنسبة لي باقي الولايات التي كانت وفق الجدول التالي :

الجدول رقم (02):جدول يوضح استمارات الإستبيان القابلة للتحليل

البيان	العدد	النسبة المئوية

عدد الاستبيانات الموزعة	94	%100
عدد الاستبيانات المفقودة أو غير المسترجعة	35	%74
عدد الاستبيانات الملغاة	12	%26
عدد الاستبيانات الصالحة	47	%100

المصدر: من إعداد الباحث بعد عملية فرز الاستبيانات

الجدول رقم(03): توزيع يبين توزيع مؤسسات أو قطاعات عينة الدراسة بحسب المنطقة الجغرافية

الولايات	عدد المؤسسات أو القطاعات	النسبة المئوية
الجزائر العاصمة	09	%19
المدية،غرادية،سيدي بلعباس،الأغواط،الجلفة	05	%64
تلمسان،سعيدة،البيض	02	%13
تيارت،المسيلة.	01	%04
المجموع	47	٪100

المصدر: من إعداد الباحث بعد عملية فرز الاستبيانات

وقد تم تقسيم الاستبيان كما يلي:

- **القسم الأول:** و يتعلق هذا المحور بالمعلومات الشخصية لعينة الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي،المستوى الوظيفي، سنوات الخبرة).
- **القسم الثاني:** تم تقسيم هذا المحور إلى ثلاث محاور على أساس الفرضيات المطروحة، و تضمن 18 سؤالا.

أثناء تفريغ الاستبيان اعتمدنا على التنقيط التالي:

- **المحور الأول،الثاني،الثالث:** تم تنقيطه على أساس ترتيب الخيارات فمثلا الخيار الأول 1، و الخيار الثاني 2، والخيار الثالث 3... الخ. وتم اعتماد مقياس ليكرت الثلاثي

- **سادسا:عرض وتحليل نتائج الدراسة**

أولا:البيانات الشخصية:

1- توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

الجدول رقم (04) :يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير "الجنس"

الرقم	العينة	الفئة	التكرار	النسبة
1	الجنس	ذكر	35	%74.50
		أنثى	12	%25.50
المجموع			47	100%

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (01): يمثل توزيع عينة الدراسة حسب متغير"الجنس"

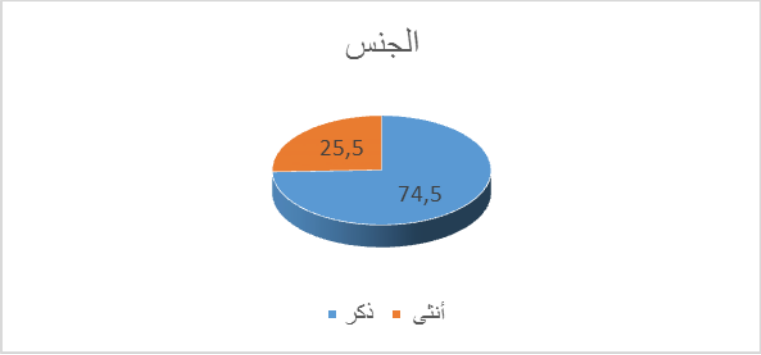

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول و الشكل السابقين نلاحظ أن فئةالذكور تصل نسبتهم الى 74.5 % أي مايعادل 35 ذكر،أما بالنسبة لفئة الاناث تمثل نسبة 25.5% أي مايعادل 12 أنثى .ومن خلال الاستبيان تبين أن أغلب المستجوبون هم من فئة الذكور و هم الفئة الأكثر تواجدا. ويعود ذلك ان معظم وظائف هذا المجال في المؤسسة يغلب عليها الطابع الرجالي أكثر نظرا لصعوبة بعض مهام التي لا يكون للإناث قدرة فيها.

2-توزيع عينة الدراسة حسب "المؤهل العلمي "

الجدول رقم (05): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب "المؤهل العلمي"

	العينة	الفئة	التكرار	النسبة
	المؤهل العلمي	شهادة جامعية	44	%93.6
		شهادة مهنية	03	%6.4
		غير ذلك	00	00
المجموع			47	%100

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (02): يمثل توزيع عينة الدراسة حسب متغير"المؤهل العلمي"

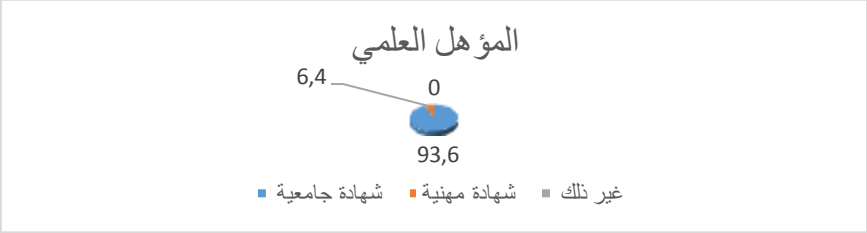

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق الذي يوضح لنا توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة من حاملي شهادة جامعية حيث بلغت نسبتهم 93.6 % أي ما يعادل 44 فرد ، في حين بلغت نسبة حاملي شهادة مهنية 6.4% أي مايعادل 3 أفراد ، و هذه النسب تبين أن غالبية أفراد العينة هم أصحاب شهادة جامعية وذو مستوى و هو مايعطي ثقة في النتائج المستخلصة من الاستبيان .

3-توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي :

الجدول رقم (08): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير"المستوى الوظيفي"

	العينة	الفئة	التكرار	النسبة

	المستوى الوظيفي	مدير	27	%57.4
		نائب مدير	16	%34.00
		رئيس مصلحة	04	%8.5
المجموع			47	%100

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (03): يمثل توزيع عينة الدراسة حسب متغير"المستوى الوظيفي"

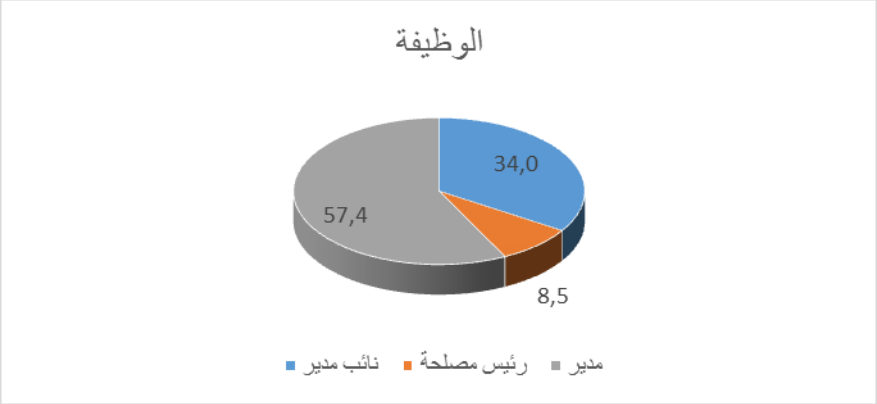

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول و الشكل السابقين نلاحظ نسبة رئيس مصلحة وصلت الى 8.5% أي مايعادل 4 أفراد ، أما بالنسبة لفئة نائب مدير تمثل نسبة 34 % أي ما يعادل 16 فردا ، و من خلال الاستبيان يتبين أن أغلب المستجوبين هم مدراء، وذلك بنسبة 57.4 % أي مايعادل 27 فرد و هم الفئة الأكثر استجوابا.

4-توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة:

الجدول رقم (09): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب "سنوات الخبرة"

	العينة	الفئة	التكرار	النسبة
	سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	10	%21.3
		ما بين 5 و 10 سنوات	15	%31.9
		اكثر من 10 سنوات	22	%46.8
المجموع			47	100%

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (04): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب "سنوات الخبرة"

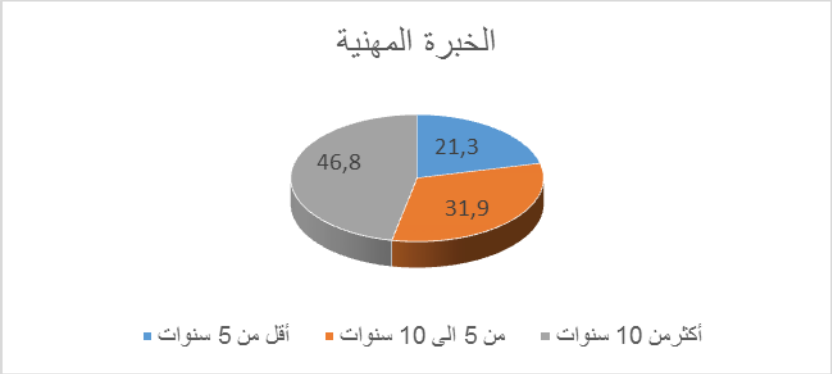

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق الذي يوضح لنا توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة بالسنوات ، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات هو 10 أفراد أي بنسبة 21.3 % من اجمالي العينة ، تليها نسبة 31.9% لتمثل الأفراد الذين خبرتهم بين 5 و 10 سنوات أي مايعادل 15 فرد ،أما بالنسبة للفئة التي خبرتهم أكثر من 10 سنوات تصل نسبتهم الى 46.8% أي مايعادل 22 فرد و هم الأفراد الأكثر تواجدا .

ثانيا: سيتم التطرق من خلال هذا الى عرض و تحليل نتائج الإحصاء الوصفي لآراء العينة ، لاستنتاج اتجاه أراء العينة حول محاور الاستبيان .

1- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور الأول:

الجدول رقم (10): يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات "المحور الأول"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه آراء العينة
1	يساهم استخدام الإدراة الإلكترونية في زيادة كفاءة أداء العاملين..	2.91	0.408	موافق
2	المدراء لهم دراية بأسس و أدوات الإدراة الإلكترونية للقيام بأعمالهم بشكل جيد.	2.57	0.580	موافق
3	الإدراة الإلكترونية ضرورية للمدراء والعاملين لانها تزودهم بكم هائل من	2.96	0.204	موافق

	المعلومات بأقل جهد ممكن			
4	الالمام الجيد بأدوات الإدارة الإلكترونية تساعد في حل المشكلات بسرعة.	2,87	0.448	موافق
5	تساعد استخدام الإدارة الإلكترونية على إعداد التقارير بشكل أسرع وأدق..	2.85	0.465	موافق
6	تساعد استخدام الإدارة الإلكترونية المدراء في التقليل من الأخطاء المهنية.ومراقبة العاملين	2.79	0.414	موافق
المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري العام		**2.82**	**0.419**	موافق

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج SPSS

-تحليل عبارات المحور الأول : يلاحظ من الجدول رقم (10) احتلال العبارة الثالثة **(الإدراة الإلكترونية ضرورية للمدراء والعاملين لانها تزودهم بكم هائل من المعلومات بأقل جهد ممكن)** أعلى متوسط حسابي يقدر ب(2.96) وانحراف ب(0.204) ،بينما احتلت العبارة الثانية **(المدراء لهم دراية بأسس و أدوات الإدراة الإلكترونية للقيام بأعمالهم بشكل جيد.)** أقل متوسط يقدر ب(2.57) وانحراف (0.580) .ونلاحظ أن المتوسط الحسابي العام يقدر ب (2.82)و انحراف (0.419) مما يدل على وجود تباين في أراء العينة حول **حاجة المدراء لاستخدام الإدراة الإلكترونية.**

2- المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لعبارات المحور الثاني:

الجدول رقم (11): يوضح المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لعبارات "المحور الثاني"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه أراء العينة
1	ظاهرة الفساد الإدراي موجودة في قطاعكم.	2.96	0.204	موافق
2	تفعيل دور الإدراة الإلكترونية يقلل من انتشار ظاهرة الفساد الإدراي بقطاعكم	2.87	0.397	موافق
3	تساهم الإدراة الإلكترونية في الفساد الإدراي أ م تقلل منه	2.91	0.282	موافق
4	تهتم الإدراة الإلكترونية بتدوير الموظفين بين الأقسام المختلفة لإدراتها..	2.49	0.777	موافق
5	الإلتزام بأداء الإدراة الإلكترونية يرفع من كفاءة الموظفين	2.49	0.621	موافق
6	تسهيل المهام والتوظيف والترقيات في قطاعكم يتم بالواسطة والمحسوبية والمحاباة	2.45	0.583	موافق
المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري العام		**2.695**	**0.477**	موافق

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج SPSS

- **تحليل عبارات المحور الثاني :** نلاحظ من الجدول رقم (11) تسجيل العبارة الأولى **(ظاهرة الفساد الإداري موجودة في قطاعكم)** لأعلى متوسط حسابي(96،2) بدرجة انحراف (0.204) مما يدل على اتجاه أغلب آراء العينة للموافقة على مقترحات عبارات المحور الثاني **(متطلبات تطبيق أو استخدام الإدراة الإلكترونية للحد من الفساد الإداري).**

3-المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لعبارات المحور الثالث:

الجدول رقم(12): يوضح المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لعبارات "المحور الثالث"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه آراء العينة
1	التسيب الوظيفي وتعطيل بعض المصالح يؤدي إلى فشل قطاعكم	2.98	0.146	موافق
2	يستغل الموظفين والعاملين مناصبهم للمصالح الشخصية	2.87	0.337	موافق
3	الأجور المتدنية تقف عائقاً دون تحقيق مطالب الأفراد	2.81	0.449	موافق
4	تدني الوضع الإقتصادي يدفع بالموظفين للكسب بطرق غير قانونية	2.79	0.463	موافق
5	تردي القيم لدى العاملين يقودهم إلى الإنخراط في دائرة الفساد الإداري	2.77	0.476	موافق
6	الظروف المعيشية الصعبة تبرر الوقوع في دائرة الفساد الإداري	2.91	0.351	موافق
	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري العام	**2.855**	**0.370**	موافق

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج SPSS

-**تحليل عبارات المحور الثالث:**نلاحظ من الجدول رقم (12) احتلال العبارة الأولى **(التسيب الوظيفي وتعطيل بعض المصالح يؤدي إلى فشل قطاعكم)** أعلى متوسط حسابي يقدر ب(2.98) وانحراف (0.146) بينما احتلت العبارة الخامسة **(تردي القيم لدى العاملين يقودهم إلى الإنخراط في دائرة الفساد الإداري)** قل متوسط قدر ب (2.77)و انحراف (0.476).

مما يدل على اتجاه أغلب آراء العينة للموافقة على مقترحات عبارات المحور الثالث **(دور الظروف في ممارسة الفساد الإداري).**

ثالثا: عرض و تحليل اختبار التباين الأحادي one –way anova

1-عرض و تحليل التباين الأحادي حسب المتغيرات المستقلة بالنسبة للمحور الأول اهمية الإدارة الإلكترونية::

الجدول رقم (13): يوضح فروقات إجابات أفراد العينة حول المحور الأول بالنسبة للمتغيرات الشخصية

المتغير الشخصية	مستوى الدلالة المعنوية	التعليق	اختبار الفرضية
المؤهل العلمي	0.000	توجد فروقات ذات دلالة إحصائية	رفض الفرضية العدمية . H0 وقبول الفرضية H1
الخبرة	0.077	لاتوجد فروقات ذات دلالة إحصائية	وقبول الفرضية العدمية . H0 و رفض الفرضية H1

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج SPSS

سابعا: نتائج الدراسة

من خلال الدراسة الميدانية وبناء .على ماسبق توصلنا إلى النتائج التالية :

- أن حاجة المدراء الى استخدام أساليب الإدارة الإلكترونية متزايدة لمواكبة التطورات العالمية .
- أن تطبيق أو استخدام أساليب الإدارة الإلكترونية من طرف المدراء تتطلب دراية كاملة وكافيه بهاته الأساليب كماانه يجب و توفر الأدوات المناسبة لاستخدامها .
- أن الإدارة الإلكترونية تساهم في رفع الأداء المهني .
- تمكن الإدارة الإلكترونية في اعداد التقارير الخاصة بالمؤسسة بشكل أسرع و أدق .
- ان استخدام أساليب الإدارة الإلكترونية تساهم إيجابيا في القيام بمختلف الأعمال الإدارية .
- الإلتزام باستخدام وتطبيق أساليب الإدراة الإلكترونية يقلل من انتشار ظاهرة الفساد الإداري،وهذا راجع للتسهيلات التي تقدمها هاته الأساليب . كما أن الإدارة الإلكترونية تساهم في مصداقية التقارير أي خلوها من الغش و التضليل كما تسهل البإدارة الالكترونية اكتشاف الأخطاء و التلاعبات و ذلك من خلال الرجوع الى الملفات المتلاعب فيها إضافة الى تأهيل االموظفين .

- بالرغم من وجود عدة أساليب واستراتيجيات لمكافحة الفساد الإداري، إلا أن هذه الأساليب والاستراتيجيات إذا لم تستند على مرتكزات قوية وفاعلة مثل القضاء العادل والتطبيق الصحيح للإجراءات إضافة إلى وجود نظام ديمقراطي صحيح، قد لا يكتب لها النجاح في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري .
- التسيب الوظيفي يؤدي إلى الصراع والفشل داخل المؤسسات.
- من خلال النتائج المتوصل اليها وتحليل معطيات الجداول اتضح أن المؤهل العلمي ليس له تأثير حول استخدام أساليب الإدراة الإلكترونية بالنسبة للمدراء أما بالنسبة للخبرة فلهما تأثير كبير استخدام أساليب الإدراة الإلكترونية بالنسبة للمدراء فكلما كانت الخبرة عالية في استخدام أساليب الإدراة الإلكترونية كلما سهلت مختلف الأعمال وزادت أهميتها .
- الأجور المتدنية تقف عائقاً دون تحقيق مطالب الأفراد.
- أخذ الرشوة مقابل خدمة تقدمها يخالف قوانين العمل
- تردي القيم لدي العاملين لا يشكل عائقا بالنسبة للفساد الإداري .
- بعض المؤسسات لا توجد بها مدونات أخلاقية يلتزم بها الموظفين.
- توجد بعض مظاهر الفساد الإداري كالواسطة والمحسوبية في عملية اختيار العاملين.
- الاوضاع الاقتصادية المتدنية ليست مبررا لممارسة الفساد الإداري.

عاشرا: التوصيات

- ضرورة الاهتمام بالإداراة الإلكترونية التي تخدم كافة احتياجات العاملين.
- ضرورة الاهتمام بالتكوين و التأهيل العلمي في جانب التعامل مع الإدارة الإلكترونية.
- ضرورة تعميم الإدارة الإلكترونية في المؤسسات و زيادة الاعتماد على نقل المعلومات بواسطة الوسائط الإلكترونية.
- اعتماد بعض الإجراءات التي تساعد على القضاء أو الحد من ظاهرة الفساد الإداري ولعل من أهمها :

أ- تقليل الروتين وتبسيط إجراءات العمل وسرعة انجاز المعاملات إلى الحد الذي لا يتيح للموظف سهولة التلاعب .

ب-العمل على جعل عملية تقويم أداء الموظفين والمؤسسات عملية مستمرة لكشف الانحرافات وتصحيحها بصورة مستمرة والحيلولة دون استمرار هذه الانحرافات لتصبح جزء من الثقافة السائدة في العمل.

المراجع:

1. محمد قاسم القيروتي: الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن،2011.
2. نجم عبود نجم : أخلاقيات الإدارة في عالم متغير، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر ، 2016،

3. الجودي خالد: ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية (حالة الجزائر) والتشريع المقارن، رسالة دكتوراة ، جامعة البليدة، غير منشورة، الجزائر، 2020.

4. مصطفى الأمين: معضلة الفساد في الجزائر،دراسة في الجذور والأسباب والحلول، منشورات جيتلي للنشر والتوزيع ، برج بوعريريج ، الجزائر .

5. محمد الزبيدي ، الفساد الإداري واستراتيجيات المكافحة الإعلامية ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، الاردن 2017 .

6. أحمد ماهر السيد، **منهجية البحث العلمي**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2010،

Application of Total Quality Standards in Urban Management and the Challenge of Sustainability: Case Study of the Urban Agglomeration of Rabat-Salé-Témara (Morocco)

ANAS EL AZIZI EL ALAOUI[1]
University of Mohammed V – Rabat ; Morocco
anas-elazizi@um5r.ac.ma

Abstract

This article addresses the implementation of total quality standards in urban management and their relationship to achieving sustainability, focusing on the case of the Rabat-Salé-Témara urban agglomeration. The study begins by analyzing the conceptual and theoretical framework of total quality standards in urban management and their relationship to sustainability.

It then proceeds to diagnose the reality of urban management in the studied area and the challenges of implementing these standards. The article also proposes strategies and mechanisms for activating total quality standards to achieve sustainability in the urban agglomeration.

It concludes with a prospective study of the region's future in light of implementing these standards, aiming to present an integrated vision for improving urban management and achieving sustainability through the application of total quality standards.

Keywords : *Total Quality, Urban Management, Sustainability, Urban Agglomeration, Rabat-Salé-Témara, Sustainable Development, Urban Planning, Economic and Social Development.*

تطبيق معايير الجودة الشاملة في التدبير الحضري ورهان الاستدامة،

حالة التكتل الحضري الرباط – سلا – تمارة (المغرب)

أنس العزيزي العلوي

[1]جامعة محمد الخامس بالرباط

مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية
Journal index of exploratory studies
المجلد 03، العدد 16
ISSN: 2701-9233

Anas-elazizi@um5r.ac.ma

ملخص

يعالج هذا المقال موضوع تطبيق معايير الجودة الشاملة في التدبير الحضري وعلاقتها بتحقيق الاستدامة، مع التركيز على حالة التكتل الحضري الرباط - سلا – تمارة، حيث يبدأ بتحليل الإطار المفاهيمي والنظري لمعايير الجودة الشاملة في التدبير الحضري وعلاقتها بالاستدامة، ثم ينتقل إلى تشخيص واقع التدبير الحضري في المنطقة المدروسة وتحديات تطبيق هذه المعايير، كما يقترح استراتيجيات وآليات لتفعيل معايير الجودة الشاملة لتحقيق الاستدامة في التكتل الحضري، وينتهي بدراسة استشرافية لمستقبل المنطقة في ضوء تطبيق هذه المعايير، وذلك من خلال الوصول الى تقديم رؤية متكاملة لتحسين التدبير الحضري وتحقيق الاستدامة من خلال تطبيق معايير الجودة الشاملة.

الكلمات الدالة: الجودة الشاملة، التدبير الحضري، الاستدامة، التكتل الحضري، الرباط - سلا – تمارة، التنمية المستدامة، التخطيط الحضري، التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مقدمة عامة: اشكالية استدامة التدبير الحضري وعلاقتها بمعايير الجودة الشاملة كرافعة للتنمية في التكتلات الحضرية المغربية

في ظل العولمة الحضرية وما واكبها من وثيرة متسارعة للتحولات العمرانية وانعكاساتها البيئية والسوسيواقتصادية التي تواجهها المدن المعاصرة؛ يبرز التدبير الحضري المستدام كضرورة حتمية لضمان جودة الحياة المدينية وتحقيق التوازن بين متطلبات النمو وحماية الموارد الطبيعية، جراء ما يعرفه المشهد الحضري المعاصر من تعقد ونسقية عناصره وتشابك العلاقات بين مختلف الفاعلين الحضريين، مما يستدعي تبني مقاربة شمولية ومتكاملة في الإدارة الحضرية، تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المتعددة للتنمية المستدامة، وفي هذا السياق؛ تبرز أهمية دمج معايير الجودة الشاملة في منظومة التدبير الحضري كآلية فعالة لتحسين الأداء وترشيد استخدام الموارد وتعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار الحضري. وبالتالي؛ تتمحور إشكالية البحث حول رصد السبل الكفيلة بتطبيق معايير الجودة الشاملة في التدبير الحضري لتحقيق الاستدامة في التكتل الحضري الرباط - سلا - تمارة، وذلك من خلال تحليل العلاقة التفاعلية بين مفاهيم الجودة الشاملة والاستدامة الحضرية، وتشخيص دقيق لواقع التدبير الحضري في منطقة الدراسة، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وبالتالي يمكننا ترجمة ذلك؛ من خلال طرح تساؤل مركزي مفاده:

- **كيف يمكن تطبيق معايير الجودة الشاملة في التدبير الحضري لتحقيق الاستدامة في التكتل الحضري الرباط - سلا - تمارة؟**

يمكن تقسيمه الى أسئلة فرعية تالية:

1) ما هي الأسس النظرية والمفاهيمية لمعايير الجودة الشاملة في سياق التدبير الحضري؟ وكيف تتقاطع مع مبادئ التنمية المستدامة؟ وما واقعها على مستوى التكتل الحضري الرباط - سلا – تمارة؟ والى أي مدى يتم تطبيق معايير الجودة الشاملة في مختلف قطاعاته؟

2) ما هي التحديات الرئيسية التي تحول دون التطبيق الفعال لمعايير الجودة الشاملة في التدبير الحضري للتكتل؟ وما هي الاستراتيجيات والآليات الملائمة لتفعيل ذلك، بما يضمن تحقيق الاستدامة؟

3) كيف يمكن تطوير إطار تنظيمي وقانوني يدعم دمج معايير الجودة الشاملة في سياسات وممارسات التدبير الحضري؟ وما هي الآثار المتوقعة لتطبيقها على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المدى القصير والمتوسط؟ وكيف يمكن ضمان استمرارية وفعالية تطبيقها على المدى الطويل؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة الفرعية، تعتمد الدراسة على منهجية بحثية متكاملة تجمع بين المقاربة الوصفية التحليلية والمنهج الاستقرائي، مع توظيف أدوات بحثية متنوعة لجمع البيانات وتحليلها، بحيث تشمل هذه الأدوات المراجعة النظرية المعمقة للأدبيات ذات الصلة، بالإضافة إلى الملاحظة الميدانية المباشرة لرصد الواقع الحضري في التكتل.

1: معايير الجودة الشاملة في التدبير الحضري وعلاقتها بالاستدامة: تحديدات مفاهيمية ونظرية

1.1: مفهوم الجودة الشاملة: النشأة والتطور وتوظيفه في مجال التدبير الحضري

يعتبر مفهوم الجودة الشاملة من المفاهيم التدبيرية الحديثة التي تطورت في مجال المقاولات الصناعية قبل أن تنتقل إلى باقي القطاعات المجتمعية، حيث يشير إلى منهجية شاملة تهدف إلى تحقيق التحسين المستمر في جميع جوانب العمل، مع التركيز على تلبية احتياجات وتوقعات المستفيدين. (Deming, 2018)

في السياق الحضري، يتجلى تطبيق الجودة الشاملة في تبني مقاربة متكاملة لتدبير شؤون المدينة على مستوى الخدمات الحضرية، مع التركيز على تحسين جودة الحياة للسكان وتعزيز الكفاءة في استخدام الموارد.(Bonnet, 2016)

الجدول (رقم01) : التطور التاريخي لمفهوم الجودة وانتقاله من الصناعة الى باقي القطاعات

الفترة الزمنية	المرحلة	الخصائص الرئيسية	القطاعات المعنية
أوائل القرن 20	التفحيص والتدقيق Audit	التركيز على اكتشاف المنتجات المعيبة عدم وجود منهجية وقائية	الصناعات التحويلية
1950-1930	الضبط الاحصائي للجودة	استخدام الأساليب الإحصائية لمراقبة العمليات بداية الاهتمام بتحليل أسباب العيوب	الصناعات الثقيلة والعسكرية
1950-1970	ضمان الجودة	ظهور مفهوم الجودة الشاملة(TQM) التركيز على الوقاية بدلاً من التصحيح إشراك جميع العاملين في تحسين الجودة	الصناعات الإلكترونية والسيارات
1970-1990	الإدارة الاستراتيجية للجودة	دمج الجودة في التخطيط الاستراتيجي التركيز على رضا العملاء ظهور معايير الأيزو(ISO)	قطاع الخدمات والمؤسسات المالية
1990-2000	الجودة كميزة تنافسية	اعتبار الجودة كأداة للتميز التنافس التركيز على التحسين المستمر ظهور مفاهيم مثل Six Sigma	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
2000-الحاضر	الجودة الشاملة والاستدامة	دمج مفاهيم الجودة مع الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية تطبيق الجودة في القطاعات العامة والحكومية التركيز على الابتكار والتحول الرقمي	القطاع العام، التعليم، الصحة، التدبير الحضري

المصدر: Evans, J. R., & Lindsay, W. M. (2016). Managing for quality and performance excellence. Cengage Learning, p 42 (بتصرف)

2.1: تكامل علائقي بين مفهومي الجودة الشاملة ومبادئ التنمية المستدامة

لعل العلاقة التكاملية التي تجمع بين معايير الجودة الشاملة ومبادئ التنمية المستدامة في السياق الحضري تبرز عن تشابه في هدفهما، نظراً لتحقيق كلا المفهومين لذلك التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، حيث تتجلى أوجه التشابه في عدة جوانب، منها التركيز على التخطيط طويل المدى، والاهتمام بمشاركة جميع الأطراف المعنية في

عملية صنع القرار في اطار ما يسمى بالمقاربة التشاركية، والسعي نحو التحسين المستمر للأداء الحضري (Theys & Emelianoff, 2021).

3.1: بروز التجارب الدولية الرائدة في تطبيق معايير الجودة الشاملة لتحقيق الاستدامة الحضرية

نجد العديد من النماذج الملهمة التي يمكن الاستفادة منها في هذا الإطار، فعلى سبيل المثال– لا للحصر، تعد تجربة مدينة كوبنهاغن في الدنمارك نموذجاً بارزاً، حيث نجحت المدينة في دمج معايير الجودة الشاملة في استراتيجيتها للتنمية المستدامة، مما أدى إلى تحسين كبير في جودة الحياة الحضرية وتقليص البصمة البيئية للمدينة.

كما تؤكد تجربة مدينة سنغافورة كمثال آخر على النجاح في تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في التخطيط والتدبير الحضري، حيث تم تطوير نظام متكامل لإدارة الجودة يشمل جميع جوانب الحياة الحضرية، من النقل العام إلى إدارة النفايات والتخطيط العمراني.(Morel-Journel & Pinson, 2018)

وبالتالي؛ تكشف هاتين التجربتين عن أهمية وجود رؤية استراتيجية واضحة مع ملازمتها بالتزام مجتمعي وتشاركي فعال لضمان نجاح تطبيق معايير الجودة الشاملة في التدبير الحضري. كما تلخص عن أهمية المرونة الحضرية مع السياق الميكرومجالي وخصوصيات كل منطقة على حدة، مع الحفاظ على المبادئ الأساسية للجودة الشاملة والاستدامة. وعلى هذا الأساس؛ يمكن للمدن المغربية عموماً، التكتل الحضري الرباط - سلا – تمارة على وجه الخصوص، الاستفادة من هذه الدروس والخبرات الدولية في تطوير نموذجها الخاص للتدبير الحضري المستدام، مع مراعاة التحديات والفرص الخاصة بسياقها.(Barthel & Zaki, 2019)

الصورة (رقم 01) : نموذج البناء الأخضر المستدام بمدينة كوبنهاغن في الدانمارك

المصدر: -https://www.linkedin.com/pulse/copenhill-sustainability-leisure-copenhagen-mellowdesignsdk/0jaue (تاريخ الاطلاع: 30/06/2024)

الصورة (رقم 02) : الاقامات السكنية الخضراء بمدينة سنغافورة

المصدر: تقرير منظمة البنك الدولي: للوصول إلى نظرة طويلة الأجل، قادة المدن والتخطيط العمراني يتطلعون إلى سنغافورة، 2016/30/03

2: واقع التدبير الحضري في تكتل الرباط - سلا - تمارة وتحديات تطبيق معايير الجودة الشاملة

1.2: تشخيص الخصائص الديمغرافية والسوسيواقتصادية والتحديات البيئية بالتكتل الحضري

يكشف تحليل الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتكتل الحضري الرباط - سلا - تمارة عن واقع معقد ومتعدد الأبعاد، يتميز بدينامية متسارعة وتحديات متنوعة، ويعد التحليل ضرورياً لفهم السياق العام الذي يتم فيه تطبيق معايير الجودة الشاملة في التدبير الحضري، ولتحديد الأولويات والفرص المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة.

1.1.2: تسارع الدينامية الديموغرافية: تزايد معدل الهجرة الداخلية من الرباط وسلا الى تمارة في إطار تفريغ الثقل الحضري للمدينة-المركز «*Ville – Centre*»

تكشف البنيات الديموغرافية والسوسيواقتصادية والبيئية للتكتل الحضري الرباط - سلا - تمارة عن واقع معقد ومتعدد الأبعاد، حيث يتميز بدينامية متسارعة تلازمها تحديات متنوعة. فمن الزاوية الديموغرافية، يشهد التكتل الحضري نمواً سكانياً متبايناً بين مكوناته الثلاثة. فوفقاً لمعطيات المندوبية السامية للتخطيط (2014)، بلغ عدد سكان الرباط 577827 نسمة، بينما وصل عدد سكان سلا إلى 890403 نسمة، وتمارة 313510 نسمة.

المبيان (رقم01) : تطور عدد ساكنة تكتل الرباط – سلا - تمارة ومعدل النمو السنوي 2004- 2014

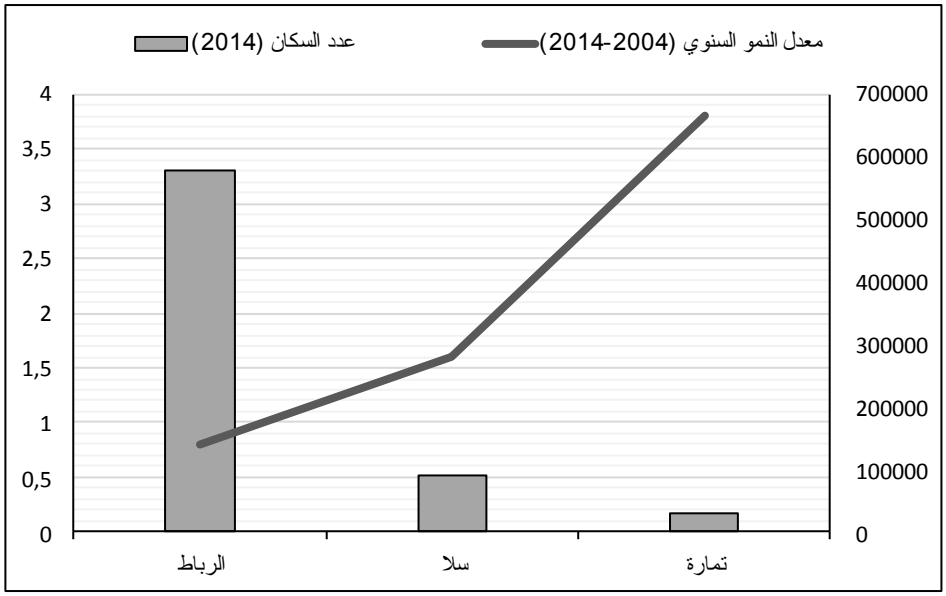

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط(2014)

يؤكد المبيان (رقم 01) عن وجود تفاوت كبير في معدلات النمو السكاني السنوي بين المدن الثلاث خلال الفترة 2004-2014، يسجل انخفاضاً نسبياً في معدل نمو لمدينة الرباط بلغ 0.8%، في حين شهدت سلا نمواً بنسبة 1.6%، أما تمارة فقد سجلت أعلى معدل نمو بنسبة 3.8% باعتبار مدينة تفريغ الثقل الحضري للرباط وسلا، مما يطرح بلا شك تحديات كبيرة فيما يتعلق بتوزيع الخدمات والبنية التحتية بشكل متوازن داخل التكتل الحضري.

2.1.2: التباين المجالي في وتيرة الديناميات الاجتماعية والاقتصادية: بروز فوارق في توزيع معدلات البطالة والفقر مما يستدعي اهتماماً خاصاً في إطار التخطيط الحضري المستدام

يعرف التكتل الحضري تفاوتات مجالية في معدلات البطالة والفقر بين المدينة – المركز ومدن التوابع أو الهوامش، حيث تشير احصائيات المندوبية السامية للتخطيط (2019) إلى أن نسبة البطالة في مدينة الرباط بلغت 16.3%، بينما وصلت في سلا إلى 19.2%، وفي تمارة إلى 15.7%، تدل هذه المعدلات المرتفعة نسبياً عن وجود تحديات اقتصادية كبيرة تنعكس بشكل واضح على ارتفاع نسب الفقر، فقد سجلت مدينة الرباط أدنى نسبة بـ 4.8%، تليها تمارة بـ 5.3%، ثم سلا بـ 8.2% وفقاً للإحصاء الرسمي سنة 2014.

المبيانين (رقم02) و (رقم 03) : توزيع معدلات البطالة والفقر بين الرباط وسلا وتمارة خلال سنتي 2014 و2019

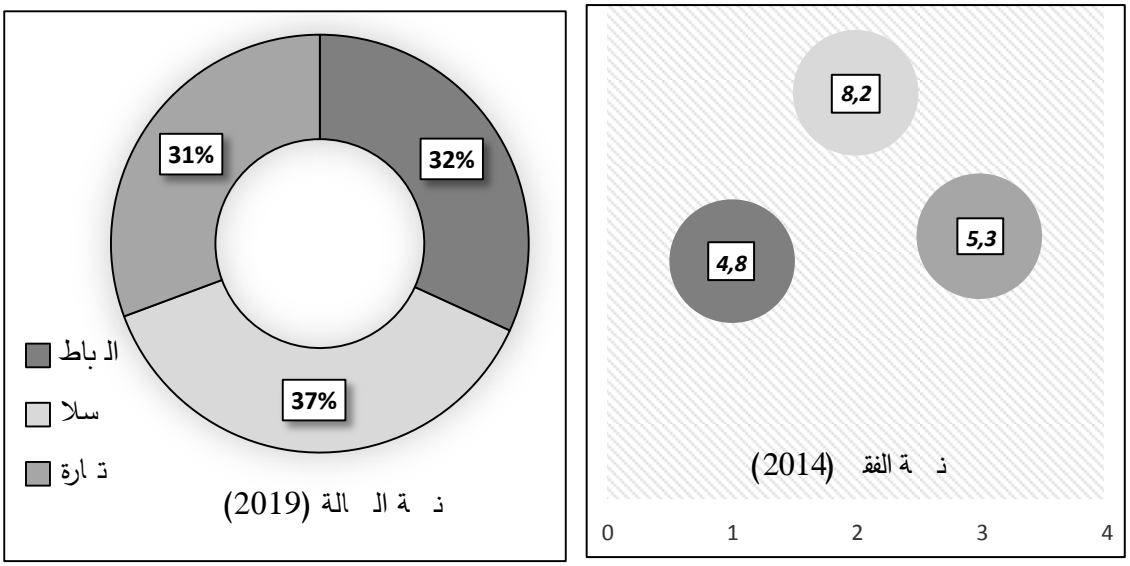

المصدر: الإحصاء الرسمي (2014) وتقرير وطني للتشغيل الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط (2019)

3.1.2: اختلال المنظومة البيئية وتراجع نسبة المساحات الخضراء للفرد الواحد جراء الزحف العمراني

يواجه التكتل الحضري تحديات متعددة تتعلق بجودة الهواء وإدارة النفايات والمساحات الخضراء فوفقاً لبيانات تقرير حول السياسية الحضرية الصادر وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير سنة 2018، نجد تفاوت نسبة المساحات الخضراء للفرد بشكل كبير بين مدن التكتل، حيث تبلغ في الرباط 20 م² للفرد، بينما تنخفض بشكل حاد في سلا لتصل إلى 4 م² فقط للفرد، وفي تمارة 7 م² للفرد، مما يعكس عن وجود التحديات البيئية والتخطيطية التي تواجه التكتل الحضري في سعيه نحو تحقيق جودة حياة متوازنة لجميع ساكنته.

المبيان (رقم 04) : توزيع حصة الفرد الواحد من المساحات الخضراء بالرباط وسلا وتمارة

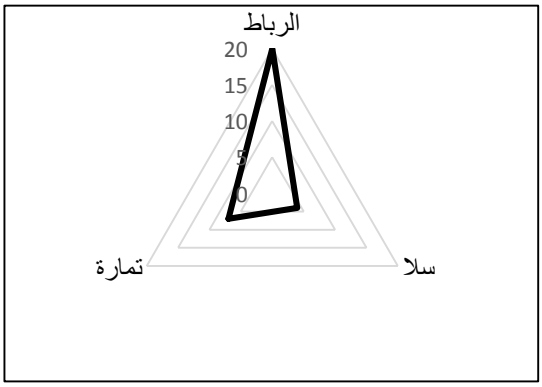

المصدر: تقرير حول السياسة الحضرية الصادر عن وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير (2018)، ص 25

إن هذه المعطيات الإحصائية؛ تبرز الحاجة الملحة إلى تبني مقاربة شاملة ومتكاملة في التدبير الحضري للتكتل، تأخذ بعين الاعتبار التفاوتات القائمة وتسعى إلى تحقيق توازن أفضل بين مكونات التكتل الثلاثة، كما تؤكد على أهمية تطبيق معايير الجودة الشاملة في مختلف قطاعات التدبير الحضري، بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الساكنة وتعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتكتل الحضري ككل، مما يتطلب تحقيق هذه الأهداف تضافر جهود جميع الفاعلين المعنيين، مع التركيز على تطوير سياسات حضرية مبتكرة بما تستجيب للتحديات الخاصة بكل مدينة، مع الحفاظ على رؤية متكاملة للتكتل الحضري ككل. إن تطبيق معايير الجودة الشاملة في هذا السياق يمكن أن يساهم بشكل كبير في تحسين فعالية وكفاءة التدخلات الحضرية، وضمان استدامتها على المدى الطويل.

الخريطة (رقم01) : تطور المجال المبني بالتكتل الحضري الرباط-سلا-تمارة خلال سنتي 2017 و2023

المصدر: قاعدة البيانات المجالية بمنصة Sentinel-2 Land Cover Explorer | Esri (2024)

2.2: الاطار القانوني والتنظيمي وتداخل مهام الهياكل المؤسساتية المسؤولة عن التدبير الحضري في التكتل الحضري الرباط - سلا – تمارة

تعتبر الهياكل الإدارية والتنظيمية المسؤولة عن التدبير الحضري في التكتل الحضري الرباط - سلا - تمارة تكشف منظومة معقدة ومتعددة المستويات، تتميز بتداخل الصلاحيات وتعدد الفاعلين، حيث يشكل هذا التعقيد تحدياً كبيراً أمام تطبيق معايير الجودة الشاملة في التدبير الحضري، ويستدعي تحليلاً دقيقاً لفهم آليات عمل هذه الهياكل وسبل تحسين أدائها

1.2.2: الوالي والجماعة والوكالات الحضرية: الفاعلون الرئيسيون في التدبير الحضري المحلي والجهوي

تعد الجماعات الحضرية (الرباط، سلا، تمارة) الفاعل الرئيسي في التدبير الحضري على المستوى المحلي، كما جاء في القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات (2015)، تتمتع هذه الجماعات بصلاحيات واسعة في مجالات التخطيط الحضري والبنية التحتية والخدمات الأساسية.

المبيان (رقم 05) : عدد المنتخبين بالمجالس الحضرية والميزانية السنوية لعام 2020 بمليون الدرهم

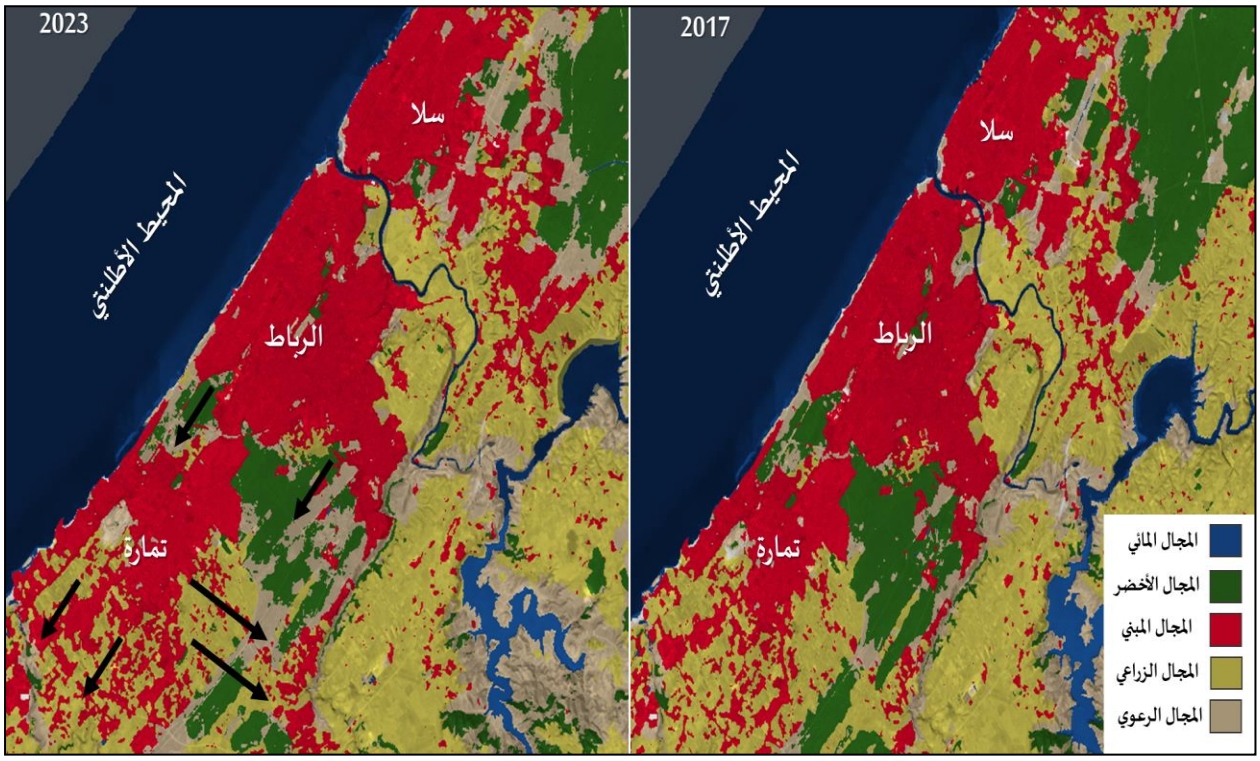

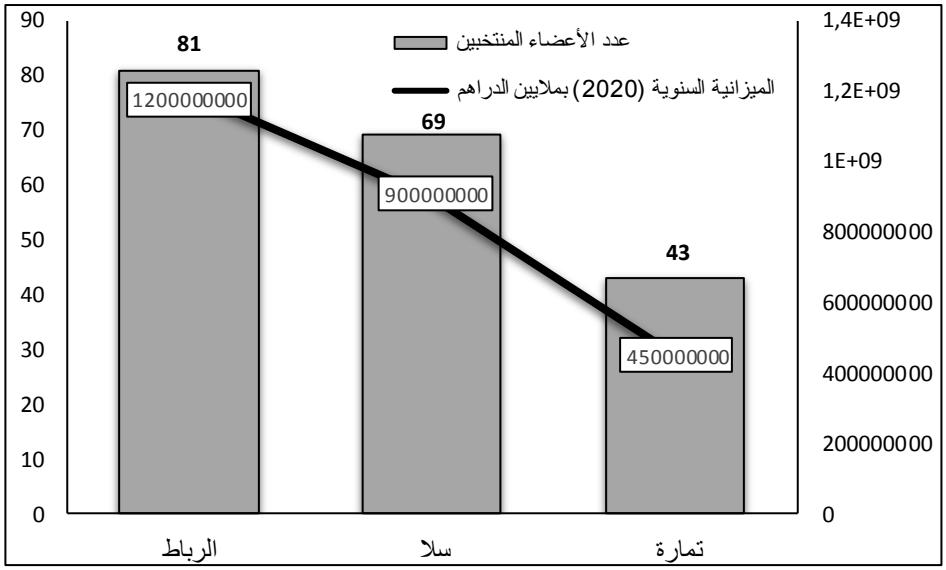

المصدر: تقرير حول ميزانية الجماعات الترابية الصادر عن وزارة الداخلية (2020)، ص 42

كما تلعب ولاية جهة الرباط-سلا-القنيطرة دوراً محورياً في التنسيق بين مختلف الفاعلين وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية على المستوى المحلي، بمقتضى ما ينص عليه المرسوم رقم 2.15.40 (2015) المتعلق بتنظيم ولايات الجهات، حيث تتمتع الولاية بصلاحيات واسعة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجهة.

وذلك بمعية مجموعة من المؤسسات التدبيرية في قطاع التهيئة والتعمير، ومن ضمنها الوكالات الحضرية للرباط-سلا والصخيرات-تمارة التي تعتبر فاعلاً رئيسياً في مجال التخطيط الحضري والتدبير العمراني، تنفيذاً للمهام الموكولة لها في الظهير الشريف رقم 1.93.51 (1993) المتعلق بإحداث الوكالات الحضرية، حيث تتولى الوكالة مهام إعداد وثائق التعمير ومراقبة البناء والمساهمة في تأهيل النسيج العمراني.

2.2.2: دور المؤسسات العمومية والخاصة: المسؤولة عن تدبير النقل العمومي وتوزيع الماء والكهرباء

تساهم العديد من المؤسسات العمومية في التدبير الحضري للتكتل، منها:

- شركة الرباط للنقل الحضري(ALSA) : مسؤولة عن تدبير النقل العام في التكتل.
- الشركة الوطنية للماء والكهرباء (ONEE) : تتولى توزيع الماء والكهرباء.
- شركة ريضال: مسؤولة عن توزيع الماء والكهرباء وتدبير التطهير السائل في الرباط وسلا.

إلى جانب هذه الهياكل الإدارية الرسمية، يلعب المجتمع المدني والقطاع الخاص دوراً متزايد الأهمية في التدبير الحضري، خاصة في مجالات البيئة، التنمية الاجتماعية، والتنشيط الثقافي. هذا الدور، الذي تعزز مع تنامي الوعي بأهمية المشاركة المواطنية في تدبير الشأن المحلي، يشكل فرصة لتعزيز الحكامة التشاركية وإدماج مقاربات مبتكرة في التدبير الحضري، غير أن تحقيق الإمكانات الكاملة لهذه المشاركة يتطلب تطوير أطر قانونية ومؤسساتية تضمن فعالية وشفافية هذه المشاركة (Berriane, 2020).

يكشف المشهد المؤسساتي المعقد عن وجود مجموعة من التحديات التي تعيق التطبيق الفعال لمعايير الجودة الشاملة في التدبير الحضري للتكتل. من أبرز هذه التحديات:

- تعدد المتدخلين وصعوبة التنسيق بينهم
- استمرار بعض مظاهر المركزية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية
- ضعف التنسيق الأفقي بين الجماعات المكونة للتكتل
- محدودية الموارد المالية والبشرية خاصة على مستوى الجماعات
- غياب رؤية استراتيجية موحدة للتكتل الحضري ككل

ولمواجهة هذه التحديات وتحسين فعالية التدبير الحضري في التكتل، يمكن اقتراح مجموعة من الإجراءات الاستراتيجية، من قبيل إنشاء هيئة تنسيق عليا للتكتل الحضري، تضم ممثلين عن جميع الفاعلين المعنيين، لضمان التناسق في السياسات والمشاريع الحضرية، تليها؛ تطوير نظام معلوماتي جغرافي موحد للتكتل الحضري لتسهيل تبادل المعلومات وتنسيق التدخلات، ناهيك عن تعزيز آليات المشاركة المجتمعية في صنع القرار الحضري، من خلال تطوير منصات رقمية للتشاور وإشراك المواطنين في تصميم وتنفيذ المشاريع الحضرية. بالإضافة الى تطوير برامج مكثفة لبناء القدرات وتأهيل الموارد البشرية في مجال التدبير الحضري الحديث، مع التركيز على مفاهيم الجودة الشاملة والاستدامة، وهذا لا يتم الا بالاعتماد على مقاربة التعاقد بين الدولة والجماعات الترابية لتنفيذ المشاريع الكبرى، مما يضمن التزاماً أكبر من جميع الأطراف ويعزز الشفافية والمساءلة.(Mouloudi, 2021)

3.2: تقييم مستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة في مختلف قطاعات التدبير الحضري في التكتل الرباط - سلا – تمارة

يعد تقييم مستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة في مختلف قطاعات التدبير الحضري للتكتل الحضري الرباط - سلا - تمارة عملية بحثية ومنهجية معقدة ومتعددة الأبعاد، تتطلب تحليلاً دقيقاً ومتكاملاً لمجموعة واسعة من المؤشرات الميدانية؛

وفي هذا السياق، يمكن القول إن التكتل الحضري قد شهد تقدماً ملحوظاً في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بتبني وتطبيق معايير الجودة الشاملة، وذلك على الرغم من التفاوت الواضح بين مختلف القطاعات والمجالات. فعلى سبيل المثال، نجد أن قطاع تخطيط المدن قد حقق نسبة تطبيق مرتفعة نسبياً تصل إلى 75%، مما يعكس الجهود المبذولة في مجال التخطيط الحضري المستدام وتحسين جودة الحياة للسكان، وهو ما يتماشى مع الاتجاهات العالمية في مجال التنمية الحضرية المستدامة.(Bennani, 2022)

على غرار باقي القطاعات الأخرى، مثل الطاقة المتجددة والنقل العام، التي لا تزال تواجه تحديات كبيرة في تطبيق معايير الجودة الشاملة، حيث سجلت نسب تطبيق متوسطة تتراوح بين 55% و62% على التوالي، ويشير هذا التفاوت إلى ضرورة تبني نهج أكثر شمولية وتكاملاً في تطبيق معايير الجودة الشاملة، مع التركيز بشكل خاص على القطاعات التي تعاني من تأخر نسبي. ومن الجدير بالذكر أن هذه النتائج تتوافق مع الدراسات التي أجريت في مدن مغربية أخرى، والتي أظهرت تحديات مماثلة في تطبيق معايير الجودة الشاملة في قطاعات مثل النقل العام والطاقة المتجددة (El Mansouri et al., 2021).

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن التحسن المستمر في نسبة التطبيق الإجمالية لمعايير الجودة الشاملة على مدى السنوات الخمس الماضية، والذي ارتفع من 52% في عام 2019 إلى 68% في عام 2023، يعد مؤشراً إيجابياً على التزام السلطات المحلية بتحسين جودة الخدمات الحضرية وتعزيز الاستدامة، وسعكس هذا التقدم التدريجي نجاح الاستراتيجيات والسياسات المتبعة في تحسين التدبير الحضري، ولكنه يشير أيضاً إلى الحاجة إلى مزيد من الجهود لتسريع وتيرة التحسين وتحقيق مستويات أعلى من الجودة الشاملة.(Observatoire Urbain de Rabat-Salé-Témara, 2023)

الجدول (رقم 02) : تقييم مستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة في قطاعات التدبير الحضري الرئيسية (2023)

القطاع	نسبة تطبيق المعايير	التقييم العام
إدارة النفايات	68%	– جيد
النقل العام	62%	– متوسط
تخطيط المدن	75%	– جيد جدًا
إدارة المياه	70%	– جيد
الطاقة المتجددة	55%	– متوسط

المصدر: تقرير الهيئة الوطنية لتقييم السياسات العمومية، 2023

ومن المهم الإشارة إلى أن تقييم مستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة لا يقتصر فقط على الجوانب الكمية، بل يجب أن يأخذ في الاعتبار أيضاً الجوانب النوعية والتأثيرات الفعلية على جودة حياة الساكنة الحضرية، فعلى سبيل المثال، في قطاع

إدارة النفايات الذي سجل نسبة تطبيق جيدة تصل إلى 68%، من الضروري تحليل علاقة رضا المواطنين بجودة الخدمات المقدمة وتأثيرها على البيئة الحضرية. وفي هذا السياق، تشير بعض الدراسات الميدانية إلى أن هناك تفاوتاً في مستوى الخدمات بين مختلف أحياء التكتل الحضري، مما يستدعي اتخاذ إجراءات لضمان توزيع أكثر عدالة للخدمات وتحسين جودتها بشكل شامل.(Lahlou & Rachidi, 2022)

الجدول (رقم 02) : تقييم مستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة في قطاعات التدبير الحضري الرئيسية (2023)

القطاع	نسبة تطبيق المعايير	التقييم العام
إدارة النفايات	68%	– جيد
النقل العام	62%	– متوسط
تخطيط المدن	75%	– جيد جدًا
إدارة المياه	70%	– جيد
الطاقة المتجددة	55%	– متوسط

المصدر: تقرير الهيئة الوطنية لتقييم السياسات العمومية، 2023

نستنتج من خلال ما سبق؛ أن تقييم مستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة في مختلف قطاعات التدبير الحضري للتكتل الحضري الرباط - سلا – تمارة، يظهر تقدماً ملحوظاً، ولكنه يكشف أيضاً عن وجود فجوات وتحديات تتطلب مزيداً من الاهتمام والعمل، وبالتالي؛ لتحقيق تطبيق أكثر فعالية وشمولية لمعايير الجودة الشاملة، يتعين على صانعي القرار الحضري تبني نهج متكامل يراعي الخصوصيات المحلية ويعزز المشاركة الفعالة للمواطنين في عملية التخطيط والتنفيذ والتقييم. كما أن الاستفادة من التجارب الناجحة على المستوى الوطني والدولي، وتكييفها مع السياق المحلي، يمكن أن يساهم بشكل كبير في تسريع وتيرة التحسين وتحقيق مستويات أعلى من الجودة الشاملة في التدبير الحضري (Association Marocaine pour des Villes Durables, 2023).

4.2: التحديات الممكنة والعوائق التي تحول دون التطبيق الفعال لمعايير الجودة الشاملة

يواجه التطبيق الفعال لمعايير الجودة الشاملة في التدبير للتكتل الحضري الرباط - سلا - تمارة مجموعة متنوعة من التحديات والعوائق التي تتطلب تحليلاً دقيقاً وشاملاً لفهم أبعادها وتأثيراتها على جودة الحياة الحضرية. تتجلى هذه التحديات في خمسة محاور رئيسية تتداخل فيما بينها وتؤثر بشكل كبير على قدرة السلطات المحلية على تحقيق الأهداف المرجوة من تطبيق معايير الجودة الشاملة.

1.4.2: محدودية الموارد المالية المتاحة للسلطات المحلية

تشكل القيود المالية عائقاً كبيراً أمام تنفيذ المشاريع الطموحة وتحسين البنية التحتية الحضرية. فعلى الرغم من الجهود المبذولة لزيادة الموارد الذاتية للجماعات المحلية، إلا أن الفجوة بين الاحتياجات التمويلية والموارد المتاحة لا تزال كبيرة. وقد أشارت دراسة أجراها المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية (2022) إلى أن 72% من الجماعات المحلية في المغرب تعاني من عجز في الميزانية يحد من قدرتها على الاستثمار في مشاريع تحسين الجودة الحضرية. هذا الوضع يجعل من الصعب على السلطات المحلية تخصيص الموارد اللازمة لتطبيق معايير الجودة الشاملة في جميع القطاعات الحضرية، مما يؤدي إلى تأخير في تنفيذ المشاريع الحيوية وانخفاض في جودة الخدمات المقدمة للمواطنين (Institut Royal des Études Stratégiques, 2022).

2.4.2: ضعف التنسيق بين مختلف الجهات المعنية والقطاعات العمومية والخاصة

غالباً ما تعمل الإدارات والهيئات المختلفة بشكل منعزل، مما يؤدي إلى تداخل في المسؤوليات وهدر في الموارد. هذا الضعف في التنسيق يعيق تطبيق نهج متكامل لتحسين الجودة الحضرية ويحد من فعالية الاستثمارات المنفذة. وقد أكدت دراسة أجراها المرصد الوطني للتنمية البشرية (2023) أن غياب آليات التنسيق الفعالة بين مختلف المتدخلين في التدبير الحضري يؤدي إلى تأخير في تنفيذ المشاريع وانخفاض جودتها في 65% من الحالات المدروسة. لذا، فإن تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة يعد أمراً حيوياً لضمان التطبيق الناجح لمعايير الجودة الشاملة (Observatoire National du Développement Humain, 2023).

3.4.2: نقص الكفاءات والخبرات المتخصصة في مجال إدارة الجودة الشاملة

يعتبر تحدياً كبيراً يعيق التطبيق الفعال لهذه المعايير. فالعديد من الموظفين في الإدارات المحلية لا يمتلكون المعرفة والمهارات اللازمة لتطبيق مفاهيم وأدوات الجودة الشاملة بفعالية. وقد أظهر تقرير صادر عن المدرسة الوطنية العليا للإدارة (2023) أن 68% من الإداريين في الجماعات المحلية لم يتلقوا تدريباً متخصصاً في مجال إدارة الجودة الشاملة خلال السنوات الثلاث الماضية. هذا النقص في الكفاءات يؤثر سلباً على قدرة الإدارات المحلية على تصميم وتنفيذ وتقييم مبادرات تحسين الجودة بشكل فعال.(École Nationale Supérieure d'Administration, 2023)

4.4.2: مقاومة التغيير داخل المؤسسات الحضرية

تشكل الثقافة البيروقراطية السائدة والخوف من التغيير عائقاً كبيراً أمام تبني أساليب عمل جديدة وأكثر كفاءة. فغالباً ما يواجه تطبيق معايير الجودة الشاملة مقاومة من قبل بعض الموظفين والمسؤولين الذين يخشون فقدان مناصبهم أو تغيير أساليب عملهم المعتادة. وقد أشارت دراسة أجرتها كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الخامس

(2023) إلى أن 59% من المسؤولين الإداريين يرون أن مقاومة التغيير داخل مؤسساتهم تشكل عائقاً رئيسياً أمام تطبيق مبادرات تحسين الجودة. هذه المقاومة للتغيير تحد من قدرة المؤسسات الحضرية على التكيف مع المتطلبات الجديدة وتبني ممارسات أكثر فعالية في تقديم الخدمات للمواطنين.

5.4.2: ضعف أنظمة الرصد والتقييم الحضريين

ان غياب مؤشرات أداء واضحة وآليات فعالة لجمع وتحليل البيانات يجعل من الصعب تقييم مدى التقدم المحرز وتحديد مجالات التحسين. وقد أكد تقرير صادر عن المرصد الوطني للتنمية المجالية (2023) أن 62% من الجماعات المحلية تفتقر إلى أنظمة رصد وتقييم فعالة لقياس أداء الخدمات العمومية وتأثير السياسات الحضرية. هذا الضعف في أنظمة الرصد والتقييم يحد من قدرة صانعي القرار على اتخاذ قرارات مستنيرة وتعديل السياسات والبرامج بناءً على النتائج المحققة (Observatoire National du Développement Territorial, 2023)

3: استراتيجيات وآليات تفعيل معايير الجودة الشاملة لتحقيق الاستدامة في التكتل الحضري

إن تفعيل معايير الجودة الشاملة لتحقيق الاستدامة في التكتل الحضري الرباط - سلا - تمارة يتطلب تبني استراتيجيات وآليات متكاملة ومبتكرة تستجيب للتحديات القائمة وتستشرف آفاق التنمية المستدامة. تتمحور هذه الاستراتيجيات حول أربعة محاور رئيسية تشكل إطاراً شاملاً لتحسين جودة التدبير الحضري وتعزيز استدامته.

1.3: سن إطار تنظيمي وقانوني مدمج لمعايير الجودة الشاملة في سياسات وممارسات التدبير الحضري

يهدف هذا الإطار إلى توفير الأساس القانوني والتنظيمي اللازم لضمان التزام جميع الجهات الفاعلة بتطبيق معايير الجودة الشاملة في مختلف مجالات التدبير الحضري. ويتضمن ذلك تحديث القوانين والتشريعات المتعلقة بالتخطيط الحضري وإدارة الخدمات العامة لتتماشى مع متطلبات الجودة الشاملة والاستدامة. كما يشمل وضع آليات للمساءلة والشفافية لضمان الالتزام بهذه المعايير. وقد أشارت دراسة أجراها المعهد الوطني للتهيئة والتعمير (2023) إلى أن وجود إطار قانوني متكامل يعزز تطبيق معايير الجودة الشاملة يمكن أن يرفع من مستوى الالتزام بهذه المعايير بنسبة تصل إلى 40% في المدن المغربية.(Institut National d'Aménagement et d'Urbanisme, 2023)

2.3: تطوير نموذج متكامل لتجويد تدبير مختلف القطاعات الحضرية

يهدف هذا النموذج إلى توحيد وتنسيق جهود تحسين الجودة عبر مختلف القطاعات الحضرية مثل النقل، والإسكان، وإدارة النفايات، والطاقة، والمياه. ويتضمن ذلك تحديد مؤشرات أداء موحدة، ووضع معايير جودة قابلة للقياس لكل قطاع،

مع مراعاة الترابط والتكامل بين هذه القطاعات. وقد أظهرت تجربة مدينة مراكش، كما وثقتها دراسة أجرتها الوكالة الحضرية لمراكش (2022)، أن تطبيق نموذج متكامل لتجويد التدبير الحضري أدى إلى تحسن في جودة الخدمات العامة بنسبة 35% خلال فترة ثلاث سنوات.(Agence Urbaine de Marrakech, 2022)

3.3: بناء الكفاءات وتأهيل الموارد البشرية وفق لبرامج تكوينية في مجال إدارة الجودة الحضرية

إن تطبيق معايير الجودة الشاملة يتطلب موارد بشرية مؤهلة وقادرة على فهم وتنفيذ هذه المعايير بفعالية. ويشمل ذلك تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة للموظفين في مختلف المستويات الإدارية، مع التركيز على المهارات العملية وأفضل الممارسات في مجال إدارة الجودة الحضرية. وقد أشار تقرير صادر عن المدرسة الوطنية العليا للإدارة (2023) إلى أن الموظفين الذين تلقوا تدريباً متخصصاً في إدارة الجودة الشاملة كانوا أكثر قدرة على تطبيق هذه المعايير بنسبة 60% مقارنة بنظرائهم غير المدربين.(École Nationale Supérieure d'Administration, 2023)

4.3: اقتراح آليات للرصد والتقييم المستمر لمدى تطبيق معايير الجودة الشاملة وأثرها على الاستدامة

تشمل تطوير نظام متكامل للمؤشرات يقيس مدى تطبيق معايير الجودة في مختلف القطاعات الحضرية، وتأثيرها على جودة الحياة للسكان والاستدامة البيئية والاقتصادية. كما تتضمن إجراء تقييمات دورية ومستقلة لأداء الإدارات والمؤسسات الحضرية في تطبيق هذه المعايير. وقد أكدت دراسة أجراها المرصد الوطني للتنمية المستدامة (2023) أن وجود نظام فعال للرصد والتقييم يمكن أن يؤدي إلى تحسين مستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة بنسبة تصل إلى 45% على مدى خمس سنوات.(Observatoire National du Développement Durable, 2023)

4: السيناريوهات المحتملة والآثار المتوقعة لتطبيق معايير الجودة الشاملة في التكتل الحضري

إن استشراف مستقبل التكتل الحضري الرباط - سلا - تمارة في ضوء تطبيق معايير الجودة الشاملة يعد أمراً بالغ الأهمية لتوجيه عملية صنع القرار وتحديد الأولويات التنموية. يتطلب هذا التحليل الاستشرافي دراسة متعمقة للسيناريوهات المحتملة، وتقييم الآثار المتوقعة على مختلف الأبعاد الحضرية، وصولاً إلى صياغة رؤية استراتيجية متكاملة لتحقيق الاستدامة.

1.4: تحليل السيناريوهات المحتملة لتطور التكتل الحضري في ظل تطبيق معايير الجودة الشاملة

في إطار تحليل السيناريوهات المحتملة لتطور التكتل الحضري في ظل تطبيق معايير الجودة الشاملة، يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات رئيسية: السيناريو المتفائل، والسيناريو المتوسط، والسيناريو المتشائم. يفترض السيناريو المتفائل تطبيقاً شاملاً

وفعالاً لمعايير الجودة في جميع القطاعات الحضرية، مدعوماً بالتزام سياسي قوي وموارد كافية. في هذا السيناريو، قد نشهد تحسناً كبيراً في جودة الخدمات العامة، وارتفاعاً ملحوظاً في مستويات رضا المواطنين، وتعزيزاً للقدرة التنافسية للتكتل الحضري على المستوى الوطني والدولي. وقد أشارت دراسة استشرافية أجراها المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية (2023) إلى أن هذا السيناريو قد يؤدي إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي للتكتل الحضري بنسبة تتراوح بين 3% و5% سنوياً (Institut Royal des Études Stratégiques, 2023).

أما السيناريو المتوسط، فيفترض تطبيقاً جزئياً لمعايير الجودة الشاملة، مع وجود بعض التحديات في التنفيذ. في هذه الحالة، قد نشهد تحسناً تدريجياً في بعض القطاعات الحضرية، مع استمرار بعض أوجه القصور في قطاعات أخرى. هذا السيناريو قد يؤدي إلى تحسن معتدل في جودة الحياة الحضرية، مع وجود تفاوتات بين مختلف مناطق التكتل الحضري.

في المقابل، يفترض السيناريو المتشائم صعوبات كبيرة في تطبيق معايير الجودة الشاملة، سواء بسبب نقص الموارد أو ضعف الالتزام السياسي. في هذه الحالة، قد يشهد التكتل الحضري استمراراً للمشاكل القائمة، مع تدهور محتمل في بعض جوانب الحياة الحضرية.

2.4: تقييم الآثار المتوقعة لتطبيق معايير الجودة الشاملة على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتكتل الحضري

على المستوى الاقتصادي، من المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه المعايير إلى تحسين البنية التحتية وزيادة كفاءة الخدمات العامة، مما قد يجذب المزيد من الاستثمارات ويعزز القدرة التنافسية للتكتل الحضري. وقد أشارت دراسة أجرتها الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (2022) إلى أن تحسين جودة الخدمات الحضرية يمكن أن يؤدي إلى زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة تصل إلى 20% على مدى خمس سنوات (Agence Marocaine de Développement des Investissements et des Exportations, 2022).

على المستوى الاجتماعي، من المتوقع أن يؤدي تطبيق معايير الجودة الشاملة إلى تحسين جودة الحياة للسكان، من خلال تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية. كما قد يساهم في تعزيز الاندماج الاجتماعي وتقليل التفاوتات بين مختلف مناطق التكتل الحضري. وقد أظهرت دراسة أجراها المرصد الوطني للتنمية البشرية (2023) أن تحسين جودة الخدمات العامة يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع مؤشر التنمية البشرية في المناطق الحضرية بنسبة تصل إلى 0.05 نقطة سنوياً (Observatoire National du Développement Humain, 2023).

أما على المستوى البيئي، فمن المتوقع أن يساهم تطبيق معايير الجودة الشاملة في تحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتقليل التلوث، وتعزيز الاستدامة البيئية. وقد أشارت دراسة أجرتها وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة (2023) إلى أن تطبيق معايير الجودة في إدارة النفايات وتحسين كفاءة استخدام الطاقة يمكن أن يؤدي إلى خفض انبعاثات الكربون بنسبة تصل إلى 15% في المناطق الحضرية الكبرى (Ministère de la Transition Énergétique et du Développement Durable, 2023).

3.4: اقتراح رؤية استراتيجية لتحقيق الاستدامة في التكتل الحضري من خلال التطبيق الأمثل لمعايير الجودة الشاملة

يمكن اقتراح رؤية استراتيجية لتحقيق الاستدامة في التكتل الحضري الرباط - سلا - تمارة من خلال التطبيق الأمثل لمعايير الجودة الشاملة. تتمحور هذه الرؤية حول خلق "*مدينة ذكية ومستدامة تتميز بجودة حياة عالية لجميع سكانها*".

لتحقيق هذه الرؤية، يجب التركيز على عدة محاور استراتيجية:

- تعزيز الحكامة الرشيدة والشفافية في التدبير الحضري؛
- الاستثمار في البنية التحتية الذكية والمستدامة؛
- تطوير نظام متكامل للنقل العام يعتمد على الطاقة النظيفة؛
- تعزيز الاقتصاد الأخضر والابتكار؛
- تحسين جودة الخدمات الصحية والتعليمية؛
- تعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار الحضري.

يتطلب تنفيذ هذه الرؤية الاستراتيجية التزاماً طويل الأمد من جميع الأطراف المعنية، واستثمارات كبيرة في البنية التحتية والموارد البشرية، وتبني نهج تشاركي يضمن مشاركة جميع فئات المجتمع في عملية التنمية الحضرية المستدامة. كما يتطلب مراجعة وتحديث مستمر للاستراتيجيات والسياسات لضمان استجابتها للتحديات المتغيرة والفرص الناشئة في مجال التنمية الحضرية.

خاتمة عامة ومقترحات الدراسة:

في ختام هذا المقال حول تطبيق معايير الجودة الشاملة في التدبير الحضري ورهان الاستدامة في التكتل الحضري الرباط - سلا - تمارة، يتجلى بوضوح أن تحقيق التنمية الحضرية المستدامة يتطلب نهجاً شاملاً ومتكاملاً يجمع بين الالتزام السياسي والتخطيط الاستراتيجي والتنفيذ الفعال والمتابعة المستمرة. فقد أظهرت الدراسة أن تطبيق معايير الجودة الشاملة في

مختلف قطاعات التدبير الحضري يمثل رافعة أساسية لتحسين جودة الحياة الحضرية وتعزيز القدرة التنافسية للمدن في عصر العولمة والتحديات البيئية المتزايدة.

من خلال التشخيص للواقع الحالي للتكتل الحضري الرباط - سلا – تمارة، تم الكشف عن وجود تقدم ملحوظ في بعض المجالات، مثل تخطيط المدن وإدارة النفايات، ولكنه أيضاً أبرز تحديات كبيرة في قطاعات أخرى، مثل النقل العام والطاقة المتجددة. هذا التفاوت في مستويات تطبيق معايير الجودة الشاملة يسلط الضوء على الحاجة الملحة لتبني نهج أكثر تكاملاً وشمولية في التدبير الحضري، يأخذ في الاعتبار الترابط بين مختلف القطاعات والأبعاد الحضرية.

لقد أوضحت الدراسة أن التحديات التي تواجه تطبيق معايير الجودة الشاملة في التكتل الحضري متعددة ومتشابكة، تتراوح بين محدودية الموارد المالية، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية، ونقص الكفاءات المتخصصة، ومقاومة التغيير داخل المؤسسات الحضرية. هذه التحديات تستدعي استجابة شاملة ومتعددة الأبعاد، تجمع بين الإصلاحات القانونية والتنظيمية، وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية، وتطوير آليات فعالة للرصد والتقييم.

إن الاستراتيجيات المقترحة لتفعيل معايير الجودة الشاملة في التكتل الحضري، والتي تشمل سن إطار تنظيمي وقانوني متكامل، وتطوير نموذج شامل لتجويد التدبير الحضري، وبناء الكفاءات البشرية، وتعزيز آليات الرصد والتقييم، تمثل خارطة طريق واعدة نحو تحقيق التنمية الحضرية المستدامة. غير أن نجاح هذه الاستراتيجيات يتوقف بشكل كبير على مدى الالتزام السياسي والمؤسسي بتنفيذها، وعلى قدرة مختلف الأطراف المعنية على العمل بشكل تعاوني وتشاركي.

إن استشراف المستقبل من خلال تحليل السيناريوهات المحتملة وتقييم الآثار المتوقعة لتطبيق معايير الجودة الشاملة قد أظهر إمكانات كبيرة لتحقيق تحول إيجابي في التكتل الحضري. فالسيناريو المتفائل، الذي يفترض تطبيقاً شاملاً وفعالاً لهذه المعايير، يبشر بتحسينات كبيرة في جودة الحياة الحضرية، وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية، وتحقيق الاستدامة البيئية. ومع ذلك، فإن تحقيق هذا السيناريو يتطلب جهوداً متضافرة ومستدامة من جميع الأطراف المعنية.

إن الرؤية الاستراتيجية المقترحة لتحقيق الاستدامة في التكتل الحضري من خلال التطبيق الأمثل لمعايير الجودة الشاملة تمثل إطاراً طموحاً ولكنه قابل للتحقيق. فالتركيز على خلق "مدينة ذكية ومستدامة تتميز بجودة حياة عالية لجميع سكانها" يوفر بوصلة واضحة لتوجيه جهود التنمية الحضرية في العقود القادمة. غير أن تحقيق هذه الرؤية يتطلب تحولاً جذرياً في طريقة التفكير والعمل في مجال التدبير الحضري، مع التركيز على الابتكار، والشمولية، والمرونة في مواجهة التحديات المستقبلية.

وبالتالي تؤكد هذه الدراسة على أن تطبيق معايير الجودة الشاملة في التدبير الحضري ليس مجرد خيار، بل هو ضرورة ملحة لضمان مستقبل مستدام ومزدهر للتكتل الحضري الرباط - سلا - تمارة. إن التحديات كبيرة، لكن الفرص أكبر. ومن خلال الالتزام المشترك، والتخطيط الاستراتيجي، والعمل الدؤوب، يمكن للتكتل الحضري أن يصبح نموذجاً رائداً للتنمية الحضرية المستدامة، ليس فقط على المستوى الوطني، بل وعلى المستوى الإقليمي والدولي أيضاً. إن المستقبل المستدام للمدن المغربية يبدأ اليوم، من خلال الالتزام بتطبيق معايير الجودة الشاملة في كل جانب من جوانب الحياة الحضرية.

قائمة المراجع المعتمدة:

- **باللغة العربية:**

- الهتلان ج. (2024). مؤشرات استدامة البيئة الحضرية بمحافظة الأحساء بالمملكة العربية السعودية. *مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية*, *21*(2). https://doi.org/10.36394/jhss/21/2/3
- التميمي وحاج عيسى س. (2022). تطبيق إدارة الجودة الشاملة لتحسين أداء العاملين: دراسة ميدانية عن المستشفيات الجزائرية الخاصة. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية, 11(1), 31-70. https://doi.org/10.36394/jhss/11/1/2
- بيعو م ,فنتازي ك. (2019). توسيع مفهوم جودة الأرباح باستخدام التحليل الهرمي. *مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية*, *16*(1A), 1-40. https://doi.org/10.36394/jhss/16/1A/16

- **باللغات الأجنبية:**

- Agence Marocaine de Développement des Investissements et des Exportations. (2022). *Impact de la qualité urbaine sur l'attractivité des investissements.* AMDIE Rapports.
- Agence Urbaine de Marrakech. (2022). *Modèle intégré de gestion de la qualité urbaine : Cas de Marrakech.* AUM Rapports.
- Association Maroc Villes Durables. (2023). *La participation citoyenne dans la planification urbaine : Cas du Grand Rabat.* AMVD Études.

- Bennani, M. (2022). *L'urbanisme durable au Maroc : Enjeux et perspectives.* Revue Marocaine d'Aménagement du Territoire, 15(2), 78-95.
- École Nationale Supérieure d'Administration. (2023). *Formation continue et renforcement des compétences dans l'administration territoriale.* ENSA Études.
- El Mansouri, B., Cherkaoui, A., & Zaki, L. (2021). *La qualité des services urbains dans les villes marocaines : Une analyse comparative.* Éditions de l'Université Mohammed V de Rabat.
- Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales, Université Mohammed V. (2023). *La résistance au changement dans l'administration publique marocaine.* Revue Marocaine de Gestion et d'Économie, 24(3), 78-95.
- Institut National d'Aménagement et d'Urbanisme. (2023). *Cadre juridique pour la qualité urbaine au Maroc : Analyse et perspectives.* INAU Publications.
- Institut Royal des Études Stratégiques. (2022). *Financement du développement local au Maroc : Défis et perspectives.* IRES Publications.
- Institut Royal des Études Stratégiques. (2023). *Scénarios prospectifs pour le développement urbain au Maroc à l'horizon 2040.* IRES Publications.
- Lahlou, S., & Rachidi, F. (2022). *Gestion des déchets urbains à Rabat-Salé-Témara : Entre progrès et défis.* Journal of Urban Environmental Management, 8(3), 112-130.
- Ministère de la Transition Énergétique et du Développement Durable. (2023). *Normes de qualité urbaine et réduction des émissions de carbone.* MTEDD Publications.
- Observatoire National du Développement Durable. (2023). *Systèmes de suivi et d'évaluation de la qualité urbaine : Indicateurs et impacts*. ONDD Publications.
- Observatoire National du Développement Humain. (2023*). La coordination inter-institutionnelle dans la gestion urbaine : Cas du Grand Rabat.* ONDH Rapports.
- Observatoire National du Développement Humain. (2023). *Qualité des services publics et développement humain dans les zones urbaines.* ONDH Études.

- Observatoire National du Développement Territorial. (2023). *Systèmes de suivi et d'évaluation des politiques urbaines au Maroc : État des lieux et perspectives.* ONDT Publications.
- Observatoire Urbain de Rabat-Salé-Témara. (2023). *Rapport annuel sur la qualité de vie urbaine 2023.* Municipalité de Rabat.

L'impact de l'adoption des outils technologiques sur la qualité d'audit : cas de cabinets d'audit libanais.

WEHBE, Mohammad.[1], TERRO, Souria[2]

[1] *(Faculty of economics and Business Administration, Lebanese University; Lebanon)*
drmwehbe@yahoo.fr

[2] *(Doctoral school of law, political, administrative and economics sciences, Lebanese University, Lebanon)*

Souria.terro@hotmail.com

Résumé

Cette étude examine les déterminants de la qualité de l'audit parmi 254 auditeurs externes au Liban en utilisant un modèle de régression multiple. Les variables étudiées comprennent l'utilité perçue de la technologie, le risque perçu de la technologie, la facilité d'utilisation perçue de la technologie, et les attitudes des auditeurs. Les résultats de l'analyse révèlent que l'utilité perçue de la technologie et le risque perçu de la technologie sont les principaux prédicteurs significatifs

de la qualité de l'audit, avec des coefficients de régression standardisés élevés. En revanche, la facilité d'utilisation perçue de la technologie et les attitudes des auditeurs n'ont pas démontré de significativité statistique. Ces résultats suggèrent que pour améliorer la qualité de l'audit, il est crucial de concentrer les efforts sur l'optimisation de l'utilité perçue de la technologie et sur une gestion efficace du risque technologique parmi les auditeurs externes au Liban.

Mots clés : *audit externe, qualité de l'audit, technologie, utilité perçue, risque perçu.*

1 Introduction

La technologie numérique a apporté des changements à l'ensemble des activités économiques qui impactent les objectifs concurrentiels de l'entreprise (Betti, Sarens, & Poncin, 2021). Elle envahi le système comptable, le contrôle de gestion et l'audit. A ce stade les cabinets d'audit pour rester compétitifs sont obligés à changer leurs offres des services en utilisant la technologie pour aboutir des solutions digitales aux clients (van den Broek & van Veenstra, 2018).

Des études antérieures ont été menés pour étudier l'impact positif des nouvelles technologies numériques dans le domaine d'audit, certaine entre eux montrent que l'utilisation des techniques informatiques dans la mission d'audit peut réaliser une économie du temps et une amélioration de la qualité de l'audit et améliore la performance de l'auditeur, (Mighiss. & Kabbaj, 2021), (Allbabidi, 2021), (TaŞar & Erkus, 2022) (Thottoli, Ahmed, & Thomas, 2022), (Han, Shiwakoti, Jarvis, Mordi, & Botchie, 2023), (Harazem & El Hamma, 2023) .Ces objectifs ont amené les cabinets d'audit à développer et à promouvoir une véritable technologie d'audit afin d'aboutir au meilleur rapport coût efficacité dans le processus de certification des comptes (Casta & Mikol, 1999).

Par contre, des recherches ont relevé des contraintes inhérents à l'utilisation de la technologie dans le domaine d'audit en mettant l'accent sur le profil des auditeurs (la compétence limitée) ,la rapidité de l'évolution technologiques et le cout d'investissement élevé dans les outils technologiques. (Abdolmohammadi, 1999), (Shaikh, et al., 2018) , (TaŞar & Erkus, 2022), (Messabia, Elbekkali, & Blanchette, 2014).Il semblerait donc qu'il y a un manque de consensus entre les recherches antérieures quant à la capacité des nouvelles technologies d'audit à améliorer la qualité d'audit.

1.1 L'objectif de l'étude

L'objectif principal de notre étude est de comprendre comment l'intégration de ces outils affecte les pratiques d'audit et la qualité des services fournis par ces cabinets. Voici quelques objectifs spécifiques qui pourraient être poursuivis dans cette étude :

- Évaluer les outils technologiques utilisés par les cabinets d'audit libanais : Il est important de comprendre quels types d'outils technologiques sont actuellement utilisés par les cabinets d'audit au Liban, qu'il s'agisse de logiciels d'audit assisté par ordinateur, d'outils d'analyse de données ou d'autres technologies pertinentes.
- Analyser les impacts de ses outils technologiques sur les processus d'audit en proposant des recommandations pour améliorer l'utilisation des outils technologiques.

Cette étude peut fournir des informations aux professionnels de l'audit, aux régulateurs et aux décideurs concernés par l'optimisation des pratiques d'audit au Liban et dans d'autres contextes similaires.

1.2 La problématique

Le problème de l'étude est de savoir dans quelle mesure la profession d'audit au Liban suit le rythme des évolutions technologiques et de connaître l'impact des technologies de l'information dans le développement de la profession d'audit, où la problématique de l'étude peut être formulée à travers la questions suivante :

Comment l'adoption des outils technologiques affecte-t-elle la qualité de l'audit dans les cabinets d'audit libanais ?

L'hypothèse générale de cette recherche est la suivante : L'adoption d'outils technologiques à un effet significatif positif sur la qualité du processus d'audit.

1.3 Les apports de cette étude

Sur le plan théorique, l'étude pourrait enrichir la littérature existante sur les pratiques d'audit et l'impact des technologies de l'information dans le contexte spécifique des cabinets d'audit libanais. Cela pourrait être utile pour les chercheurs intéressés par ce sujet et pourrait servir de point de référence pour d'autres études similaires dans d'autres pays ou régions.

Sur le plan méthodologique, cette étude supportera l'analyse des liens entre les déterminantes de l'utilisation de la technologie et la qualité d'audit des états financiers.

Sur le plan pratique, cette recherche permettrait de documenter et de comprendre les pratiques actuelles des cabinets d'audit libanais en matière d'utilisation des outils technologiques. Cela fournirait une base pour évaluer les besoins et les défis spécifiques rencontrés par ces cabinets dans ce domaine.

En somme, cette étude pourrait fournir des informations précieuses pour les praticiens, les chercheurs et les décideurs intéressés par l'amélioration des pratiques d'audit dans le contexte libanais, tout en contribuant à une meilleure compréhension de l'impact des technologies de l'information sur le secteur de l'audit. L'article est composé de deux parties. D'abord, nous élaborons le cadre théorique puis nous présentons la méthodologie de la recherche et enfin, la recherche se termine par une conclusion qui souligne les principaux apports et limites.

2 Revue de littérature

La technologie digitale ne remplace pas les auditeurs mais elle apporte plus de valeur à ses travaux. En plus l'utilisation des outils technologiques tels que l'IA, Blockchain et Data Analytics au sein des cabinets d'audit permet aux auditeurs d'optimiser leur temps en leur permettant d'analyser un ensemble de données et de documents plus vaste d'une manière efficiente et de donner un jugement affiné. Dans cette partie de recherche, nous évoquons les principales études qui se sont intéressées à mesurer l´impact des technologies de l´information sur qualité d'audit.

2.1 L'audit face à la technologie digitale

Des rapports récents indiquent que les auditeurs ont commencé à adopter les nouvelles technologies, telles que l'analyse des données, pour automatiser les pratiques d'audit (EY, 2018) (PWC, 2018).En plus, selon Broek et Veenstra, pour être innovants et compétitifs les auditeurs doivent adopter les nouvelles technologies numériques dans les pratiques d'audit (van den Broek & van Veenstra, 2018). La littérature suggère que

l'utilisation de cette technologie pourrait apporter précision et valeur de productivité pour la fonction d'audit (Wang & Cuthbertson, 2015).

L'analyse des données pourrait par exemple accompagner les auditeurs internes tout au long de leurs missions pendant les phases d'évaluation des risques et de tests en traitant des volumes plus élevés de données et effectuer un audit continu (Tschakert, Kokina, Kozlowski, & Vasarhelyi, 2016).

Montes et Goertze ont montré que les outils technologies les plus utilisés par les auditeurs sont l'IA, la blockchain et le Data Analytics. Ces évolutions technologiques s'articulent essentiellement autour de l'automatisation via la robotisation, de l'intelligence artificielle, de la blockchain et de l'analyse approfondie de processus (« process mining ») (Montes & Goertze, 2019).

2.2 L'impact de la digitalisation sur l'efficacité de l'audit.

les cabinets d'audit doivent faire évoluer leurs services par l'acquisition de technologies innovantes pour proposer des solutions numériques contribuant à améliorer la qualité de l'audit et maintenir la pertinence sur son marché (Manita, Elommal, Baudier, & Hikkerova, 2020).Les auditeurs financiers devront s'adapter aux nouvelles technologies en développant leurs propres compétences pour créer des modèles économiques qui tiennent compte les solutions numériques (Roosevelt, 2023), (Grienberger & Matthes, 2018), (Fotoh & Lorentzon, 2023).

D'ailleurs, cette digitalisation permet aux auditeurs d'accéder aux données financières et opérationnelles des entreprises en temps réel. Cela leur permet de réaliser des audits plus proactifs et réactifs, en identifiant rapidement les problèmes émergents et en fournissant des recommandations en temps opportun. (Rezaee, Elam, & Sharbatoghlie, 2001). (Ghasemi, Shafeiepour, Aslani, & Barvayeh, 2011). Ce qui affirme (Krahel & Titera, 2015)qu'avec les nouvelles technologies l'auditeur peut gagner plus de temps et la communication avec les clients devient plus flexible. En plus, selon (Brown-Liburd, Issa, & Lombardi, 2015)le but principal de la digitalisation des cabinets d'audits est de détecter les fraudes et quantifier les risques pour leurs clients. En revanche, la mise en œuvre des modèles de la technologie digitale peut se confronter aux obstacles telles que les coûts de mise en œuvre et d'utilisation et les compétences numériques requis par les auditeurs pour utiliser ces technologies (Betti, Sarens, & Poncin, 2021).

En résumé, la digitalisation a un impact significatif sur l'efficacité de l'audit en permettant l'automatisation des processus, l'amélioration de l'analyse des données, l'accès

aux données en temps réel, la collaboration améliorée et en même temps en exigeant une attention accrue à la sécurité des données et à la confidentialité. Les cabinets d'audit qui parviennent à tirer parti de ces opportunités peuvent offrir des services d'audit plus efficaces, plus précis et plus adaptés aux besoins de leurs clients.

C'est ainsi que plusieurs recherches se sont intéressées à l'influence de la technologie sur l'audit pour cela le tableau 1 ci-dessous reflète présente les principaux résultats des études antérieures qui ont lien a la digitalisation de l'audit regroupés par pays.

Tableau 1 : liste des études antérieurs effectuées sur les effets de la technologie sur l'audit.

Pays	Principaux résultats	Références bibliographies
Suisse	La blockchain a un impact sur la qualité d'audit.	(Gauthier & Brender, 2021)
France	Les contrats intelligents et la blockchain permettent de proposer des solutions numériques dans l'audit. La France adopte des politiques de recrutement base sur la compétence digitale dans les cabinets d'audit	(Desplébin, Lux, & Petit, 2018)
Allemagne	Les auditeurs ont une vision optimiste et les outils technologique sont considérés comme un soutien et une opportunité pour faciliter le métier.	(Tiberius & Hirth, 2019)
Croatie	Les cabinets d'audit utilisent la technologie digitale qui ne constitue aucune menace à la profession	(Dobrinić, 2020)

Turquie	Actuellement les big four utilisent la technologie digitale par contre plus que 90% des cabinet d'audit ne l'utilisent pas.	(Taşa & ERKUŞ, 2022)
Romanie	La technologie digitale donne de nouvelles possibilités pour les professionnels ce qui poussent à développer des nouvelles compétences pour se familiariser avec les nouvelles évolutions technologiques.	(Mihaela, 2021)
Malaisie	L'adoption des outils technologiques améliore le Processus de la détection des risques d'audit	(Ridzuan, Said, & Razali, 2022)
Rouyaume - uni	La technologie blockchain intégrée et appliquée plus largement, le rôle des cabinets d'audit évoluerait, selon nos répondants, vers un rôle plus stratégique.	(Han, Shiwakoti, Jarvis, Mordi, & Botchie, 2023)
Inde	La technologie aide les auditeurs à obtenir des éléments probants plus convaincants ce qui influence positivement la qualité d'audit.	(Thottoli, Ahmed, & Thomas, 2022)
Portugal	Les outils technologiques ont un impact significatif et positif sur la transparence de l'information financier	(Silva, Inácio, & Marques, 2022)
Indonésie	Les contraintes de l'utilisation des outils technologiques se situent au niveau de la compétence des auditeurs et du cout d'investissement et d'installation des outils technologiques.	(Nasrah, Muda, & Kesuma, 2023)
Maroc	La digitalisation améliore la qualité d'audit et a un fort impact sur le profil des futurs	(GHANDARI & OUENZAR, 2022)

	auditeurs.	
Jordanie	L'utilisation des outils technologiques améliore la performance des auditeurs.	(Allbabidi, 2021)

Source : représentation par l'auteur.

D'après tout ce qui précède, nous pouvons déduire que l'utilisation des outils technologiques dans le processus d'audit permet de raccourcir le temps et le coût d'audit et d'améliorer la qualité des procédures de contrôle et permet d'obtenir un jugement sur les états financiers avec une plus grande précision. En se basant sur les arguments des études qui ont révélé que l'utilisation d'outils technologiques d'audit affecte la qualité et l'efficacité du processus d'audit. Nous formulons l'hypothèse suivante : **L'adoption d'outils technologiques à un effet significatif sur la qualité et l'efficacité du processus d'audit.**

Cette hypothèse suppose l'existence de relations entre les variables d'acceptation de la technologie et la variable dépendante de notre modèle (la qualité d'audit). Ces relations établissent les hypothèses qui postulent les effets de chaque variable indépendante sur une variable dépendante.

2.3 Les variables de la recherche

Le modèle conceptuel de notre recherche est inspiré du modèle d'acceptation de la technologie (Davis & Davis, 1989)qui est testé par plus de 200 articles pour étudier l'utilisation de la technologie dans différents domaines.

Les variables du modèle d'acceptation de la technologie se regroupent entre variables d'acceptation, variables de processus, et variables de résultat (les bénéfices qui sont liées à la problématique de chaque recherche). D'un part nous en choisissons les trois variables principales des modèles d'acceptation de la technologie : l'utilité perçue de la technologie ; sa facilité d'utilisation perçue et l'attitude de l'utilisateur (Venkatesh & Bala, 2008) . Nous additionnons à ce modèle deux variables indépendantes pour mesurer le processus d'adoption de la technologie par l'auditeur. D'autre part, concernant les bénéfices ou bien la variable à expliquer, nous ajoutons une variable complémentaire spécifique à notre problématique (la qualité d'audit).

Tableau 2 : liste des variables indépendantes utilisées dans le modèle

Les variables indépendantes du modèle	Interprétations	Références bibliographiques
Utilité	L'utilité perçue de la technologie par l'auditeur	(Davis & Davis, 1989), (Yi, Jackson, Park, & Probst, 2006), (Jebeile & Reeve, 2007) (Woznica & Healy, 2009)
Facilité	La facilité d'utiliser la technologie dans l'audit	(Venkatesh & Davis, 2000), (Yi & Hwang, 2003), (Mcfarland & Hamilton, 2006), (Kim & Hyangsoo , 2006)
Attitude	Les attitudes de l'auditeur vis-à-vis la technologie.	(Venkatesh & Bala, 2008), (Venkatesh, 2000)
Risque perçu	Une combinaison d'incertitude et de gravité des résultats impliqués	(Lu, Cheng, Qingfeng , & Wang, 2012)

Source : représentation par l'auteur

L'hypothèse générale de ce papier est la suivante : l'adoption des outils technologiques par les auditeurs à un effet significatif sur la qualité d'audit.

H1a : l'utilité perçue de la technologie par l'auditeur a une influence positive et significative sur la qualité d'audit

H1b : La facilité d'utilisation perçue de la technologie par l'auditeur a un effet positif et significatif sur la qualité d'audit.

H1c : Les attitudes de l'auditeur vis-à-vis de l'utilisation de la technologie a une influence positive et significative sur la qualité d'audit

H1e : le risque perçu de la technologie par l'auditeur a une influence négative et significative sur la qualité d'audit.

3 Méthodologie

3.1 Echantillon de l'étude et la méthode de collecte de données

Dans le cadre de cette recherche des analyses bivariées (régression logistique simple) et analyses multivariées (régression logistique multiple) sont les deux types d'analyses exploratoires utilisées pour expliquer les données et identifier les relations potentielles entre les variables. Nous spécifions le modèle comme suit :

Une régression simple, nous considérons l'effet d'une seule variable indépendante sur la variable dépendante. Dans ce cas, nous étudions donc l'impact de l'adoption des outils technologiques sur la qualité de l'audit des cabinets libanais sans tenir compte d'autres variables. L'équation de régression simple serait : $\mathbf{Y=\beta0+\beta1X+\varepsilon}$ où :

Y représente la qualité de l'audit (la variable dépendante).

X est la variable indépendante, dans ce cas, l'adoption des outils technologiques.

β0 est l'ordonnée à l'origine (constante).

β1 est le coefficient de régression qui mesure l'effet de l'adoption des outils technologiques sur la qualité de l'audit.

ε est le terme d'erreur, représentant l'effet de toutes les autres variables non observées qui peuvent affecter la qualité de l'audit mais qui ne sont pas incluses dans le modèle.

C'est une méthode statistique classique qui remonte aux travaux de pionniers comme Sir Francis Galton et Ronald A. Fisher. Cette formule est largement utilisée dans diverses disciplines pour modéliser la relation entre une variable dépendante et une variable indépendante. En utilisant cette régression simple, on peut estimer l'effet direct de l'adoption des outils technologiques sur la qualité de l'audit des cabinets libanais, en contrôlant les autres variables qui pourraient influencer la qualité de l'audit. Les résultats permettraient de déterminer si l'adoption des outils technologiques à un impact significatif et dans quelle mesure sur la qualité de l'audit.

Dans un modèle de régression logistique multiple, vous avez une variable dépendante binaire (qualité de l'audit) et plusieurs variables indépendantes (adoption des différents outils technologiques).

L’équation proposée est un modèle de régression linéaire multiple où :

$$Y = \beta 0 + \beta 1X1 + \beta 2X2 + \ldots + \beta kXk + \varepsilon$$

Y représente la qualité de l'audit (la variable dépendante).

X2, X2, …, Xk sont les différentes variables indépendantes qui peuvent influencer la qualité de l'audit, telles que l'adoption des outils technologiques, d'autres facteurs internes ou externes pertinents pour l'étude.

β0 est l'ordonnée à l'origine (constante).

β1, β2 …, βk sont les coefficients de régression qui mesurent l'effet de chaque variable indépendante sur la qualité de l'audit.

ε est le terme d'erreur, représentant l'effet de toutes les autres variables non observées qui peuvent affecter la qualité de l'audit mais qui ne sont pas incluses dans le modèle.

3.1.1 Les caractéristiques de l'échantillon

Pour étudier l’impact de l’adoption des outils technologiques sur la qualité d’audit au Liban, nous avons choisi un groupe d’auditeurs qui appartiennent aux cabinets d’audit situés notamment au Beirut. Cette décision a été prise sur la base d'un entretien avec un responsable du LACPA qui a confirmé que la présence de divers types de cabinets d'audit se trouve dans le gouvernorat de Beyrouth. Le choix du terrain d'investigation repose sur trois principaux arguments :

- D’un part le nombre de cabinets d’audit se trouve au Beirut est suffisamment élevé pour sélectionner un échantillon représentatif de taille suffisante.
- D’autre part les auditeurs de ces cabinets montre intéressé par cette recherche.

La population de cette étude est constituée d'auditeurs externes qui sont membres de l'Association Libanaise des Experts-Comptables Agréés (LACPA). Nous allons sélectionner les participants pouvant être contactés en utilisant la méthode d'échantillonnage de commodité. Selon la liste des membres de l’ordre de l'expert-comptable du Liban (LACPA), il y a 1989 comptables certifiés L’échantillon était composé de 254 auditeurs travaillant au Liban. Les données ont été obtenues via un questionnaire par courrier électronique et SMS afin de répondre à la nature et aux objectifs de cette étude.

3.1.2 Le choix de la méthode de collecte des données et du mode d'administration

À partir des articles publiés dans des principales revues de recherche en matière de la technologie, le questionnaire est la méthode de collecte des données la plus utilisée dans ces études. En effet, cette méthode nous permet de mener l'étude auprès d'un grand échantillon de répondants (Orlikowski & Baroudi, 1991).

Avant de distribuer le questionnaire. Nous avons vérifié sa validité par des experts universitaires en évaluant son contenu. Après examen, les experts ont considéré le questionnaire est valide et les questions utilisées pour mesurer les variables étaient pertinentes et fiables.

Les données concernant les informations démographiques et professionnelles de la personne interrogée sont mentionnées dans la première section du questionnaire. La deuxième section se concentre sur les perceptions des auditeurs au Liban concernant l'utilisation des outils technologiques dans le processus d'audit (cette section est consacrée à étudier les relations entre les différentes variables de l'étude)

4 Résultats empiriques et discussion

Nous présentons et analysons les résultats obtenus à partir de notre étude empirique sur l'impact de l'adoption des outils technologiques sur la qualité de l'audit dans les cabinets libanais. L'objectif principal est de fournir une compréhension approfondie de la manière dont l'intégration des technologies influence les pratiques d'audit et de déterminer si les hypothèses formulées au début de l'étude sont confirmées par les données collectées. Pour faire face au problème de l'endogénéité, nous allons aussi tester les relations de causalité. Nous avons également effectué plusieurs vérifications de robustesse pour nous assurer que nos estimateurs sont robustes. Ce chapitre met en évidences les différents résultats obtenus des hypothèses testées et basées sur les modèles de régression de panel utilises entre les variables indépendantes et la variable dépendante.

4.1 Analyse descriptive

Nous présentons les caractéristiques des répondants et des cabinets d'audit puisque le questionnaire s'adresse aux auditeurs externes de tous profils sans critères spécifiques pris en compte. La majorité des répondants sont des hommes (76.4%). L'analyse descriptive montre que la majorité des auditeur L'analyse descriptive montre que la majorité des auditeurs sont titulaires d'une licence (45.7%) les titulaires d'un PhD constituent un faible

pourcentage d'auditeurs externes, ce qui indique que la majorité des auditeurs commencent leur carrière après l'obtention de leur diplôme. L'enquête révèle également que 80.7 % des auditeurs externes ne détiennent pas de certifications professionnelles , par contre 7.5% ont un DIPIFR, 4.3% ont un CIA ce qui pourrait influencer la perception de compétence et de reconnaissance professionnelle dans le domaine étudié.

En ce qui concerne l''expérience, 25.5% de l'échantillon ont une expérience entre 5-10 ans, 43.7% plus que 15 ans, 23.2% entre 11-14 ans et 7.5 % <5 ans. Avoir un pourcentage élevé d'auditeurs externes possédant une grande expérience confirme la présence de professionnels qualifiés dans ce domaine. Dans le tableau 2, les profils des répondants sont décrits en détail.

Tableau 1:Statistiques descriptives des profils d'auditeurs externes

	Fréquence	**Pourcentage**
Gendre		
Femme	60	23.6
Homme	194	76.4
Niveau d'études		
Licence	116	45.7
Mastère	93	36.6
PhD	22	8.7
Technique	23	9.1

Années d'expérience		
<5 ans	19	7.5
5-10 ans	65	25.6
11-14 ans	59	23.2
+ 15 ans	111	43.7
Certification professionnelle		
US CPA	10	3.9
DIPIFR	19	7.5
CMA	9	3.5
CIA	11	4.3
Pas de diplômes étrangers	205	80.7

Source : l'auteur /SPSS

4.2 Analyse bivariée

Selon le tableau détaillé ci -dessous, toutes les variables indépendantes (l'utilité perçue de la technologie, la facilité d'utilisation perçue de la technologie, les attitudes de l'auditeur et le risque perçu de la technologie par l'auditeur) montrent une corrélation significative et positive avec la qualité d'audit.

Tableau 2:Resultats de l'analyse bivariée

Variable indépendante	Variable dépendante	Coefficient de corrélation	R2	F-Fisher	SIg	Coefficient Beta	Décision
L'utilité perçue de la technologie	Qualité d'audit	0.640	0.410	174.936	0.000	0.699	Confirme
La facilité d'utilisation perçue de la technologie	Qualité d'audit	0.653	0.426	186.844	0.000	0.755	Confirme
Les attitudes de l'auditeur	Qualité d'audit	0.641	0.411	175.539	0.000	0.695	Confirme
Le risque perçu de la technologie par l'auditeur	Qualité d'audit	0.751	0.564	326.413	0.000	0.749	Confirme

Source : l'auteur/SPSS

Le coefficient de détermination (R^2), varie entre 41% et 56.4%, montre que ces variables capturent une part importante de la variance de la qualité d'audit.

Les coefficients Beta élevés (entre 0.699 et 0.755) suggèrent que ces variables ont un impact substantiel sur la qualité d'audit lorsqu'elles sont considérées individuellement.

En conclusion ces résultats soulignent l'importance de la perception de la technologie et des attitudes des auditeurs, ainsi que du risque perçu, dans la détermination de la qualité d'audit. Ils peuvent orienter les pratiques d'audit et les stratégies organisationnelles pour améliorer la qualité des processus et des résultats d'audit.

4.3 Test de multicolinéarité et analyse multivariée

Apres avoir présenté et analysé les statistiques descriptives et les analyses bivariées, nous vérifions les corrélations entre les variables utilisées dans cette recherche ainsi que nous abordons le problème de colinéarité entre les variables explicatives en utilisant le test FIV « facteurs d'inflation de la variance ».

Le tableau de coefficients ci-dessous montre qu'il n'y a pas de multi colinéarité entre les variables indépendantes car Tolérance n'est pas inferieure que 0.1 et VIF n'est pas plus que 10. On remarque encore que quand on a inclus toutes les variables indépendantes, seulement l'utilité perçue de la technologie (B1=0.221, t=3.220, sig=0.001<0.05) et le risque perçu de la technologie par l'auditeur (B2=0.522, t=7.619, sig=0.000<0.05) sont significatives, alors notre modèle sera :

Y=B0+ B1*X1+B2*X2

Y=0.546+ 0.221*X1+ 0.522*X2

Avec Y=Qualité ; B0=Constante ; X1= L'utilité perçue de la technologie ; X2= Le risque perçu de la technologie par l'auditeur

Tableau 3:Les résultats de régression multiple

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés			Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.	Tolérance	VIF
1	(Constante)	.546	.227		2.408	.017		
	L'utilité perçue de la technologie	.221	.069	.202	3.220	.001	.404	2.477
	La facilité d'utilisation perçue de la technologie	.108	.084	.093	1.286	.200	.303	3.301

	Les attitudes de l'auditeur	.037	.076	.034	.489	.626	.332	3.014
	Le risque perçu de la technologie par l'auditeur	.522	.068	.524	7.619	.000	.336	2.975

a. Variable dépendante : La qualité d'audit

Source : l'auteur/SPSS

La constante représente l'effet moyen sur la qualité d'audit lorsque toutes les autres variables indépendantes sont nulles. Ici, elle est significative (p = 0.017), indiquant qu'il y a un effet significatif même en l'absence des autres facteurs étudiés.

L'utilité perçue de la technologie et Le risque perçu de la technologie par l'auditeur sont les variables les plus significatives pour prédire la qualité d'audit, avec des coefficients standardisés plus élevés (0.202 et 0.524 respectivement). Cela indique que ces variables ont un impact plus fort sur la qualité d'audit par rapport aux autres variables. Par contre La facilité d'utilisation perçue de la technologie et Les attitudes de l'auditeur ont des coefficients standardisés plus faibles et ne sont pas statistiquement significatifs (p > 0.05), ce qui suggère qu'ils ont un impact plus faible sur la qualité d'audit dans ce modèle.

Ces résultats peuvent guider les stratégies visant à améliorer la qualité d'audit en se concentrant sur l'optimisation de l'utilité perçue de la technologie et la gestion perçue du risque technologique par les auditeurs.

5 Conclusion et recommandations

Les résultats confirment que l'utilité perçue de la technologie, la facilité d'utilisation perçue, les attitudes de l'auditeur et le risque perçu de la technologie par l'auditeur ont tous une influence significative et positive sur la qualité d'audit.

Ces résultats suggèrent que pour améliorer la qualité d'audit, il est crucial de prendre en compte non seulement les aspects techniques et procéduraux, mais aussi les perceptions des auditeurs concernant l'utilité, la facilité d'utilisation et le risque associés à la technologie utilisée.

Il pourrait être avantageux pour les organisations d'audit de développer des stratégies visant à renforcer l'acceptation et la perception positive des technologies par les auditeurs, tout en minimisant les risques perçus.

En résumé, cette recherche met en lumière l'importance des perceptions et attitudes des auditeurs envers la technologie dans la détermination de la qualité d'audit, fournissant des indications précieuses pour les praticiens et les chercheurs dans le domaine de l'audit et de la technologie.

Dans le contexte libanais et pour l'Ordre des Experts Comptables Libanais, les recommandations suivantes peuvent être formulées à la lumière des résultats obtenus concernant les variables influençant la qualité de l'audit :

1. Étant donné que l'utilité perçue de la technologie a un impact significatif sur la qualité de l'audit, il est essentiel d'investir dans la formation continue des auditeurs libanais sur les nouvelles technologies utilisées dans l'audit. Cela pourrait inclure des sessions de formation sur l'utilisation des logiciels d'audit, des outils d'analyse de données, et des plateformes de collaboration en ligne.
2. Le risque perçu de la technologie par les auditeurs est également crucial. Il est recommandé d'intégrer des modules de formation spécifiques sur la gestion des risques liés à l'utilisation de la technologie dans l'audit. Cela aidera à renforcer la capacité des auditeurs à identifier, évaluer et atténuer les risques potentiels associés à l'utilisation de nouvelles technologies.
3. L'Ordre des Experts Comptables Libanais pourrait encourager l'évaluation régulière des outils d'audit disponibles sur le marché pour leur utilité perçue par les auditeurs locaux. Cela pourrait impliquer la création de comités ou de groupes de travail chargés de tester et de recommander les meilleures pratiques en matière d'outils technologiques pour l'audit au Liban.
4. L'Ordre des Experts Comptables Libanais pourrait envisager de mettre à jour ses politiques et directives pour refléter l'importance croissante de la technologie dans l'audit. Cela pourrait inclure des lignes directrices spécifiques sur l'utilisation des nouvelles technologies, ainsi que des recommandations pour intégrer les meilleures pratiques internationales en matière d'audit technologique.

Références

- Abdolmohammadi, M. (1999). A comprehensive taxonomy of audit task structure, professional rank and decision aids for behavioral research. *Behavioral Research in Accounting*, 51-92.

- Agarwal, R. k., & Prasad, J. (2007). The Role of Innovation Characteristics and Perceived Voluntariness in the Acceptance of Information Technologies. *Decision Sciences, 28*, 557-582.
- Agusti, M. A., & Orta, M. (2022). Big data and artificial intelligence in the fields of accounting and auditing: a bibliometric analysis. *Spanish Journal of Finance and Accounting, 52*, 1-27.
- Al-Ateeq, B., Sawan, N., Al-Hajaya, K., Altarawneh, M., & Al-Makhadmeh, A. (2022). Big data analytics in auditing and the consequences for audit quality : A study using the technology acceptance model (TAM). *Corporate Governance and Organizational Behavior Review, 6*, 64-78.
- Allbabidi, M. (2021). Hype or Hope : Digital Technologies in Auditing Process. *Asian Journal of Business and Accounting, 14*, 59-86.
- Allbabidi, M. (2021). Hype or Hope: Digital Technologies in Auditing Process. *Asian Journal of Business and Accounting*.
- Arreola, F., Slim , A., & Magnin, É. (2020). Technologie Blockchain :au-delà des cryptomonnaies . *Gouvernance*.
- Betti, N., Sarens, G., & Poncin, I. (2021). Effects of digitalisation of organisations on internal audit activities and practices. *Managerial Auditing Journal, 36*(6), 872-888
- Brown-Liburd, H., Issa, H., & Lombardi, D. (2015). Behavioral Implications of Big Data's Impact on Audit Judgment and Decision Making and Future Research Directions. *Accounting Horizons, 29*, 451–468.
- Cao, M., Chychyla, R., & Stewart, T. (2015). Big Data Analytics in Financial Statement Audits. *Accounting Horizons, 29*, 423–429.
- Casta, J.-F., & Mikol, A. (1999). Vingt ans d'audit : De la révision des comptes aux activités multiservices. *Comptabilité - Contrôle - Audit*, 107-121.
- Côté, A.-M., & Su, Z. (2021). Évolutions de l'intelligence artificielle au travail et collaborations humain-machine. *Ad Machina*.

- Dai, J., & Vasarhelyi, M. (2016). Imagineering Audit 4.0. *Journal of Emerging Technologies in Accounting, 13*, 1-15.
- Davis, F. D., & Davis, F. (1989). Perceived Usefulness, Perceived Ease of Use, and User Acceptance of Information Technology. *MIS Quarterly, 13*, 319--339.
- DeBonhome, O., Gjymshana, E., Jans, M., Kroes, D., Marissen, ,. M., Simpelaere, F., . . . Verachtert, S. (2018). Data Analytics: The Future of Audit. Publication de l'Institut des Réviseurs d'Entreprises. Retrieved from Récupéré le 15 septembre 2023: https://doc.ibr-ire.be/fr/Documents/reglementation-et-publications/publications/brochures/generalites/IBR_DataAnalytics_18.0112_r04.pdf
- Desplebin, O., Lux, G., & Petit, N. (2018). L'évolution de la comptabilité, du contrôle, de l'audit et de leurs métiers au prisme de la Blockchain : une réflexion prospective. *Management & Avenir* , 137-157.
- Desplébin, O., Lux, G., & Petit, N. (2018). L'évolution de la comptabilité, du contrôle, de l'audit et de leurs métiers au prisme de la Blockchain: une réflexion prospective. *Management & Avenir Management & Avenir*, 137-157.
- Dobrinić, D. (2020). Digital Maturity of Auditing Companies in the Republic of Croatia. 133-141.
- Eilifsen, A., Kinserdal, F., William F. Messier Jr, & McKee, T. (2020). An Exploratory Study into the Use of Audit Data Analytics on Audit Engagements. *Accounting Horizons, 34*, 75–103.
- EY. (2018). *Why AI is both a risk and a way to manage risk?* Retrieved from Récupéré le 29 september 2023 de : https://www.ey.com/en_lu/assurance/why-ai-is-both-a-risk-and-a-way-to-manage-risk
- EY. (2019, juin 14). *Quand innovation rime avec mutations dans le monde de l'audit.* Retrieved from Récupéré le 2 octobre2023 de : https://www.ey.com/en_lu/private-equity/innovation-mutations-monde-audit
- Faure-Muntian, V., De Ganay, C., & Le Gleut, R. (2018). *Comprendre les blockchains : fonctionnement et enjeux de ces nouvelles technologies.* Rapports

d'office parlementaire. Retrieved from Récupéré le 30octobre2023 de https://www.senat.fr/rap/r17-584/r17.

- Fotoh, L. E., & Lorentzon, J. I. (2023). Audit Digitalization and Its Consequences on the Audit Expectation Gap: A Critical Perspective. *Accounting Horizons*, 43–69.
- Gao, R., & Wang, R. (2020). Data Analytics and Audit Quality. *Singapore Management University School of Accountancy Research Paper No. 2022-151*, 42 pages.
- Gauthier, M. P., & Brender, N. (2021). How do the current auditing standards fit the emergent use of blockchain? *Managerial Auditing Journal, 36*, 365-385.
- Géniaux, I. (1994). Les entreprises de développement technologique. *Revue internationale P.M.E.*, 37-57.
- GHANDARI, Y., & OUENZAR, S. (2022). L'AUDIT INTERNE A L'ÈRE DE LA TRANSFORMATION DIGITALE : VERS UN NOUVEAU ROLE FACTEURS DE SUCCES ET CHALLENGES. *Revue Française d'Economie et de Gestion, 3*, 114-137.
- Ghasemi, M., Shafeiepour, V., Aslani, M., & Barvayeh, E. (2011). The Impact of Information Technology (IT) on Modern Accounting Systems. *Procedia Social and Behavioral Sciences*, 112-116.
- Grienberger, K., & Matthes, B. (2018). The impacts of digital transformation on the labour market: Substitution potentials of occupations in Germany. *Technological Forecasting and Social Change*, 304-316.
- HABIBI, Z., & GUATI , R. (2022). L'impact l'innovation sur la performance des entreprises : une revue de littérature théorique et empirique. *Revue Internationale des Sciences de Gestion*, 341 - 362.
- Han, H., Shiwakoti, R., Jarvis, R., Mordi, C., & Botchie, D. (2023). Accounting and auditing with blockchain technology and artificial Intelligence: A literature review. *International Journal of Accounting Information Systems, 48*.

- Harazem, O., & El Hamma, A. (2023). La digitalisation à l'ère de la crise sanitaire COVID-19 et du développement durable : Cas de l'audit légal au Maroc. *Revue Internationale des Sciences de Gestion, 6*.

- IAASB. (2016). *Exploring the Growing Use of Technology in the Audit, with a Focus on Data Analytics.* Retrieved from IAASB Data Analytics Working Group.: Récuperer le 4 février 2020 de : https://www.accountancyeurope.eu/wp-content/uploads/IAASBs-Discussion-Paper-on-the- use-of-Technology-with-a-focus-on-Data-Analytics.pdf

- IAASB. (2016). *Exploring the Growing Use of Technology in the Audit, with a Focus on Data Analytics. IAASB Data Analytics Working Group.* Retrieved from Récuperer le 10 september 2023 de : https://www.accountancyeurope.eu/wp-content/uploads/IAASBs-Discussion-Paper-on-the- use-of-Technology-with-a-focus-on-Data-Analytics.pdf

- Jebeile, S., & Reeve, R. (2007). Explaining Intention to Use an Information Technology Innovation: an empirical comparison of the perceived characteristics of innovating and technology acceptance models. *Australasian Journal of Information Systems, 15*.

- Kılıç, B., Sen, A., & Özturan, C. (2022). Fraud Detection in Blockchains using Machine Learning. *2022 Fourth International Conference on Blockchain Computing and Applications (BCCA).* San Antonio, TX, USA: IEEE.

- Kim, S., & Hyangsoo , L. (2006). The Impact of Organizational Context and Information Technology on Employee Knowledge- Sharing Capabilities. *Public Administration Review , 66*, 370-385.

- Krahel, J. P., & Titera, W. R. (2015). Consequences of Big Data and Formalization on Accounting and Auditing Standards. *Accounting Horizons, 29*, 409–422.

- kÜÇÜKGERGERLİ, N., & SARIDOĞAN, A. A. (2020). The Impact of IT Application Control on the quality of the Audit Evidence: An Application Example. *Muhasebe Enstitüsü Dergisi SSRN Scholarly Paper No 3928355).* Retrieved from https://doi.org/10.2139/ssrn.3928355

- Lefrancq, B. (2020, mars 24). Réviseur d'entreprises chez PricewaterhouseCoopers. Bruxelles.
- Lin, T. W., Yang, D., & Hartwell, C. (1993). How Internal Auditors Use Microcomputers in Practice. *Internal Auditing*, 24-32.
- Lu, G., Cheng, B., Qingfeng , L., & Wang, Y. (2012). Quantitative indicator of homeostatic risk perception in car following. *Safety Science, 50*, 1898–1905.
- Manita, R., Elommal, N., Baudier, P., & Hikkerova, L. (2020). The digital transformation of external audit and its impact on corporate governance. *Technological Forecasting and Social Change*.
- Mcfarland, D., & Hamilton, D. (2006). Adding contextual specificity to the technology acceptance model. *Computers in Human Behavior, 22*, 427-447.
- Merlet, J., & Poussing, N. (2020). Impact du télétravail sur l'innovation des entreprises : une étude sur données d'enquête. *Revue d'économie industrielle*, 89-138.
- Messabia, N., Elbekkali, A., & Blanchette, M. (2014). Le Modèle du Risque d'Audit et la Complexité des Technologies de l'Information: une Etude Exploratoire. *Journal Of Global Business Administration (JGBA), 6*.
- Mighiss., S., & Kabbaj, S. (2021). L'audit à l'ère de la transformation digitale. *Revue du Contrôle de la Comptabilité et de l'Audit, 5*, 193- 209.
- Mihaela, C. L. (2021). Romanian Auditors' Perception Concerning the IT Impact in the Big Data Era. *Public Finance Quarterly*, 68-82.
- Montes, G. A., & Goertze, B. (2019). Distributed, decentralized, and democratized artificial intelligence. *Technological Forecasting and Social Change, 141*, 354-358.
- Nasrah, H., Muda, I., & Kesuma, S. (2023). Computer Assisted Audit Tools and Techniques Adoption: A Systematic Literature Review. *International Journal of Social Service and Research, 3*, 630-638.

- Orlikowski, W., & Baroudi, J. (1991). Studying Information Technology in Organizations: Research Approaches and Assumptions. *Information Systems Research, 2*, 1-28.

- Oyedokun, G. (2022). Forensic Audit and Fraud Prevention in the Nigerian Deposit Money Banks. *Journal of Taxation and Economic Development*.

- PWC. (2018). *"State of the internal audit profession study. Moving at the speed of innovation: the foundational tools and talents of technology-enabled internal audit".* Retrieved from Récupéré le 16 october 2023 de: www.pwc.com/sg/en/publications/assets/state-of-the-internal-audit-2018.pdf

- Rezaee, Z., Elam, R., & Sharbatoghlie, A. (2001). Continuous auditing: The audit of the future. *Managerial Auditing Journal, 16*, 150-158.

- Richard, C. (2003). L'indépendance de l'auditeur : pairs et manques. *Revue française de gestion*, 119-131.

- Ridzuan, N. I., Said, J., & Razali, F. M. (2022). Examining the Role of Personality Traits, Digital Technology Skills and Competency on the Effectiveness of Fraud Risk Assessment among External Auditors. *Journal of Risk and Financial Management, 15*, 536.

- Roosevelt, F. D. (2023). *Le métier de l'audit, aujourd'hui et demain , cabinet ANTHEA CONSEILS.* Retrieved from récupéré le 25 novembre 2023 sur : https://anthea-conseils.com/les-pratiques-de-laudit-aujourdhui-et-demain/

- Sanusi, Z. M., Mohd Noor, N., Johari, R. J., Shafie, N. A., Yusarina , I. M., Sanusi, S., . . . Mohd Nassir, M. D. (2022). A Review and Evolution of Digital Audit on Auditor Performance. *IPN Journal of Research and Practice in Public Sector Accounting and Management, 12*, 147-169.

- Shaikh, H., Mohammad, U., Zulfikar , M. A., Chandio, S., Manirajah, M., Abdullah, B., . . . Shah, A. (2018). Beyond Traditional Audits: The Implications of Information Technology on Auditing. *International Journal of Engineering & Technology*, 5-11.

- Silva, R., Inácio, H., & Marques, R. P. (2022). Blockchain implications for auditing: a systematic literature review and bibliometric analysis. *The International Journal of Digital Accounting Research*, 163-192.
- Stancheva, E. (2018). How Artificial Intelligence Is Challenging Accounting Profession. *Economy & Business Journal*, 126-141.
- Taşa, S. A., & ERKUŞ, H. (2022). THE ADAPTATION OF INDEPENDENT AUDIT PROFESSION TO THE DIGITAL ERA. . *İnönü University International Journal of Social Sciences (INIJOSS)*.
- TaŞar, S. A., & Erkus, H. (2022). The adaptation of independent audit profession to the digital ERA. *İnönü University International Journal of Social Sciences (INIJOSS)*.
- Thottoli, M., Ahmed, E., & Thomas, K. (2022). Emerging technology and auditing practice: analysis for future directions. *European Journal of Management Studies, 27*, 99-119.
- Tiberius, V., & Hirth, S. (2019). Impacts of Digitization on Auditing: A Delphi Study for Germany. *Journal of International Accounting Auditing and Taxation, 37*.
- Tobbin, P., & Kuwornu, J. (2011). Adoption of Mobile Money Transfer Technology: Structural Equation Modeling Approach. *European Journal of Business and Management, 7*, 59-77.
- Tschakert, N., Kokina, J., Kozlowski, S., & Vasarhelyi, M. (2016). The next frontier in data analytics. *Journal of Accountancy, 222*, 58-63.
- van den Broek, T., & van Veenstra, A. (2018). Governance of big data collaborations: How to balance regulatory compliance and disruptive innovation. *Technological Forecasting and Social Change, 197*, 330-338.
- Venkatesh, V. (2000). Determinants of Perceived Ease of Use: Integrating Control, Intrinsic Motivation, and Emotion into the Technology Acceptance Model. *Information Systems Research, 11*, 342-365.

- Venkatesh, V., & Davis, F. (2000). A Theoretical Extension of the Technology Acceptance Model: Four Longitudinal Field Studies. *Management Science, 46*, 186-204.
- Venkatesh, V., & Bala, H. (2008). Technology Acceptance Model 3 and a Research Agenda on Interventions. *Decision Sciences 39(2):, 39*, 273-315.
- Wang, T., & Cuthbertson, R. (2015). Eight issues on audit data analytics we would like researched. *Journal of Information Systems, 29*, 155-162.
- Woznica, J., & Healy, K. (2009). The level of information systems integration in SMEs in Irish manufacturing sector. *Journal of Small Business and Enterprise Developmen, 16*, 115-130.
- Yi, M. Y., Jackson, J., Park, J., & Probst, J. (2006). Understanding Information Technology Acceptance by Individual Professionals: Toward an Integrative View. *Information & Management, 43*, 350-363.
- Yi, M., & Hwang, Y. (2003). Predicting the use of web-based information systems: self-efficacy, enjoyment, learning goal orientation, and the technology acceptance model. *International Journal of Human-Computer Studies, 59*, 431-449.

مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية
Journal index of exploratory studies
المجلد 03، العدد 16
ISSN: 2701-9233

The importance of flexible work in enhancing women's participation in the Lebanese labor market

Dr. hadia al chami
Hadia.alchami@iul.edu.lb
Maysaa sweif
Maysaa_swaif@hotmail.com

أهمية العمل المرن في تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل اللبناني

البروفسير الدكتور هادية الشامي
hadia.alchami@iul.edu.lb
ميساء سويف
Maysaa_swaif@hotmail.com

Abstract:

In the light of globalized economies and the shift in work patterns, there has been a push towards the emergence of what is called "flexible forms of work", which have become a matter of increasing interest today for the three parties of production (governments, workers, and employers). This reality requires amending the systems to take into account and keep pace with development paths without compromising the pillars of social protection, by amending labor laws to enable institutions to move to achieve the highest competitive capacity due to the possibilities they provide to reduce production costs, preserve workers' jobs, and secure the

special social requirements of those whose social status does not match the requirements of the traditional work pattern, especially women who bear the heaviest burden of care.

Keywords: Flexible work, women, amending laws, equality.

ملخص البحث:

في ظل الإقتصادات المعولمة، والتحول في أنماط العمل، دُفِع نحو ظهور ما يسمى بـ "أشكال العمل المرن" التي باتت اليوم موضع اهتمامٍ متزايدٍ من أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومات، والعمّال، وأصحاب العمل). يستدعي هذا الواقع تعديل الأنظمة بما يراعي مسارات التطور ويواكبها من دون المس بركائز الحماية الإجتماعية، وذلك من خلال تعديل قوانين العمل بما يُمَكِّن المؤسسات من التحرك لتحقيق أعلى قدرة تنافسية نظراً لما تؤمّنه من إمكانيات لتخفيض كلفة الإنتاج، وصون وظائف العمال، كما وتأمين المتطلبات الإجتماعية الخاصة للذين لا يتواءم وضعهم الإجتماعي مع متطلبات نمط العمل التقليدي، لا سيما النساء اللواتي يتحمّلن الحصة الكبرى من أعباء الرعاية.

الكلمات المفتاحية: العمل المرن، المرأة، تعديل القوانين، المساواة.

المقدمة:

يجري تعريف العمل المرن بأنه كلّ عملٍ يختلف عن الدوام التقليدي المقيد بساعات الدوام المحددة يومياً أو أسبوعياً، ويتيح هذا النظام للموظفين درجة محدّدة من الحرية في طريقة أدائهم لمهامهم الوظيفية وكيفية تنسيق جداول أعمالهم مع جداول أعمال الموظفين الآخرين، بما يتناسب مع طبيعة العمل وظروفهم الحياتية والإجتماعية.

العمل المرن هو مصطلح عامّ يحمل معانٍ متباينة لمختلف الأشخاص، حيث يشير العمل المرن إلى العمل بدوام جزئي ويشير أيضاً الى مجموعة واسعة من التغييرات الأخرى التي طرأت على نظام العمل التقليدي، بالإضافة إلى زيادة سيطرة العاملين على مكان عملهم وتوقيته. كما يمكن النظر للعمل المرن باعتباره التحول من امتلاك صاحب العمل للسيطرة الكاملة على ساعات العمل وأنظمته إلى وضعٍ يتيح للموظف تحقيق قدر ملائم من السيطرة.

انطلاقا من تعريف العمل المرن وانطلاقًا من أهميته وضرورة تواجده في لبنان مثل بعض البلدان المتطورة، يقتضي إقراره وخاصة لأهميته للمرأة بشكل خاص. إذ يسمح بدفع عجلة الاقتصاد، فهو يسهّل إعادة توزيع المسؤوليات الأسرية لجهة تخفيف أعباء الرعاية عن كاهل المرأة، وتشجيع انخراطها في سوق العمل، الأمر الذي يزيد إنتاجيتها، وبالتالي يحسّن دخل الأسرة ويرفد الاقتصاد الوطني، كي نجني ثمار مشاركة المرأة في الاقتصاد، من دون أن "ننتظر مية سنة" وهي الجملة الأكثر سمعاً للمرأة في لبنان "بدِك مية سنة لتوصلي"...

1.1.هدف الدراسة:

يهدف البحث إلى الإضاءة على أهمية العمل المرن وضرورة وجوده في لبنان وأهميته للمرأة في وقتنا الحالي.

2.1 .إشكالية الدراسة:

تتلخص إشكالية البحث في عدم إقرار العمل المرن حتى يومنا هذا على الرغم من أهميته من نواحٍ عديدة.

3.1 .أسئلة الدراسة:

للعمل المرن أهمية كبرى: فما هي هذه الأهمية؟ وما هي العوائق التي تحيل وراء عدم تطبيقه؟ وما مدى تأثير تطبيق العمل المرن في المرأة ؟

4.1 .منهج البحث:

يعتمد البحث منهجية تحليلية عمادها دراسة الوقائع و تحليلها.

5.1. العمل المرن

يُعرِّف معهد تشارترد للأفراد والتنمية العمل المرن بأنه: نوع من ترتيبات العمل التي تتيح درجةً من المرونة في مدة العمل ومكان تنفيذه وموعده. إنَّ اتّباع نهجٍ مختلفٍ في ما يتعلق بكيفية تنفيذ العمل وأين ومتى سيترتب عليه فوائد هائلة للمؤسسة نفسها والأشخاص الذين يعملون بها. وبالتأكيد لا تأتي هذه التغيرات من دون تحديات ولكن يمكن التغلب عليها بالالتزام وإتخاذ إجراءات.

1.5.1. أنماط العمل الحديث والتغطية المعيارية لها:

إنّ الحديث عن أنماط العمل أمرٌ مُستجِدٌّ بسبب ظهور النمط الحديث إلى جانب النمط التقليدي. لذا، سنذكر الأشكال المتعددة للنمط الحديث.

1.1.5.1.أنماط العمل الحديثة:

ما من تعريف رسمي لنمط العمل غير التقليدي، وعادة ما تغطي هذه العبارة العمل خارج نطاق علاقة العمل التقليدية أو النمطية التي تتمثل بالعمل لدوام كامل ولفترة غير محددة.

تتعدد أشكال نمط العمل الحديث، وتتوزع بين تلك التي ظهرت بسبب التطور التقني، وتلك التي فرضها عالم الأعمال التنافسي ومتطلبات العمل في ظل الحياة الاجتماعية القائمة.

في معرض الحديث عن الأشكال الجديدة للعمل المرن، من الضروري الإشارة الى صعوبة حصر علاقات العمل وفق هذا النمط وأشكال التوظيف التي تستمر بالظهور. كما أنّ عدداً من الأشكال الجديدة للاستخدام تتشارك من حيث الخصائص مع واحدة أو أكثر من الأشكال المحددة والمصنفة بحسب قوانين العمل.

يمكن تصنيف أشكال العمل المرن وفق اعتبارات ترتبط بمدة أو وقت العمل وأخرى ترتبط بمكانه، ومن أهم هذه الأشكال وأكثرها شيوعاً:

1.1.5.1 .1.العمل لبعض الوقت (العمل الجزئي)

هو العمل الذي يؤدّيه عاملٌ لساعات عملٍ أقلّ من نسبة معيّنة من ساعات العمل المعتمدة لدى صاحب العمل في المؤسسة أو لفئة من العمال في أعمال مشابهة.

يزداد الطلب على العمل لبعض الوقت لأهداف متنوعة، منها القيام بالأعباء العائلية الملقاة على عاتق العاملين، وخصوصا النساء منهم والطلاب، ومن يرغب بعدم الارتباط بشكل كلي وبدوام كامل مع صاحب عمل واحد.

في المقابل، غالباً ما يرغب أصحاب العمل بالتقاعد لبعض الوقت لإنجاز بعض الأعمال التي لا تتطلب بطبيعتها دواماً كاملاً، ما يُحرِّرُ أصحاب العمل من التعاقد لدوامٍ كاملٍ، مع ما يفرض ذلك من التزامات تفوق حجم العمل المطلوب.

يعتبر العمل بدوامٍ جزئيّ من أكثر أنواع الأعمال شُيوعاً في مختلف مناطق العالم إلى جانب الدوام الكامل في الأعمال؛ فهو خيارٌ مفضّل لفئة الأشخاص غير المتفرّغين تماماً للعمل، والذين يحتاجون في الوقت نفسه إلى وجود مردود مادّي مُعيّن لإتمام أمور حياتهم الأخرى.

وقد يحتاج بعض العاملين إلى المرونة في الإنتقال من عمل بدوام كامل إلى العمل لبعض الوقت تلبيةً للظروف المستجدة للعامل.

1.1.5.1 .2 . العمل وفق دوام عمل مرن:

هو العمل الذي تُترك فيه للأجير حرية إختيار توقيت بدء العمل وانتهائه، شريطة العمل لعدد الساعات المتفق عليها. وغالباً ما يُطلب من الأجير التواجد خلال فترة محددة، مع حريّة توزيع باقي الساعات بحسب إختياره.

وإنّ الأمر الذي يتيح للعامل الإنتقال من وردية إلى أخرى بحسب رغبته وظروفه، هو المرونة في تعديل دوامات العمل بحسب الورديات. وقد ينضوي هذا الشكل من العمل تحت عنوان العمل وفق دوام عمل مرن، إلا أنّ الورديات وفق هذا النمط تكون محددة مسبقاً من قبل صاحب العمل.

1.1.5.1. 3. العمل المؤقت:

هو العمل الذي يتم التعاقد بشأنه لفترة محددة، والعقود فيه ثلاثة أنواع:

- العقود محددة المدة زمنياً.
- العقود لإتمام مشروع محدد، أو ما يطلق عليها عقود المشاريع.
- العمل العرضي

1.1.5.1. 4. العمل التشاركي:

يجمع العمل التشاركي أكثر من عامل لبعض الوقت، ويتشاركون بأداء العمل، ويدفع الأجر كاملاً للفريق على أن يتم تقاسمه في ما بينهم، ممّا قد يعطي مرونة قصوى على صعيد أداء العمل بحسب ظروف كل مشارك فيه.

وهناك شكل آخر هو العمل المضغوط أو أسبوع العمل المضغوط، ويتمكّن فيه الأجراء، بالإتفاق مع أصحاب العمل، من ضغط ساعات العمل الأسبوعية لتغطيتها خلال أربعة أيام، وذلك عبر زيادة ساعات العمل اليومية إلى عشر ساعات لقاء الإستفادة من يوم عطلة إضافي.

1.1.5.1. 6. الأجر المرتبط بالأداء:

يمكن اعتبار هذا الشكل من العمل أكثر الاستراتيجيات شيوعاً، وتهدف إلى تعزيز مرونة الأجور. ويجري عن طريقها منح المدراء حريّة أكبر لمكافأة المستخدمين بحسب أداء كل منهم أو المجموعة التي يعملون فيها. ويأتي ذلك بهدف تحسين إنتاجية العمّال على أكثر من مستوى، منها الجودة وخفض الكلفة وغيرهما، وذلك من خلال اعتماد الحوافز الفردية أو الجماعية.

1.1.5.1. 7. العمل عن بعد:

هو العمل الذي تجري تأديته في الغالب من المنزل برقابة غير مباشرة تتيحها التكنولوجيا الحديثة.

وكثيراً ما جرى التأكيد على إيجابيات هذا النوع من العمل وسلبياته، غير أن الطلب عليه يزداد يوماً بعد يوم، وكذلك يزداد تعظيم إيجابياته باضطراد، إن كان على مستوى الرضى الوظيفي أو على مستوى تخفيض كلفة الإنتاج أو تخفيف التلوث البيئي، نظراً للأثر الإيجابي الذي يحققه بعدم التنقل يومياً من العمل وإليه. وقد ظهر هذا النوع من العمل بشكل واسع خلال فترة انتشار فيروس كورونا.

2.1.5.1.القواعد المعيارية لأنماط العمل الحديثة:

يبرز اتجاه عالمي لتشجيع تنظيم العمل المرن، عبر قوننته وتضمين السياسات العامة حوافز لإعتماده، ممّا يستدعي تقصّي هذا الإتجاه عبر منظمة العمل الدولية التي تعتبر الجهة المعنية الأساس في هذا الصدد. ويمكن فهم الاتجاهات العالمية انطلاقا من النتاج المعياري الخاص بهذه المنظمة.

في هذا الإطار، من الضروري الإشارة الى أنه على الرغم من الجهد المبذول من قبل منظمة العمل الدولية لتشجيع تنظيم هذا النمط من العمل، ثمة عدة اتفاقيات متفرقة بهذا الخصوص، إحداها تتعلق بذوي المسؤوليات العائلية وأخرى بالعمل عن بعد. وفي ما يلي عرض لأهم نصوصها:

1.2.1.5.1.الاتفاقية رقم 81/156 بشأن العمال ذوي المسؤوليات العائلية:

اعتمدت هذه الاتفاقية في ديباجتها على إعلان فيلادلفيا الصادر عن المنظمة الذي يؤكد حق الجميع بالسعي إلى تحقيق الرفاهية المادية والنمو الروحي في ظروف تسودها الحرية والكرامة والأمن الاقتصادي وتكافؤ الفرص. وقد تضمنت الديباجة إشارة واضحة إلى أهمية تعزيز المساواة في المعاملة بالنسبة إلى النساء، وإلى أن مشاكل العمال ذوي المسؤوليات العائلية هي وجوه لقضايا أوسع تتعلق بالأسرة والمجتمع، وأنه ينبغي أخذها في الحسبان عند وضع السياسات الوطنية.

كما وأشارت لوجوب إدراك الحاجة وإلى تحقيق مساواة فعلية في الفرص والمعاملة بين ذوي المسؤوليات العائلية من الجنسين، فضلا عن الإشارة إلى أنّ الكثير من المشاكل التي تواجه العاملين هي أشد وطأة على العاملين ذوي المسؤوليات العائلية، مع التسليم بالحاجة إلى تحسين أحوال هؤلاء وتلبية احتياجاتهم.

لم تدخل الإتفاقية في التفصيل أو الإشارة إلى كيفية تحسين أحوال العاملين ذوي المسؤوليات العائلية، إلا أنّها أقرّت مبدأ المساواة بين الجنسين في هذا الموضوع وأوجدت للمسؤوليات العائلية حيّزاً فرضت على الحكومات احترامه عند إصدارها القوانين وصياغتها السياسات، ممّا يدفع إلى اعتبار هذه الإتفاقية معياراً أساسيًّا عند التشريع لأشكال العمل المرن المرتبطة بالعمال ذوي المسؤوليات العائلية.

1.5.1.2.2.الاتفاقية 175 بشأن العمل لبعض الوقت (1994) :

أوردت ديباجة الإتفاقية رقم 94/175 ما يشير إلى خلفية هذه الإتفاقية، فصوّبت على الأهمية الاقتصادية للدور الذي يؤديه هذا النوع من العمل، مشيرةً إلى أن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية يدرك أهمية العمالة المنتجة المختارة بحريةٍ لكل العمال، والأهمية الاقتصادية للعمل لبعض الوقت، وضرورة أن تراعي سياسات العمالة دور العمل لبعض الوقت في تسهيل إيجاد فرص عمل إضافية، وضرورة توفير الحماية للعاملين لبعض الوقت في مجالات الحصول على عمل وظروف العمل والضمان الاجتماعي.

ففي المادة الأولى من الإتفاقية رقم 175، جرى تعريف العمل لبعض الوقت واعتبرت تعبير "عامل لبعض الوقت" شخصاً مستخدماً تقل ساعات عمله العادية عن ساعات العمل العادية للعاملين طيلة الوقت المماثلين.

كما وأكدت الإتفاقية وذلك في المواد 6 و7 ضرورة حصول العاملين لبعض الوقت على الحماية نفسها الممنوحة للعاملين طوال الوقت المماثلين، من حيث الحق في التنظيم والحق في المفاوضة الجماعية والحق في العمل كممثلين للعمال. ورسمت مساراً للدول لإفادة العاملين لبعض الوقت من الضمانات الاجتماعية والحقوق المحددة في القوانين على قاعدة التعادل أو الظروف المعادلة لظروف العاملين طيلة الوقت.

كذلك في المادة التاسعة منها، قد حثت الإتفاقية الدول على:

- اتِّخاذ التّدابير لتسهيل الحصول على عمل منتج مختار بحريّةٍ لبعض الوقت يُلبّي احتياجات كل من أصحاب العمل والعمّال، شريطة ضمان الحماية المنصوص عنها في الإتفاقية، وذلك عن طريق إعادة النظر في القوانين واللّوائح التي قد تمنع اللجوء إلى العمل لبعض الوقت أو قبوله أو تثبطها.
- إيلاء اهتمام خاص لسياسات الإستخدام لإحتياجات مجموعات معينة وتفضيلاتها، مثل العاطلين عن العمل والعمّال ذوي المسؤوليات العائلية والعمال المُسنّين والعمّال المعوّقين والعمّال الذين يتلقون تعليمًا أو تدريباً، الخ.

1.5.1.2.3.الاتفاقية رقم 1996/177 بشأن العمل في المنزل

أشارت الإتفاقية في ديباجتها إلى أنّ عدداً كبيراً من اتفاقيات العمل الدولية وتوصياتها التي ترسي معايير عامة التطبيق بشأن ظروف العمل تنطبق على العمال في المنزل، إلا أنّها أشارت إلى خصوصية هذا النوع من العمل، مما يستدعي إستكمال الإتفاقية بمعايير تراعي السمات الخاصة لها.

أتت إشارة الإتفاقية في محلّها لجهة انطباق العديد من المعايير العامة على العمل في المنزل، باعتبار أنّ المعايير الفارقة تنجم عن تميّز محلّ العمل وما ينتج من ذلك من آثار على عنصر الرقابة ،إلا أنّ أهم ما جاءت به الاتفاقية هو حسم الجدل القائم بخصوص العامل في المنزل عند مواجهة هذا النوع من النشاط لتحديد طبيعته بين كونه علاقة عمل أو عمل للحساب الخاص.

وأشارت المادة الأولى من هذه الاتفاقية إلى أن عبارة العمل في المنزل تعني أنه عمل يؤديه شخص يشار اليه باسم العامل في المنزل، أي منزل الأجير أو أي أماكن أخرى يختارها خلاف مكان عمل صاحب العمل، على أن يتماشى نتاج العمل أو الخدمة مع مواصفات صاحب العمل، بصرف النظر عن الجهة التي تقدم المعدات والمواد أو سائر المدخلات المستخدمة، وعلى ألا يتمتع العامل بدرجة من الإستقلالية والإستقلال الاقتصادي لحدّ اعتباره عاملاً مستقلاً بمقتضى القوانين أو اللوائح الوطنية أو أحكام المحاكم.

نصت المادة الرابعة من الاتفاقية على أن تُعزز السياسة الوطنية بشأن العمال في المنزل، بقدر الإمكان، المساواة في المعاملة بين العمال في المنزل وغيرهم من العمال بأجر، مع مراعاة السمات الخاصة للعمل في المنزل، وعند الاقتضاء، مراعاة الشروط السارية على نوع العمل المطابق أو المماثل الذي يُؤدّى في المنشأة. ونصت في الفقرة الثانية من المادة الرابعة على أن تعزز المساواة في المعاملة بوجه خاص في ما يتعلق بما يلي:

- حق العمال في المنزل في إنشاء المنظمات التي يختارونها أو الإنضمام إليها والمشاركة في أنشطة هذه المنظمات.
- الحماية من التمييز في الاستخدام والمهنة.
- الحماية في مجال السلامة والصحة المهنيتين.
- الأجور.
- الحماية القانونية في مجال الضمان الاجتماعي.
- الحصول على التدريب.
- الحد الأدنى لسن القبول في الإستخدام أو العمل.
- حماية الأمومة.

2.5.1. إشكاليات اعتماد العمل المرن في ظل القانون الحالي في لبنان:

إن علاقات العمل تتم ضمن نظام قانوني عام يشمل المجتمع بأسره. والمجتمع بدوره له قواعد تبدأ بالنظام العام الشامل وتنتهي بالنظام العام الاجتماعي المخالف وغيره. وقد تكون علاقة النظام العام الاجتماعي مع النظام العام الشامل أو النظام العام الاقتصادي التوجيهي متآلفة أو متعارضة.

ويشمل قانون العمل، الذي يشكل لبّ النظام الاجتماعي، أحكاماً إلزامية تمثل حدوداً دنيا لا يجوز التنازل عنها ومخالفتها إلا في حدود مبدأ سيادة الاتفاق الأكثر فائدة للأجير.

مما لا خلاف فيه أن قِدَم النص القانوني اللبناني، وخصوصاً قانون العمل، الذي يعود لعام 1946 قد يمثل السبب الجوهري لعدم إحتوائه النصوص التي تتيح تغطية مساحة حماية لأشكال عمل أكثر تطوراً. إلا أنه في هذا المجال يجب ألا يستهان بالتوجه العام لدى المُشرّع الذي يتأثر بطبيعة الحال بدينامية العلاقة بين أطراف الإنتاج الثلاثة (العمال وأصحاب العمل والدولة) الذين يشكلون محوراً أساسياً في عملية التشريع الاجتماعي.

لذلك سيجري فيما يلي، تقصي النتائج والإشكاليات القانونية التي تطرح اعتماد بعض أشكال العمل المرن، من دون الخوض في محاولة مقاربة جميع الأشكال المتاحة إنطلاقاً من طبيعة هذه الأشكال التي لا تقف عند حد معين من التطور.

.1.2.5.1. العمل لبعض الوقت (العمل الجزئي):

تنص المادة 31 من قانون العمل على أن الحد الأعلى لساعات العمل في الأسبوع هو 48 ساعة في النقابات المبينة في المادة الخامسة ما خلا النقابات الزراعية.

كذلك تنص المادة 32 عمل على أنه يمكن إنقاص ساعات العمل في الأشغال المرهقة أو المضرة بالصحة، فضلاً عن أنه يمكن زيادتها في بعض الأحوال كأشغال المطاعم والمقاهي بقرار من وزير العمل.

يمكننا أن نستنتج من استخدام المُشرّع لعبارة الحدّ الأعلى لساعات العمل أن ساعات العمل يمكن أن تقلّ عن 48 ساعة أسبوعيًا، ما يدفعنا إلى التساؤل حول إمكانية الإستناد إلى هذه المادة للقول إنّ المُشرّع اللبناني قد شرّع للعمل الجزئي.

بالعودة للمادة المذكورة، نلحظ أنها وُضِعت لتنظيم ساعات العمل بالمطلق، بالتالي لا يتعدّى تفسير المادّة كونها وضعت لتنظيم ساعات العمل القصوى في المؤسسة. بالتالي، ونظراً لعدم توفر نصّ خاصّ لتنظيم العمل الجزئي وشروط خضوعه لقانون العمل، يمكننا القول إنّ هذا الشكل من أشكال العمل المرن لم يحظَ بالحماية القانونية لقانون العمل.

2.2.5.1.العمل وفق الأوقات المرنة:

إنّ دوام العمل جزءٌ من النظام الداخلي، وبالتالي، فإنّ الإلتزام به شرط أساسي على الأجير. لذا، يتوجّب عليه قانونًا الإلتزام بالدوام المحدد من قبل المؤسسة، وإلّا اعتُبِر مخالفاً للنظام الداخلي، ممّا يجعله عرضةً للصّرف من العمل.

لكن السؤال يكمن في كم يمكن للمؤسسات اعتماد نظام ساعات مرنة في ظل عدم توافر نصّ يسمح بذلك.

هذه الإمكانية قائمةٌ طالما أنها تتأطّر ضمن النظام العام لساعات العمل. إذ إنّ هذه الأخيرة تقع ضمن الصلاحيات المطلقة لصاحب العمل، شريطة عدم مخالفة النظام العام. وطالما لم يحدد النظام العام في هذا الإطار إلّا الحدّ الأقصى لساعات العمل اليومية والأسبوعية وبساعات الراحة والإجازات، من دون التطرق لطريقة توزيعها إلّا بما يكفل تأمين ساعات الرّاحة المتواصلة خلال النهار، فإن هذا الشكل من أشكال العمل متاح بموجب القانون الحالي.

بالتالي يتضح ما يلي:

- يعتمد القانون اللبناني على نمط العمل التقليدي الذي يخضع بطبيعته للسلطة المطلقة لصاحب العمل بالتنظيم، وليس للأجير، مما يتيح إمكانية اختيار أي نمط مختلف.
- إن سمات المرونة التي قد تتوافر في أحكام القانون قاصرة عن احتواء أشكال العمل المرن التي طرأت على سوق العمل كأشكال فرضت نفسها فيه.
- إن اعتماد أي شكل من أشكال العمل المرن من دون توافر النص لتأطيره يجعل وجوده عرضة للتشكيك، ما يهدد باستبعاد العاملين وفق هذه الأشكال من منظومة الحماية الاجتماعية.
- إن أي مبادرة من قبل المجتهد اللبناني لتفسير عنصر التبعية بطريقة تؤدي إلى توسيع أسقف الحماية عبر إدخال أنماط جديدة للعمل، تستدعي الكثير من القرارات التي تؤخذ بذات الاتجاه لتكريس إتجاه جديد في الإجتهاد، وجعل عنصر التبعية القانونية أكثر مرونة ليطال أشكال العمل المرن.

6.1.أهمية العمل المرن للمرأة في لبنان وبعض اقتراحات القوانين الداعمة له:

يساعد العمل المرن على استبقاء الموظفات اللواتي يعدن للعمل عقب إنتهاء إجازة الوضع، فأكثر النساء يضطررن لترك وظائفهن.

فالمملكة المتحدة تحقق أحد أعلى معدلات النساء العاملات بدوام جزئي بالنسبة إلى إجمالي النساء العاملات في الاتحاد الأوروبي بأكمله (jones 2019) ، إلا أن هذا لا يعني أن السبب في ذلك هو رغبة النساء في العمل بدوام جزئي، ولكنه جزء من مزيج أوسع من العوامل الاجتماعية المتشابكة. فعندما تقرر ما يطلق عليها "الأسرة الأولية" أن يقلّص أحد الأبوين ساعات العمل الخاصة به أو يسعى إلى العمل وفقاً لترتيبات مرنة، غالباً ما يقع ذلك على عاتق المرأة لأن طلبها سيحظى بقبول إجتماعي أكبر ولأنها على الأرجح تتلقى راتباً أقل من شريكها نتيجة لفجوة الأجور بين الجنسين، ثم على الأغلب ستجد نفسها تجني أقل وأن حياتها المهنية تراجعت. وهناك أيضًا مشكلة العثور على خيارات رعاية أطفال موثوقة وبتكلفة معقولة.

وحين لا يتمتع العمل بالمرونة، قد يؤدي هذا بالآباء (وخاصة النساء) إلى الإختيار بين ترك العمل أو العمل الجزئي أو اللجوء لخيارات باهظة الثمن لتوفير الرعاية قبل المدرسة وبعدها.

1.6.1. معاناة المرأة في لبنان بين واجباتها العائلية وواجباتها المهنية

مؤخرًا، شهدنا ارتفاعًا ملحوظًا في مستوى الطموح لدى النساء، حيث ساهمت المرونة المتنامية في بيئات العمل بشكل كبير في تعزيز رغبتهن في تطوير قدراتهن ومهاراتهن. ورغم التقدم اللافت والجهود الجادة المبذولة لتحقيق إنجازات ملحوظة، إلا أنه ما زالت هناك تحديات كبيرة تعترض طريق تمثيل النساء في مختلف الميادين. إذ لا تسجل النساء تقدماً يليق بتطورات العصر في مجتمعنا المعاصر. هذا ما أكّد عليه التقرير الأخير الصادر من معهد ماكنزي بالتعاون مع منظمة "LeanIn.Org" حول وضع المرأة في سوق العمل.

تتعرض النساء اللاتي يردن العمل وفقاً لترتيبات مرنة من أجل تلبية التزامات رعاية الأطفال لكل من الركود الوظيفي والعديد من أشكال الوصم. بالتالي فإن النساء العاملات بأنهن يعانين غرامة الأمومة.

تكون إتاحة المزيد من فرص العمل المرن هي المفتاح للحفاظ على النساء في مكان العمل ومساعدتهن على التقدم، بالإضافة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين عبر المجتمع بأكمله. حيث يساعد العمل المرن النساء على البقاء في وظائفهن بعد ولادة طفلهن الأول، مع تقليل إحتمالية لجوئهن إلى تقليص عدد ساعات العمل عقب الولادة الأولى أو أي ولادة لاحقة.

إذا كانت الأطر القانونية ضعيفة، تترتب عليها تداعيات جسيمة، تعمق الفجوة بين الجنسين، وترسخ أوجه عدم

المساواة، وتهدد شرائح واسعة من المجتمع بمزيد من التهميش، وتكشفها لمخاطر الفقر والبطالة والعنف ونقص

المشاركة الإقتصادية والسياسية. يواجه لبنان اليوم هذه الإشكاليات التي تنحو إلى تفاقم حاد في ظل الارتفاع

الخطير في معدلات الفقر علاوة على التزايد المقلق في معدلات التضخم والهجرة والبطالة.

تجدر الإشارة إلى أن لبنان يسجل إحدى أكبر الفجوات بين الجنسين في العالم بسبب تدني معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة. ويعزى ذلك إلى أسباب عديدة، لعل أهمها مسؤوليات الرعاية المناطة تقليديا بالمرأة، التي كثيرًا ما تجبر النساء العاملات، مع حلول الأزمات، على الحد من مسؤولياتهن المهنية، وصولا إلى الإنسحاب الكامل من سوق العمل. وقد تكرر هذا النمط من الأزمات التي ضربت لبنان، مثل الأزمة الإقتصادية وجائحة كوفيد 19 وأثناء الجائحة، حافظت النساء اللواتي توفرت لديهن إمكانية العمل المرن أو عن بعد على وظائفهن، وأما اللواتي افتقرن إلى هذه الإمكانية فقد اضطررن إلى أخذ إجازات غير مدفوعة الأجر أو التخلي عن وظائفهن للقيام بأعمال الرعاية في منازلهن.

وتضطر نسبة عالية من النساء إلى العمل في القطاع غير النظامي، ما يهدد أمنهن الإقتصادي، إذ يفتقدن في هذا القطاع إلى الإستقرار الوظيفي وإلى حقوق وشروط العمل اللائق نتيجة لغياب عقود العمل الخطية، وغلبة الأنماط المؤقتة أو الموسمية على الوظائف، وتقاضي أجور أدنى من الرجال على أعمال بقيمة مساوية، والإفتقار إلى التغطية الصحية والإجتماعية، بالإضافة الى عدم تمتع النساء بإجازات سنوية أو مرضية، أو بإجازة أمومة مدفوعة الأجر.

ونظراً لهذه الوقائع لا بد من وجود قانون يتيح العمل المرن.

2.6.1 .دراسة واقتراح حول قانون العمل المرن في لبنان

لاقتراح قانون ترتيبات العمل المرن أهمية كبرى أيضاً، إذ يسمح بدفع عجلة الإقتصاد، فهو يسهّل إعادة توزيع المسؤوليات الأسرية لجهة تخفيف أعباء الرعاية عن كاهل المرأة، وتشجيع إنخراطها في سوق العمل، الأمر الذي يزيد إنتاجيتها، وبالتالي يحسّن دخل الأسرة ويرفد الإقتصاد الوطني ويحول دون انتظار وقت طويل كي نجني ثمار مشاركة المرأة في الإقتصاد".

1.2.6.1.دراسة حول العمل المرن في لبنان

تعمل الإسكوا لتمكين المرأة اقتصادياً، بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية. ويستحوذ قطاع الرعاية قسطاً من اهتمامهم في لبنان والمنطقة. وقد أظهرت استطلاعات الرأي التي أجروها مع بعض العائلات في لبنان أن المرأة تقوم بـ94 في المائة من مسؤوليات رعاية الأطفال، وأن حوالى 56 في المائة من العاطلات عن العمل يعزين السبب إلى مسؤولية رعاية الأطفال.

اقترحت رئيست لجنة المرأة والطفل النيابية الدكتورة عناية عز الدين، قانونًا لتعديل أحكام قانون العمل ليشمل ترتيبات العمل المرن وذلك لتأمين خطوة قيّمة باتجاه تعزيز نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة في لبنان، وقد عرضت عز الدين هذا الاقتراح خلال ورشة عمل بعنوان: "إطلاق ترتيبات العمل المرن في لبنان - فرصة لدعم الإقتصاد وتعزيز مشاركة النساء

وحماية الحقوق"، وذلك في حزيران 2023 في قاعة مكتبة مجلس النواب. وذلك بالشراكة مع كل من لجنة المرأة والطفل ولجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

حيث أن تقديرات الإسكوا تشير إلى أن النساء في المنطقة العربية يحتجن إلى حوالى 50 سنة للوصول إلى المعدل العالمي لمشاركة المرأة في القوى العاملة، و93 سنة تقريباً كي تصل مشاركتهنّ إلى المعدل العالمي لمشاركة الرجال في القوى العاملة، وإلى نحو 95 سنة لتحقيق المساواة مع معدلات مشاركة الرجال في القوى العاملة في المنطقة.

فإنّ هذه التقديرات تدلّ على عجز يجدر استدراكه، ليس فقط لتحقيق المساواة بين الجنسين، وإنما أيضاً لتحقيق النمو الاقتصادي والرخاء.

حيث أن المرأة هي المقدّم الأساسي للرعاية للأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى تولّيها الجزء الأكبر من الأعمال المنزلية.

فالمرأة تكرّس حوالى 5 مرات من وقتها أكثر من الرجال على أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. ويفرض تحمّل القسط الأكبر من أعمال الرعاية على النساء خياراتهن العملية ويحكم مساراتهنّ المهنية، فبعضهنّ يتجهن إلى القطاعات حيث ساعات العمل ومتطلباته تسمح لهنّ بتحمل مسؤوليات الرعاية. وبعضهنّ يلجأن إلى إنشاء أعمال صغيرة أو متناهية الصغر تؤمّن لهنّ مرونة في العمل. ولكن للأسف، عمر تلك المشاريع قد لا يتعدى العام الواحد، وبعضهنّ يفضّلن العمل من المنزل. والثابت هو أنّ معظمهنّ يبقين في القطاع غير النظامي، ويصبحن غير مشمولات بالحماية الاجتماعية، ما يسهم في جعلهنّ عرضة لانتهاك حقوقهنّ بالعمل اللائق.

وأوضحت الأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) رُلى دشتي إلى أنّ هذا القانون بات ضرورة. فقد بلغت في لبنان نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة حوالى 28 في المائة عام 2022 مقارنةً بنسبة 67 في المائة للرجال، أي أنّ أربع نساء فقط يشاركن في القوى العاملة مقابل كل عشرة رجال. ويعود ذلك إلى عوائق متعددة، قد يكون أهمها انشغالذ المرأة بالقيام بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، حيث أن المرأة هي المقدّم الأساسي للرعاية للأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى تولّيها الجزء الأكبر من الأعمال المنزلية.

ويفرض تحمّل القسط الأكبر من أعمال الرعاية على النساء خياراتهن العملية ويحكم مساراتهنّ المهنية. فبعضهنّ يتجهن إلى القطاعات حيث ساعات العمل ومتطلباته تسمح لهنّ بتحمل مسؤوليات الرعاية. وبعضهنّ يلجأن إلى إنشاء أعمال صغيرة أو

متناهية الصغر تؤمّن لهنّ مرونة في العمل. ولكن للأسف، عمر تلك المشاريع قد لا يتعدى العام الواحد، وبعضهنّ يفضّلن العمل من المنزل.

كما أفاد 75 في المائة من الأهل أنهم يتوقفون عن العمل لرعاية أطفالهم بأنفسهم عندما يمرضون من خلال إجازات إما مدفوعة أم غير مدفوعة الأجر. كل تلك الأمور أكّدت ضرورة إعداد وإقرار رزمة من النصوص القانونية الناظمة للعديد من الجوانب المرتبطة بقطاع الرعاية، وقد احتلّ الجانب المرتبط بقانون العمل الأولوية.

فقد برزت الحاجة إلى تعديل هذا الأخير كي يشمل ترتيبات العمل المرن بما يتيح للمرأة خيار الملاءمة بين مسؤولياتها الرعائية وحقها بالمشاركة في سوق العمل وفق أنماط تتناسب وظروفها الخاصة، ويسهم في توزيع أكثر عدالة لأعباء الرعاية بينها وبين الرجل، مع توسيع سقف الحماية الواجب توفيرها لآلاف العاملين والعاملات ضمن أشكال العمل الحديث.

وقد لاقت هذه الخلاصات والتوصيات اهتمام رئيسة لجنة المرأة والطفل، الدكتورة عناية عز الدين، وقد شكّلت توصيات هذه الدراسة القانونية أساساً لاقتراح تقدّمت به الدكتورة عز الدين بتاريخ 8 آذار 2023، تزامناً مع يوم المرأة العالمي، لإدراج ترتيبات العمل المرن ضمن قانون العمل اللبناني.

فخطوات كهذه (أي العمل المرن) تسمح بتسريع عجلة تحقيق المساواة في المشاركة الاقتصادية للمرأة.

2.2.6.1.إقرار اقتراح قانون تعديل قانون العمل ليشمل «العمل المرن»

أقرّت لجنة المرأة والطفل النيابية، أخيراً، اقتراح قانون تعديل قانون العمل ليشمل «العمل المرن»، أي العمل الجزئي وعن بعد والموسمي (كما في القطاعين الزراعي والسياحي)، لتأمين الحماية الاجتماعية لـ «65% من القوى العاملة من النساء اللواتي يعملن في القطاع غير النظامي، وغير مصرّح عنهن، ولا يستفدن من الحقوق التي نصّ عليها قانون العمل ولا تقديمات الضمان الاجتماعي». وفيما أبدت رئيسة اللجنة النائبة عناية عز الدين تفاؤلاً بمواقف الكتل النيابية أثناء مناقشة اقتراح القانون في لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية، ثم اللجان المشتركة، فالهيئة العامة، إلا أنها لفتت إلى إشكالية اصطدامه بموقف أصحاب العمل. وتلفت عز الدين إلى أن مفاعيل اقتراح القانون تشمل كل العمال، فـ «الرجال، مثلاً، قد يلجأون إلى العمل المرن أثناء المشاركة في تربية الأولاد والأعمال المنزلية»، لكنها أشارت إلى أن الفئة المستهدفة بشكل أساسي هي النساء، إذ انطلق الاقتراح من التحديات الاقتصادية التي تواجه النساء في سوق العمل اللبناني ربطاً بالموروثات الاجتماعية والثقافية التي تحمّل المرأة بالدرجة الأولى الأعباء المنزلية والرعائية. فـ«أثناء جائحة كورونا، لاحظنا أن هشاشة المرأة العاملة تفوق بأشواط هشاشة الرجل العامل، خصوصاً لجهة الاقتطاع من ساعات العمل. وبعد الاستماع إلى تجارب عاملات والتحديات الاقتصادية التي يواجهنها، واستصراح آرائهن في استمارات إلكترونية، والاستعانة بدراسات أجرتها منظمات

دولية، تبيّن أنّ النساء في لبنان يقبلن بشروط عمل لا تتطابق مع المعايير التي نصّ عليها قانون العمل نظراً إلى حاجتهن إلى أعمال مرنة لا تتعارض مع مسؤولياتهن الأسرية، إضافة إلى فقدان فرص العمل لعدم القدرة على المواءمة بين الأعمال داخل المنزل وخارجه، ولا سيما بعد الولادة وغياب حاضنات أطفال آمنة». وانتقدت عز الدين جمعيات المجتمع المدني التي «ترفع شعارات مناصرة النساء وحقوقهن، وعندما يجدّ الجدّ لا تتعاون معنا في تزويدنا بالبيانات التي تملكها ولا تنقل إلينا واقع المرأة العاملة.

ينطلق اقتراح القانون من قصور قانون العمل الحالي (يعود إلى عام 1946) في مواكبة التطورات التقنية، وحاجته إلى تعديلات سريعة وجذرية لتغطية أنماط العمل الحديثة السائدة. وتضمّن إعادة تعريف العمل ليشمل العمل الجزئي حضورياً وعن بعد. وفي ما يعترف قانون العمل الحالي بالعمل الجزئي الذي يساوي 5 ساعات عمل بالحد الأدنى، يحصر القانون المقترح ساعات العمل الجزئي بين ثلث وثلثي دوام عمل العاملين المماثلين في المؤسسة، بمعنى آخر حوالي 3 ساعات عمل يومياً. كما ينصّ على مرونة الانتقال من دوام عمل كامل إلى دوام عمل جزئي في حال متابعة الدراسة (لمدة أقصاها سنتان)، وبعد انتهاء إجازة الأمومة للمرأة العاملة (لمدة أقصاها سنة واحدة). في المقابل، يتمتّع الأُجراء العاملون بدوام جزئي بالأولوية للانتقال إلى نظام العمل بدوام كامل، في حال توافر الشروط المطلوبة، وإذا أراد صاحب العمل ملء مراكز شاغرة أو مستحدثة. كذلك، يربط القانون المقترح قيمة العمل بالإنتاجية وليس فقط بالدوام، ويسمح للعامل باختيار توقيت العمل الذي يناسبه على أن يلتزم بساعات العمل المتّفق عليها، و«هذه النقطة سقطت سهواً لدى إقرار اقتراح القانون لذلك سنعيد طرحها لدى عرضه على لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية»، بحسب عز الدين.

وتتجلى أهمية القانون في توفير الحماية للعاملين بدوام جزئي أو عن بعد، وتشمل: الحق في التنظيم، المفاوضة الجماعية، السلامة والصحة المهنية، عدم التمييز في الاستخدام والمهنة، وبالحقوق التي يتمتع بها الأجراء العاملون بدوام كامل أو حضورياً في المؤسسة وفقاً لأحكام قانونَي العمل والضمان الاجتماعي.

1.7.1.الاقتراحات والتوصيات:

من الضروري إعتماد نصوص تشير إلى إمكانية:

(أ) العمل عن بعد

(ب) العمل لبعض الوقت

(ج) العمل المؤقت العرضي

(د) إبرام صاحب العمل إتفاقيات مرنة وحماية العمال وفق هذه الأنماط.

ويمكن بناءً على ذلك اعتماد النصوص التالية:

- إضافة مادة قانونية إلى قانون العمل تُعرّف عقد الإستخدام على الشكل التالي:

- عقد العمل الفردي هو اتفاق يلتزم الأجير بموجبه أن يقدم برضاه عمله لمصلحة صاحب العمل وتحت إشرافه ومراقبته (بغض النظر عن مكان تنفيذ العمل)، مقابل أجر نقدي أو عيني أو نصيب من الأرباح أو عمولة.
- صاحب العمل هو كل شخص طبيعي أو معنوي يستخدم أجيراً ما بموجب عقد إستخدام سواء خطي أم شفهي، وفردياً كان أم جماعياً.
- الأجير هو كل رجل أو إمرأة أو حدث يعمل بأجر عند صاحب عمل في الأحوال المبنية أعلاه، حتى لو كان يؤدي العمل عن بعد عن طريق وسيط أو بصورة مباشرة، وحتى لو كان يستعمل أدواته الخاصة لتنفيذ العمل.

- بالنسبة إلى العمل الجزئي أو العمل لبعض الوقت، إضافة مواد خاصة بالعمل الجزئي على الشكل التالي:

- يمكن إبرام عقود العمل لمدة محددة أو غير محددة، وبدوام كامل أو جزئي. والأجير العامل بدوام جزئي هو الأجير الذي تقل ساعات عمله عن ساعات العمل العادية للأجراء المماثلين العاملين بدوام كامل، وذلك وفقاً للشروط المذكورة أدناه:
  - يعتبر عملاً جزئياً، ويخضع لأحكام هذا الفصل العمل الذي لا يقل دوامه عن ثلث دوام العاملين ولا يزيد عن ثلثيه. ويشير تعبير الأجراء العاملين المماثلين إلى الأجراء المرتبطين بعلاقة استخدام من ذات نوع العمل أو المهنة أو الذين يعملون في عمل أو مهنة مماثلين، في المؤسسة ذاتها، أو إلى الأجراء العاملين في ذات فرع النشاط، حين لا يوجد عاملين بدوام كامل مماثلين في تلك المؤسسة، ولا يعتبر الأجراء العاملون بدوام كامل

وفقاً لأحكام قانوني العمل والضمان الاجتماعي على أن تُعتمد قاعدة التناسب على أساس ساعات العمل في احتساب مستحقاتهم وحقوقهم وتحديدها.

  - يمكن الاتفاق خطياً بين الأجير وصاحب العمل.

الخاتمة:

يتيح العمل المرن للموظف راحة البال من خلال تمكنه من الموازنة بين ظروف حياته وساعات العمل مما ينعكس إيجاباً على أدائه في العمل .كما وتواجد بعض الموظفين في الشركات أو المؤسسات خارج ساعات الدوام التقليدية يتيح لهم تقديم الخدمات للعملاء لفترات أطول خلال اليوم كذلك التخلص من الروتين والملل والتحفيز لإنهاء المهام.

أما في ما خص المرأة فإن العمل المرن يحد من تعمق الفجوة بين الجنسين، ويساهم في ترسيخ المساواة، كما ويصبح بإمكان الموظفات الأمهات الاستفادة من هذا النظام من خلال التنسيق بين ساعات العمل ورعاية الأطفال والاهتمام بشؤون الأسرة.

فلا بد من تعديل القوانين وبالتحديد قانون العمل والضمان الاجتماعي، بما يتناسب مع التطورات الاجتماعية حيث أنه بالرغم من تلك التطورات ومن ضمنها مشاركة المرأة بشكل أوسع في الحياة المهنية، وذلك إلى جانب الأزمات التي يعاني منها لبنان على كافة الأصعدة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية. فإنه يقتضي إضافة نصوص قانونية تتيح العمل المرن بهدف تفعيل مشاركة المرأة في سوق العمل، كون هذا النظام يخدم بصورة أساسية المرأة العاملة ويعد إنجازاً لها.

كما وأن تطبيقه بشكل واسع سيعمل على زيادة نسبة مشاركة المراة اقتصاديا وسيحد من انسحابهن المبكر من سوق العمل.

ذلك إلى جانب أن تطبيق العمل المرن في العديد من المؤسسات لا يقلّلَ أبدا من معدلات الإنتاجية بل يسهم في تحقيق آثار إيجابية على أعمال هذه المؤسسات.

بالتالي، لا بد للمرأة أن تأخذ مكانتها التي تستحقها في المجتمع وسوق العمل بعد أن أثبتت جدارتها في المجالات كافة،

كما والنهوض بنسبة مشاركة المرأة في مختلف القطاعات، وذلك كترجمة لمبدأ العدالة وتكافؤ الفرص وتفعيلاً لمصطلح "المرأة نصف المجتمع" لما سيكون لذلك من أثر كبير في النهوض بالاقتصاد الوطني. فكل هذا يترسخ من خلال العمل المرن.

قائمة المصادروالمراجع:

القوانين:

قانون العمل والضمان الإجتماعي

الكتب والدراسات

- ديل جيما ، العمل المرن، عصير الكتب للترجمة والنشر والتوزيع، 2023
- دراسة قانونية حول إمكانية إطلاق العمل المرن في لبنان وتنفيذ، الأمم المتحدة ESCWA،
- إقتراح قانون للعمل المرن في لبنان فرصة لدعم الإقتصاد وتعزيز مشاركة النساء وحماية حقوقهن، العمل المرن دعامة الإقتصاد والمساواة بين الجنسين، escwa brochure

المواقع الإلكترونية

- العمل بدوام جزئي، موضوع، على الرابط:
https://mawdoo3.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84_%D8%A8%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%85_%D8%AC%D8%B2%D8%A6%D9%8A
- المرأة في بيئة العمل للعام 2023، اميلي فيلد، ألكسيس كريفكوفيتش ,ساندرا كوغيل ,نيكول روبنسون , و لارينا بي، https://www.mckinsey.com/featured-insights/highlights-in-arabic/women-in-the-workplace-2023-arabic/ar
- مجلس النواب، ورشة عمل بعنوان: "إطلاق ترتيبات العمل المرن في لبنان - فرصة لدعم الإقتصاد وتعزيز مشاركة النساء وحماية الحقوق"على الرابط:
https://www.lp.gov.lb/ContentRecordDetails?Id=32151
- قانون «العمل المرن»: النساء مستهدفات، تقرير زينب حمود، الاثنين 13 أيار 2024، عى الرابط التالي:
https://al-akhbar.com/Community/381803
- العمل المرن التعريف والمميزات، 2023/5/17، على الرابط: https://www.alkhaleej.ae/2023-05-17/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D8%AA/%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF
- الإسكوا ولجنة المرأة والطفل النيابية تطلقان دراسة حول العمل المرن في لبنان، الأمم المتحدة الاسكوا، على الرابط: الإسكوا ولجنة المرأة والطفل النيابية تطلقان دراسة حول العمل المرن في لبنان - لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(unescwa.org)

مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية
Journal index of exploratory studies
المجلد 03، العدد 16
ISSN: 2701-9233

Analyzing the effect of the COVID-19 lockdown on crime rates in Lebanon

Rania Mansour

Doha Institute for Graduate Studies

Social Work Master program

rania.mansour@dohainstitute.edu.qa

Assistant professor and field education responsible

ORCID identifier : 0000-0002-8084-7150

تحليل تأثير كوفيد-19 على معدلات الجريمة في لبنان

د. رانيا محمد منصور

معهد الدوحة للدراسات العليا - برنامج ماجستير العمل الاجتماعي

استاذة مساعدة ومسؤولة عن التدريب الميداني

rania.mansour@dohainstitute.edu.qa

ORCID identifier : 0000-0002-8084-7150

Abstract

Objective: The study's primary purpose was to rigorously investigate the correlation between specific categories of crime that emerged in Lebanon during the Pandemic of COVID-19 outbreak. This was achieved by meticulously analyzing the officially documented instances of crime recorded before and throughout the pandemic through the statistics conducted by the Lebanese government. By examining these data sets, the study aimed to uncover patterns and relationships that could provide insights into how the pandemic may have influenced criminal behavior in Lebanon.

Methodology: This study employed a quantitative research method, utilizing primary data from the Ministry of Interior and municipalities in Lebanon through the IT department of the security interior forces. H1 represents one of two essential hypotheses: There was a statistically significant difference in the number of reports related to the crime rates during COVID-19, and H2: There was a statistically significant correlation between the crime rate before and after COVID-19. SPSS version 24 was used to analyze the data and test the study's hypothesis. According to the Institutional Review Board (IRB), there is no need

to get approval to conduct this research since it targets data and numbers, not persons.

Results and Discussion: The study indicated a significant correlation between the pandemic and the average number of crime reports (r=0.657, p=0.039). It also demonstrated a statistically significant difference between the crime ratesduring and pre-pandemic accepting H1. The study's results indicated a significant correlation between the pandemic and the average number of crime reports (r=0.657, p=0.039) and perpetrators (r=0.967, p=0.000) accepting H2. However, the pandemic shows no significant correlation with the arrest rate (r=0.365, p=0.300).

Conclusion: This study underscores the complex dynamics of crime during crises, showing a significant decrease in crime rates during the COVID-19 pandemic. Future research should further explore these dynamics and develop targeted interventions to mitigate the persistent issues unaffected by pandemic-related restrictions.

Keywords: COVID-19 pandemic; lockdown; Lebanon; perpetrator; crimes.

ملخص

لقد تمثل الهدف الأساسي من الدراسة في تبيان مدى الارتباط بين فئات محددة من الجرائم التي ظهرت في لبنان أثناء تفشي كوفيد-19. وقد تم تحقيق ذلك من خلال تحليل دقيق للحالات الموثقة رسميًا للجرائم المسجلة قبل الجائحة وخلالها. ومن خلال فحص مجموعات البيانات هذه، هدفت الدراسة إلى الكشف عن الأنماط والعلاقات التي يمكن أن توفر رؤى حول كيفية تأثير الجائحة على السلوك الإجرامي في لبنان.

المنهجية: استخدمت هذه الدراسة أسلوب بحث كمي، باستخدام البيانات الأولية التي تم الحصول عليها من قبل وزارة الداخلية والبلديات من خلال سجلات القسم التقني التابع لقوى الأمن الداخلي في لبنان. تم استخدام برنامج SPSS بنسخته 24 لتحليل البيانات واختبار فرضيتي الدراسة التي تمثلت بوجود فرق إحصائي كبير في عدد البلاغات المتعلقة بمعدلات الجريمة خلال فترة كوفيد- 19 (H1)، وان هناك ارتباط إحصائي كبير بين معدل الجريمة قبل وبعد جائحة كوفيد- 19 (H2). تجدر الاشارة الى انه وبحسب لجنة المراجعة المؤسسية (IRB)، ليست هناك حاجة للحصول على موافقة لإجراء هذا البحث لأنه يستهدف البيانات والأرقام، وليس الأشخاص بحد ذاتهم.

النتائج والمناقشة: أشارت الدراسة إلى وجود ارتباط كبير بين الجائحة ومتوسط عدد تقارير الجريمة (r = 0.657، p = 0.039). وأظهرت الدراسة وجود فرق كبير إحصائيًا بين معدلات الجريمة أثناء الجائحة وقبلها بقبول الفرضية H1. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود ارتباط كبير بين الوباء ومتوسط عدد بلاغات الجرائم (r=0.657،

(p=0.039 والجناة (r=0.967، p=0.000) ومع ذلك، لا يظهر الوباء أي ارتباط كبير بمعدل التوقيف (r=0.365، p=0.300).مما يؤدي الى قبول الفرضية H2.

الخلاصة: تسلط هذه الدراسة الضوء على الديناميكيات المعقدة للجريمة أثناء الأزمات، حيث تظهر انخفاضًا كبيرًا في معدلات الجريمة أثناء الوباء. يجب أن يستكشف البحث المستقبلي هذه الديناميكيات بشكل أكبر ويطور تدخلات مستهدفة للتخفيف من القضايا المستمرة غير المتأثرة بالقيود المتعلقة بالجائحة.

الكلمات المفتاحية: جائحة كوفيد-19؛ الإغلاق؛ لبنان؛ الجاني؛ الجرائم.

1. Introduction

This study examined crime types and rates before and during the COVID-19 pandemic, covering six years. The data used in this study was obtained from the Ministry of Interior and Municipalities in Lebanon. The primary data was sourced from Lebanon's internal force security agencies. Additionally, secondary data was collected through an extensive desk review of articles related to legal, social, and traditional media reports from local and international organizations.

2. Method and tools

The methodology employed a combination of quantitative and qualitative research strategies. Overall, the rigorous method employed in this study, combined with the advanced statistical analysis conducted using SPSS, contributed to the robustness and credibility of the research findings. The results obtained through this process provide valuable contributions to the existing literature and offer insights that can inform future policy decisions and interventions in Lebanon.

2.1. Research Design

The study utilized a comparative approach, contrasting crime rates before and during COVID-19. This comparison technique allowed for investigating variations in crimes.

2.2. Participants

The indirect Participants in this study were perpetrators of the crime and ones arrested for the crimes before and during COVID-19.

2.3 Data Collection

The Ministry of Interior and municipalities provided data through the IT department of the security interior forces in Lebanon.

2.4 Data Analysis

The quantitative data was evaluated using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS version 24.0) as a statistical data analysis tool. The frequency proportion test was used to test H1. Inferential statistics, via correlation, are used to test the study's H2 and evaluate a statistically significant correlation between the crime rate before and after COVID-19.

2.5 Ethical Considerations

As per the institutional review board of the Doha Institute for Graduate Studies, approval is unnecessary since the subject targets the statistics analysis reported by the Ministry of Interior and municipalities in Lebanon.

3. Results and discussion

The results suggest that the average no. of reports recorded in all categories of crimes significantly decreased during the pandemic, as shown in **Table 1**. The average reports recorded during and before the pandemic for blackmail and intimidation were (m=46 and m=156), dishonesty (m=364 and m=1281), false allegations, slander, and fabrication of crimes (m=46 and m=212), human trafficking (m=11 and m=14), illegal residence (m=2357 and m=10971), kidnapping (m=246 and m=610), murder (m=527 and m=923), smuggling (m=42 and m=400), theft (m=774 and m=18338) and unauthorized use of someone else's property (m=15 and m=99). The decline in human trafficking observed was nearly insignificant.

Table 1. No. of crimes reported during and before the pandemic.

Crime	Pandemic			Pre-Pandemic				
	2021	2020	m	2019	2018	2017	2016	m
	N	N		N	N	N	N	
Blackmail and intimidation	5	86	46	176	174	159	113	156
Dishonesty	63	665	364	1377	1274	1234	1237	1281

False Allegation, Slander, Fabrication of Crimes	4	87	46	254	224	177	192	212
Human trafficking	1	21	11	27	9	7	11	14
Illegal Residence	441	4273	2357	13661	14550	14	15660	10971
Kidnapping	57	434	246	788	748	138	767	610
Murder	128	926	527	1051	991	490	1158	923
Smuggling	16	68	42	362	506	455	276	400
Theft	535	1013	774	18062	16085	19083	20122	18338
Unauthorized use of someone else's property	1	28	15	85	100	103	109	99
Total	**1251**	**7601**	**4426**	**35843**	**34661**	**21860**	**39645**	**33002**

***m**=mean.*

The average no. of perpetrators recorded for each crime also significantly declined during the pandemic, as depicted in **Table 2.** The average no. of perpetrators recorded during and before the pandemic for blackmail and intimidation were (m=4 and m=135), dishonesty (m=10 and m=1297), false allegations, slander, and fabrication of crimes (m=5 and m=211), human trafficking (m=2 and m=7), illegal residence (m=666 and m=5222), kidnapping (m=59 and m=583), murder (m=88 and m=812), smuggling (m=11 and m=243), theft (m=667 and m=7657) and unauthorized use of someone else's property (m=2 and m=67). Like no. of reports, the decline in human trafficking perpetrators observed was nearly insignificant.

Table 2. No. Of perpetrators during and before the pandemic

Crime	**Pandemic**			**Pre-Pandemic**				
	2021	**2020**	**m**	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**m**
	N	**N**		**N**	**N**	**N**	**N**	
Blackmail and intimidation	0	7	4	187	129	118	105	135
Dishonesty	2	17	10	1419	1248	1229	1290	1297
False Allegation Slander Fabrication of Crimes	0	10	5	295	207	169	174	211
Human trafficking	0	4	2	9	6	3	11	7
Illegal Residence	123	1208	666	5966	7062	16	7843	5222
Kidnapping	15	102	59	750	700	128	755	583
Murder	18	158	88	1026	966	29	1225	812
Smuggling	8	13	11	185	301	282	204	243

Theft	388	945	667	7919	6498	7936	8276	7657
Unauthorized use of someone else's property	0	3	2	65	60	67	77	67
Total	**554**	**2467**	**1511**	**17821**	**17177**	**9977**	**19960**	**16234**

***m**=mean.*

Unlike the average no. of reports and perpetrators, the no. of arrests significantly increased during the pandemic compared to before the pandemic for blackmail and intimidation (m=51 and m=38), dishonesty (m=247 and 80), false allegation, slander, and fabrication of crimes (m=47 and m=22), kidnapping (m=263 and m= 78), murder (m=363 and m=218), theft (m=2199 and m=2084), and unauthorized use of someone else's property (m=17 and m=5). While significantly decreased for human trafficking (m=1 and m=13), illegal residence (m=18 and m=3604), and smuggling (m=32 and m=348), as shown in **Table 3**.

Table 3. No. of arrest during and before the pandemic

Crime	**Pandemic**			**Pre-Pandemic**				
	2021	**2020**	**m**	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**m**
	N	**N**		**N**	**N**	**N**	**N**	
Blackmail and intimidation	6	96	51	29	38	43	42	38
Dishonesty	35	458	247	80	81	73	85	80
False Allegation Slander Fabrication of Crimes	2	92	47	19	22	21	27	22
Human trafficking	0	2	1	21	3	4	23	13
Illegal Residence	1	34	18	4635	4777	2	5003	3604
Kidnapping	42	483	263	109	82	2	118	78
Murder	72	653	363	273	292	1	304	218
Smuggling	0	63	32	282	429	359	321	348
Theft	2005	2393	2199	2168	2097	2121	1949	2084
Unauthorized use of someone else's property	1	32	17	1	13	6	0	5
Total	**2164**	**4306**	**3235**	**7617**	**7834**	**2632**	**7876**	**6490**

***m**=mean.*

The pandemic significantly impacted the average number of crimes reports in each category (r=0.657, p=0.039) and perpetrators (r=0.967, p=0.039). However, as shown in **Table 4**, the pandemic has no association with the arrest rate (0.365, p=0.300).

Table 4. Correlation of the pandemic with crime rate

Variable	Pearson Correlation	P-value	Interpretation
No. of reports	0.657	0.039*	Significant
Perpetrators	0.967	0.000**	Significant
Arrested	0.365	0.300	Not Significant

**Correlation significant at p<0.05*

***Correlation significant at p<0.01.*

Discussion

The study explored the significant decrease in reported crimes across most categories during the pandemic compared to the pre-pandemic period. This trend aligns with global findings on the impact of COVID-19 lockdowns and mobility restrictions on crime rates. These findings underscore the complex interplay between socioeconomic factors, mobility restrictions, and crime dynamics, highlighting the need for a nuanced understanding of the impact of crises like the pandemic on different types of criminal activities. The results from Table 1 show a significant difference (decrease) in the number of reported crimes across most categories during the pandemic compared to pre-pandemic years accepting H1. This aligns with global findings on the impact of COVID-19 on crime rates, reflecting the substantial influence of lockdowns and social restrictions on criminal activities. The study by Boman IV & Mowen (2021), which analyzed crime data from 27 cities across 23 countries, found a 37% decrease in crime during COVID-19 stay-at-home orders. This supports our results' significant decrease in reported crimes (Boman IV & Mowen, 2021). The total average number of crimes reported decreased from 33,002 pre-pandemic to 4,426 during the pandemic, indicating a significant drop in criminal activities. Different category-specific trends show similar patterns. The average number of reports of blackmailing and intimidation decreased from 156 to 46. This reduction might be attributed to decreased social interactions and the shift to virtual communication, limiting opportunities for such crimes. Reports of dishonesty fell from an average of 1,281 pre-pandemic to 364 during the pandemic. The decline could be linked to reduced physical interactions and economic activities. The decrease in false allegations, slander, and fabrication of crimes: 212 to 46 suggests reduced personal conflicts and

accusations during lockdown periods. The decrease in theft from 18,338 to 774 suggests limited opportunities for theft, with more people staying at home. Unauthorized use of someone else's property reports decreased from 99 to 15, aligning with reduced mobility and social interactions. A systematic review by Hoeboer et al. (2024) found that most types of crime, including robberies, property crimes, physical violence, and sexual violence, temporarily declined during COVID-19 measures. This aligns with the decreases seen in the results for categories like blackmail, intimidation, dishonesty, false allegations, theft, and unauthorized use of property (Hoeboer et al., 2024). A minor decline in the reports of human trafficking from 14 to 11 was observed. This relatively small change might indicate persistent underlying issues less impacted by pandemic restrictions. Reports of illegal residence fell drastically from 10,971 to 2,357, reflecting stringent border controls and travel restrictions during the pandemic. A study by Hou et al. (2022) found a significant decrease in residential burglaries during the COVID-19 lockdown in Los Angeles and Indianapolis, potentially due to increased guardianship with more people staying at home. This is concordant with the reduction in unauthorized use of someone else's property observed in the results evaluated (Hou et al., 2022). The reports of kidnapping drop from 610 to 246 is notable, possibly due to reduced mobility and public vigilance. Reports of murder decreased from 923 to 527. This trend could be related to fewer social interactions and public events. A significant reduction of reports from smuggling 400 to 42, likely due to increased border security and reduced international travel. The United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) released a report in 2020 reporting a decrease in kidnapping, homicide, and smuggling activities during the pandemic, attributing it to factors such as mobility restrictions, border closures, and reduced social interactions (Hoeboer et al., 2024). The data from Table 1 aligns with global trends, significantly reducing most traditional crime categories during the pandemic. This reduction was attributed to various factors, including lockdown measures, increased home presence, reduced social interactions, and heightened border security. However, the persistent levels of certain crimes, such as human trafficking, suggest that some issues require targeted interventions beyond pandemic-related restrictions.

The data from **Table 2** demonstrates a significant reduction in the number of perpetrators of crime during the pandemic. The average number of perpetrators

decreased from 16,234 pre-pandemic to 1,511 during the pandemic, drastically reducing criminal activities involving multiple individuals. The average number of perpetrators decreased from 135 to 4 for blackmail and intimidation. Dishonesty **r**eports of perpetrators fell from an average of 1,297 pre-pandemic to 10 during the pandemic. False allegations, slander, and fabrication of crimes of preparators decreased from 211 to 5, suggesting fewer personal conflicts and legal confrontations during lockdowns. Human trafficking showed a minor decline from 7 to 2, indicating persistent underlying issues that were less affected by pandemic restrictions. The number of perpetrators of illegal residence decreased from 5,222 to 666, reflecting stringent border controls and travel restrictions. The drop in kidnappings from 583 to 59 could be due to reduced opportunities for abductions and increased vigilance. Murder reports decreased from 812 to 88. Smuggling was reduced from 243 to 11. The number of theft perpetrators fell from 7,657 to 667. The number of perpetrators for unauthorized use of someone else's property decreased from 67 to 2, which aligned with reduced mobility and social interactions. Our results are concordant with recent studies. Research by Liu et al. (2022) found a decrease in the number of offenders involved in violent crimes, including homicide, during the initial pandemic lockdown period in the western cities. This corroborates the decline in murder perpetrators seen in our results (Liu et al., 2022). Stickle & Felson (2022) discusses crime rate changes during the pandemic, including decreases in burglary and retail crimes in some cities like San Francisco and Los Angeles (Stickle & Felson, 2020).

The data presented in **Table 3** highlights a noteworthy trend. While the no. of crime reports and perpetrators decreased during the pandemic, arrests significantly increased for several crime categories. This trend provides insights into law enforcement activities and changes in criminal behavior during the pandemic period. The average number of arrests increased from 6,490 pre-pandemic to 3,235 during the pandemic. This suggests that law enforcement efforts were more focused and effective in apprehending offenders despite the overall decrease in crime reports and perpetrators. Blackmail and intimidation arrests increased from an average of 38 pre-pandemic to 51 during the pandemic. Dishonesty arrests rose from 80 to 247, suggesting increased detection and prosecution of fraudulent activities. The increase of false allegations, slander, and fabrication of crimes from 22 to 47 arrests points to a more proactive approach to tackling these crimes. Kidnapping arrests significantly rise from 78 to 263 arrests, indicating a focused effort on combating this severe crime during the pandemic. Murder Arrests increased from 218 to 363, reflecting heightened efforts to solve and prosecute

homicides. Although theft reports decreased, arrests increased slightly from 2,084 to 2,199, possibly due to more effective policing and investigation practices during the pandemic. Unauthorized use of someone else's property arrests increased from 5 to 17. Human Trafficking arrests decreased from an average of 13 pre-pandemic to 1 during the pandemic. Illegal residents saw a sharp decline in arrests from 3,604 to 18, which aligns with stringent border controls. Smuggling arrests dropped from 348 to 32. A study by Boman and Gallupe (2020) found that while overall crime rates decreased during the pandemic, arrests for certain crimes, such as domestic violence and assault, increased in some jurisdictions. This explains the increase in arrests for crimes like blackmail, intimidation, and false allegations, which may be related to interpersonal conflicts exacerbated by lockdown conditions (Boman & Gallupe, 2020).

The results of **Table 4** indicate a significant correlation between the pandemic and the average number of crime reports (r=0.657, p=0.039) and perpetrators (r=0.967, p=0.000) accepting H2. However, the pandemic shows no significant correlation with the arrest rate (r=0.365, p=0.300), rejecting H2. The significant positive correlation between the pandemic and crime reports and perpetrators highlights the impact of COVID-19 on crime dynamics. However, the lack of correlation with arrest rates suggests that changes in law enforcement practices and resource constraints during the pandemic may have influenced the ability to make arrests.

4. Conclusion

The study underscores the significant impact of the COVID-19 pandemic on crime rates in Lebanon. The study investigated the relationship between crime rates and the COVID-19 pandemic in Lebanon by comparing pre-pandemic and pandemic crime data. The findings revealed a significant decrease in reported crimes and perpetrators during the pandemic, aligning with global trends highlighting the impact of lockdowns and mobility restrictions on crime reduction. Notably, the average number of crimes' reports and perpetrators were significantly correlated with the pandemic, supporting the hypothesis that the pandemic influenced these variables. However, the arrest rates did not significantly correlate with the pandemic, indicating that while crime reporting and perpetration were affected, law enforcement's arrest capabilities were not similarly impacted. This study underscores the complex dynamics of crime during crises and emphasizes the need for adaptable policing strategies to address the unique challenges of such global events.

Future research should further explore these dynamics and develop targeted interventions to mitigate the persistent issues unaffected by pandemic-related restrictions. These studies could explore the long-term impacts of these changes and the potential rise of crimes as a new challenge in crime prevention. Additionally, investigating the reasons behind the lack of correlation between the pandemic and arrest rates could provide deeper insights into the operational challenges faced by law enforcement during such global crises.

Bibliography List

Abouzeid, M., Habib, R. R., Jabbour, S., Mokdad, A. H., & Nuwayhid, I. (2020). Lebanon's humanitarian crisis escalates after the Beirut blast. *The Lancet*, *396*(10260), 1380-1382.

Agnew, R. (1992). Foundation for a general strain theory of crime and delinquency. *Criminology*, *30*(1), 47–88.

Ashby, M. P. (2020). Initial evidence on the relationship between the coronavirus pandemic and crime in the United States. *Crime Science*, *9*(1), 6.

Boman IV, J. H., & Mowen, T. J. (2021). Global crime trends during COVID-19. *Nature human behaviour*, *5*(7), 821-822.

Boman, J. H., & Gallupe, O. (2020). Has COVID-19 changed crime? Crime rates in the United States during the pandemic. *American Journal of Criminal Justice*, *pp. 45*, 537–545.

Campedelli, G. M., Favarin, S., Aziani, A., & Piquero, A. R. (2020). Disentangling community-level changes in crime trends during the COVID-19 pandemic in Chicago. *Crime Science*, *9*, 1-18.

Chen, P., Kurland, J., Piquero, A. R., & Borrion, H. (2021). Measuring the impact of the COVID-19 lockdown on crime in a medium-sized city in China. *Journal of Experimental Criminology*, 1-28.

Cohen, L. E., & Felson, M. (1979). Social change and crime rate trends: A routine activity approach. *Crime: Critical Concepts in Sociology*, *1*, 316.

Demir, M., & Park, S. (2022). The effect of COVID-19 on domestic violence and assaults. *Criminal justice review*, *47*(4), 445-463.

Hoeboer, C., Kitselaar, W., Henrich, J., Miedzobrodzka, E., Wohlstetter, B., Giebels, E., Meynen, G., Kruisbergen, E., Kempes, M., & Olff, M. (2024). The impact of COVID-19 on crime: A systematic review. *American Journal of Criminal Justice*, *49*(2), 274-303.

Hou, M., Zeng, Z., Hu, X., & Hu, J. (2022). Investigating the impact of the COVID-19 pandemic on crime incidents number in different cities. *Journal of Safety Science and Resilience*, *3*(4), 340-352.

Liu, L., Chang, J., Long, D., & Liu, H. (2022). Analyzing the impact of COVID-19 lockdowns on violent crime. *International journal of environmental research and public health*, *19*(23), 15525.

Mohler, G., Bertozzi, A. L., Carter, J., Short, M. B., Sledge, D., Tita, G. E., Uchida, C. D., & Brantingham, P. J. (2020). Impact of social distancing during the COVID-19 pandemic on crime in Los Angeles and Indianapolis. *Journal of Criminal Justice*, *p. 68*, 101692.

Payne, B. K. (2020). Criminals work from home during pandemics too: A public health approach to respond to fraud and crimes against those 50 and above. *American Journal of Criminal Justice*, *pp. 45*, 563–577.

Stickle, B., & Felson, M. (2020). Crime rates in a pandemic: The largest criminological experiment in history. *American Journal of Criminal Justice*, *45*(4), 525-536.

Yang, M., Chen, Z., Zhou, M., Liang, X., & Bai, Z. (2021). The impact of COVID-19 on crime: A spatial-temporal analysis in Chicago. *ISPRS International Journal of Geo-Information*, *10*(3), 152.